جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم علوم الإعلام و الاتصال

الفجـــوة الرقميـــة العالميـــة من خلال المواقـــع الإلكترونيـــة

دراســـة مسحيـــة تحليليـــة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الإتصال

إعداد الطالب:
رضوان مختاري

إشراف:
د/ محمد لعقاب

السنة الجامعية 2006/2005

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمان الرحيم

كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ
رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ٢٠

الإسراء

خطة الدراسة

الإطار المنهجي

مقدمة

إشكالية البحث

تساؤلات البحث

أهمية البحث

أسباب اختيار الموضوع

أهداف البحث

مجال البحث

الدراسات السابقة

منهج البحث

المفاهيم الأساسية للبحث

تهميش مصادر الإنترنيت

مفردات البحث الإلكتروني

صعوبات البحث

القسم النظري

المبحث الأول المساعي الدولية لسد الفجوة
المطلب الأول جهود الأمم المتحدة
1 قمة مجتمع المعلومات
1-1 قمة جنيف 2003
2-1 قمة تونس 2005
2 تفاعل المجتمع العربي مع القمة
3 القمة و تهيئة البيئة التقنية و التنظيمية لسد الفجوة الرقمية
المطلب الثاني خطة أبو غزالة الكونية 2003
المطلب الثالث المنتدى الإقتصادي العالمي العالمي "دافوس" 2001
- تقييم المحصلات
المطلب الرابع قمة أوكيناوا 2000 (اليابان)
- تقييم
المطلب الخامس قمة الأوبك 2000
- تقييم
المطلب السادس مبادرتا البنك الدولي
المطلب السابع تعهد الغرفة الدولية للتجارة 2001
المطلب الثامن باقي المساعي الدولية
المبحث الثاني السبل العربية لتجسير الفجوة
المطلب الأول محفزات عصر المعلومات العربي
المطلب الثاني السبل العربية لتجسير الفجوة الرقمية
1 الندوة السنوية " العرب و تحديات المستقبل"
2 المعرض الإقليمي حول الحكومة الإلكترونية
3 "15 أنموذجا " للتحول إلى الحكومة الرقمية
4 المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى 2004
5 الحلول العربية المقترحة و مجتمع المعلومات
المطلب الثالث المطلوب من الدول العربية
1 محاربة الأمية و تعميم التعليم
2 تشجيع تكنولوجيا الساتل
3 متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية العربية

الإطـار المنــهـــجــي

- مقدمة
- إشكالية البحث
- تساؤلات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أسباب اختيار الموضوع
- أهداف البحث
- مجال الدراسة
- الدراسات السابقة
- منهج الدراسة
- المفاهيم الأساسية الدراسة
- تهميش مصادر الإنترنيت
- مفردات البحث الإلكتروني
- صعوبات الدراسة

مقدمـــــة

تعتبر ثورة المعلومات والتكنولوجيا وما تحذوه من خطى متسارعة في التطور والانتشار بالعالم من أهم النقلات في القرن الواحد والعشرين، عصر التكنولوجيا والاتصالات حيث أصبحت التقنية فيه القاعدة الأساسية التي تنطلق منها دول العالم في تعاملاتها ورفع مستواها وتقدمها وتطورها لمواكبة التتابع الزمني الذي أنهى مرحلة البيروقراطية والمسافات ويسرت الحصول على المعلومة، وأعدت حلقة متقاربة للتراسل والتواصل بين دول العالم وأعطت الحرية بالمقارنة والتحليل من خلالها وأصبحت متطلبات التنمية متخصصة أكثر من خلالها وتجاوزت التكنولوجيا العصرية كل المسافات وحدود المكان وأصبحت هذه الثورة الجديدة اللغة الواحدة لألسن شعوب العالم في التعامل والتبادل والاشتراك بكافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، فبعد أن كانت الاختراعات التكنولوجية المتطورة فقط لمسألة الدول بالتقدم وسندا مكملا، صارت الآن المعيار الأساسي والقاعدة الأولى من المتطلبات الأساسية للتنمية والنهضة للشعوب عامة وانتشرت ه\ه الشبكة التقنية هذه الاختراعات التكنولوجية في جميع تعاملات شعوب العالم لتلبية متطلباتها وأصبحت خيمة رقمية تستظل تحتها جميع دول العالم، تعطي من خلالها الصورة الحضارية والمصدر الأساسي لكل دولة بتقدمها وارتقائها.

هذا ما يقال غالبا، لكن ما يجب أن يقال كذلك في ذات السياق:

لقد أخذ العالم الغربي بأسباب التطور حتى تبوأ الصدارة معتمدا أساسا على إحداث وتحديث مختلف التقنيات الدقيقة في شتى الميادين العلمية، وبعد أن قيموا تلك الإنجازات العلمية راحوا يستثمرون فيها رؤوس الأموال الضخمة لما سوف تعود عليهم بالمكاسب المعرفية الجديدة، هذا من دون ذكر الأرباح المالية الطائلة.

كل ذلك يحدث في حين أن الشطر الغالب من المعمورة والموصوف بدول الجنوب أو العالم الثالث، البلاد المتخلفة أو البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو ، أي كانت التسمية فإنه شطر لم يصل بعد إلى القدر الهين من التقدم الذي أحرزه النصف الشمالي وبالتالي فإنه شطر مضطر لاستيراد كل ما استغنى عنه الآخر من تقنيات أضحت تقليدية كلاسيكية وبالعملة الصعبة، وهو يخفى عنه آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الرقمية وإن بدت له بعض أعراضها

وإماراتها، والتعسف ماكث على المفاتيح وهي في الحقيقة من صور تبعية المغلوب وولعه بالغالب.

لقد توصلت دول الشمال إلى درجة مزاوجة وتطبيق التكنولوجيا الجديدة على قطاعات وميادين عدة: في الاتصال والمواصلات في الإعلام والاستعلام، في المعلومات والاتصالات، في الثقافة وصناعتها، في التلفزيون والسينما، بل وحتى في مختلف التسليات والألعاب بعد أن أدمجتها في التعلم والتعليم، والتكوين والتدريب، في الصحة وفي عدة ميادين أخرى لاحقة ومتباينة.

جر هذا التطور تغييرا جذريا على المصطلحات والمفاهيم، فلقد حل عصر الإعلام والاتصال بدل عصر الصناعة والتصنيع أين امتزجت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثين مع وسائل الاتصال، وجاءت الثورة المعلوماتية لتلغي تداول الثورة الصناعية وكذا تكنولوجيا الاتصال بدل أساليبه وهذا في الحقيقة والواقع ما أثبت وثبت تواجد مجتمع المعلومات العلمي بدل المجتمعات الإقليمية والحدودية، وأصبح المواطن علميا كذلك وكل ما يلحقه من عمل وعلم وإعلام، بل حتى الاتصال أضحت تميزه سرعة التنفيذ، آنية التبليغ وتفاعلية التجاوب وتعدى المفهوم إذاك قرية ماك لوهن الكوكبية إلى عدة قرى علمية ومجتمعات افتراضية إلكترونية كل حسب اختصاصها وتخصصها زد إلى ذلك هويتها (حكومية وغير حكومية، شرعية قانونية من دولها) ما يفصل بالضرورة في نوعية نشاطها وشرعية عملها، لكنها تصب كلها في بوتقة واحدة ألا وهي تثبيت وجود المجتمع الافتراضي.

الاقتصاد هو الآخر لم يكن في منأى عن كل ذلك، إذ ارتقى من فواصله الدولية وحدوده القومية إلى العالمية أو بمعنى أدق الاقتصاد الرقمي بعدما اصطلح عليه في بداياته الأولى باسم اقتصاد النت (أو الاقتصاد على الخط) حيث وجدت المؤسسات الصغيرة والمصغرة لنفسها متنفسا أوسع وسط كبريات المؤسسات الوطنية والمجموعات الدولية والشركات العالمية التي تعاني بعضها ضيق المعاملة القانونية أو الحدود الجغرافية.

لكن وبالنظر إلى كل هذه التحولات الجذرية وغيرها كثير الملاحظ أنه كلما تصاعدت تلك التكنولوجيا الرقمية الحديثة والمتجددة باستمرار كلما انتفع بها أصحابها ومبدعوها في الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والنتيجة كلما شقي وتعس من جرائها

النصف الجنوبي الأكبر لأنه لا يواكبها و لا يمتلكها، والتي كان لها الأثر البالغ على منظومة قيمه (الدين، الثقافة، اللغة، العادات، الأعراف، التنشئة الاجتماعية، النظام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التعليمي).

وهنا تكمن خطورة هذا الفارق، في أن حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها الحديث وحيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها يمكن أن تعطي أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها، سواء كانوا دولا أو مؤسسات أو مواطنين(على الرغم مما قد تعنيه هذه الأفضلية بالنسبة للأفراد على أنها الفرق بين الفقر والرفاهية)، لأنها بالنسبة للدول أو المجتمعات هي النجاح في الانضمام للاقتصاد العالمي الجديد أو الانعزال عنه.

وإذا أمعنا النظر في الهوة الرقمية يمكننا التبين بسهولة ضخامتها، بحيث من المعروف اليوم أن نسبة عالية من الأشخاص العاديين في الدول المتقدمة يستخدمون في حياتهم اليومية ثلاثة أجهزة هاتف مختلفة، هاتف عمل وهاتف منزل وهاتف متنقل، كما يشتركون بالانترنت، بينما لم يتمكن نصف سكان العالم من استخدام جهاز هاتف فقط.ونلاحظ أن هذا الخلل قائم حتى فيما بين الدول المتقدمة ذاتها- لكن ليس بنفس الدرجة- حيث أضحت دول غرب أوروبا أشد تخوفا من كم

وكيف التطور الرقمي الهائل الذي أحرزه " الغول التكنولوجي الأمريكي " – بفضل يد عاملة خبيرة آسيوية وإفريقية – من دون الإعراب عنه سيما وأن الموجة الرقمية تكاد تطبق على العالم بأسره ما فرض على غالبية الدول الأوروبية الامتثال للنظام الرقمي ما يلزمها بالتالي اللجوء إلى السوق.إذن هي نقلة جد سريعة في عالم التكنولوجيا دفعت دول الجنوب كافة إلى التخلي جملة واحدة دون مواربة عن شعارات الأمس ومبادئ ما انفكت ترددها من شاكلة " القطيعة والمعاداة " وتسارعت إلى تبني ما رأته حتمية " التبعية والموالاة " مقتنعة أو مقنعة بمسلمة ظلت تفرض عليهم مؤداها " إذا لم تستطع منافستهم فالحق بهم "، طمعا بذلك إدراك ولو الشيء اليسير مما فاتها من قطار التطور التكنولوجي.

الإشكاليـــــة

تمحور حديث عدة ملتقيات علمية وفكرية ومنتديات عالمية وإقليمية خلال العشريتين الأخيرتين على تكنولوجيا قلبت موازين القوى وغيرت أساليب الحياة وحورت طرق الإنتاج، إنها تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

و الملاحظ أن الفجوة الرقمية شكلت اهم محور لهده الملتقيات و هوما تبحث فيه هده الدراسة و من خلال السؤال التالي:

- ما هي أسباب وأعراض الفجوة الرقمية الراهنة بين الشمال والجنوب؟ وما هي المساعي المبذولة لرأبها والحد من اتساعها ؟

تساؤلات الدراسة

وتفصيلا للإشكال، وضعنا التساؤلات التالية:

1- ما هي الأسباب الرئيسية لتخلف دول الجنوب ؟

2 - ما هي المظاهر الأساسية للفجوة الرقمية ؟

3- ما هي المساعي المختلفة المبذولة لسد الهوة الرقمية ؟

4- ما هي الجوانب القانونية والضوابط التشريعية لتكييف الانتقال والتحول الرقمي ؟

5- ماهي الحلول المقترحة والخطوات المنجزة لاجتياز هذه الهوة ؟

6- ما هو حظ الجزائر من المواكبة ؟

أهمية الموضوع :

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث المرتكزة على إدراك الفوارق التكنولوجية الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في اكتساب واستعمال تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة في شتى ميادين الحياة وذلك لا يتسنى إلا بإعطاء تشخيص واضح لتلك الفجوة الرقمية المتسعة باستمرار بين من يملكها ومن يحتاج إليها، والأهمية الكامنة في ثناياها من حيث السبل الكفيلة والمساعي المبذولة على شتى الأصعدة لرأب صدع هذه الهوة ومن ثم الحلول الناتجة والناجمة عنها ومدى تطبيقها على أرض الواقع وتحويلها إلى تجارب فعلية ناجحة استطاعت من خلالها بعض الدول النامية الناجية أن تبرز بها وتشكل من خلالها نماذج حية للتخطي، وهو في الحقيقة مسار تصاعدي نحاول تتبعه وتوضيحه من خلال هذه الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

السبب الأول و الرئيسي الذي دفعني إلى اختيار "سبل سد الفجوة الرقمية بين الشمال و الجنوب"كموضوع بحث و دراسة هو ندرة(و إن لم أقل فقدان)تواجد أية مادة علمية أكاديمية تبحث في المساعي المختلفة و المتعددة لراب صدع فجوة لطالما اتسع شرخها بين العالمين المتقاربين في المكان و لكن يا شد تباعدهما من حيث نمط وسهولة و نوع الحياة في مختلف الميادين و شتى المجالات .هذا مع العلم إن الدراسات حول ظاهرة الفجوة الرقمية لا زالت قائمة و مختصة.

إلى جانب ذلك فلقد استحثتني إلى البحث في مساعي التجسير الصعوبات التي تصادفها العديد من اقتصاديات البلدان النامية و الفقيرة التي تكدح في كفاية الحاجة المحلية من الغذاء و الماء و الصحة و التعليم و غيرها من الضروريات التي تجاوزت البلدان المتقدمة طور التفكير فيها إلى الكماليات و المكملات هذا كله بفضل ما أتاحته التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصالات التي أكسبت نصفا من المعمورة ثراء فاحشا و أورثت النصف المتدني الآخر فقرا و تخلفا في استخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال هذا مع العلم أن

بعض الدول ومنها الجزائر كانت و لا زالت تصدر الأدمغة المحدثة لهذه التكنولوجيات إلى الشمال و بالمجان.

أليس ذلك بكفيل و كاف للبحث في أغوار هذه الفجوة الرقمية و تسليط الضوء على سبل تذليلها و تجسيرها.

أهداف البحث:

حددناها أهدافا رئيسية وثانوية لهذا البحث:

الأهداف الرئيسية:

- إثبات وجود ما يسمى بظاهرة الفجوة الرقمية بين المجتمعات المتقدمة الراقية المتطورة وبين المجتمعات الفقيرة المتخلفة النامية من خلال إعطاء بيانات وإحصائيات عن مظاهرها(*)، هذا على الرغم من اختلاف الأوصاف.
- البحث في السبل المقترحة والكفيلة المختلفة لتجسير هذه الثغرة الرقمية والإفصاح عنها من حيث نجا عتها، مصداقيتها ووزنها، كي يتم اعتمادها وتطبيقها.
- إظهار وإبراز التجارب الناجحة في الدول النامية مع التأكيد على أسباب النجاح.

الأهداف المتفرعة :

- التركيز على بعض التجارب النامية سيما العربية الناجحة.
- جس نبض إرهاصات هذه التجارب على باقي البلدان النامية المنضمة في سياق سد الفجوة الرقمية.
- بحث الجوانب القانونية والتشريعية اللازمة لتكييف وتسيير المجتمعات النامية سيما المسلمة مع الانفتاح الرقمي العربي.
- عرض الجوانب الأخلاقية القيمية لهذا الوابل من الانفتاح الإلكتروني وأعراضه على المجتمعات المتأثرة.
- تصويب ما يبذل في الجزائر من جهود للحاق بالركب الرقمي من واجهة الفجوة الرقمية.

مجـــال البحث:
إن موضوع الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والنامية يعد من مواضيع الساعة وهو يكتسي من الجدة والآنية ما يبلغ عن نقص المؤلفات فيما يخص موضوع " سد الفجوة الرقمية ".

أما عن جانب نقص المؤلفات حوله ذات الصلة بالدراسات العلمية الموثقة المطبوعة التي تستلزم وتتطلب وقتا ضروريا يرتبط بالإخراج والطبع والنشر والتوزيع، لذلك كله لجأت بصفة مكثفة إلى صفحات شبكة الإنترنيت العالمية وبالذات: رصدنا كل (*) المواقع الإلكترونية التي عمت الفجوة وخصت طريقة سدها وهـي المواقع العربية التي اعتمدناها بصفة رسمية والتي جاءت بها معلومات متفرقة عن الجوانب الدراسية لبحثنا سواء :

- ندوات علمية على نطاقات شاملة، دولية، إقليمية أو جهوية.

- ملتقيات فكرية ضمت جهابذة الفكر العربي والغربي للبت في قضية الفجوة الرقمية.

- منتديات دولية جمعت حكومات ودول العالم بشطريه الجنوبي والشمالي للنظر في صعوبة الموقف ولاقتراح الحلول الممكنة له بالتراضي.

- دراسات علمية وأكاديمية نشرتها مواقع عربية بالإضافة إلى نظرات وآراء أساتذة ومختصين.

ما المقصود بالمواقع العربية المعتمدة في الدراسة ؟
اعتمدت على المواقع العربية البحتة أقصد بذلك المواقع ذات الأصل العربي سواء دول عربية أو منظمات حكومية أو غير حكومية عربية أو مجموعات عمل أو بحث عربية، بل أقصد كذلك بالمواقع العربية من جهة ثانية تلك الواجهة ذات اللغة العربية لمواقع أجنبية إنجليزية ، فرنسية، صينية (**) التابعة لشبكات أخبار دوليةومنظمات عالمية، مجموعات بحث قطرية، إقليمية ومؤسساتية.

----
*- ولم نقل كل لان بعض المواقع العربية قدمت عروضا عن الفجوة الرقمية بطريقة لا يمكن أن نستنفع منها في دراستنا.
**- مثل موقع سي.أن.أن العربي وموقع الفاو العربي وموقع المنظمة العالمية للتجارة العربي وغيرها من الواجهات العربية لمواقع غربية مختلفة المشارب.

اللجوء إلى المواقع ذات اللغة غير العربية :
وهي مواقع أجنبية باللغة الإنجليزية والفرنسية لجأنا إليها مضطرين للحصول على التعاريف للمفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة، هذا بعد ترجمتها إلى اللغة العربية، وذلك نظرا لافتقاد هذه التعاريف في الكتب والمؤلفات والمعاجم نظرا لجدتها بل وحتى عدم إمكانية الإطلاع عليها في المواقع العربية، لأنها مدفوعة الثمن، إذ تستلزم أغلب الموسوعات العربية الإلكترونية التي كنا بحاجة إليها في دراستنا دفع حقوق الاشتراك قبل الاطلاع على أي معلومة.

الدراســـــــات السابقــــــــــة:

يعزى إلى هذا البحث النقص الفادح في الدراسات العلمية والأكاديمية الموثقة والمكتوبة في مجاله.وسبب ذلك منطقي طبيعي يفسر بجدة وحداثة الموضوع، لذلك ومن أجله لم نجد مواد علمية تتناول الدراسة في موضوعها.

ولكننا وجدنا دراستين نحسبهما أساسيتين من حيث كونهما تمثلان متاعا علميا سابقا.

الأولى بعنوان: الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنيت، دراسة لمعرفة استخداماتها في مجال الإعلام لعبد الملك ردمان الدناني.

الثانية بعنوان: المعلوماتية وشبكة الاتصال الحديثة لعبد المجيد ميلاد.

ملخص الدراســـة الأولـــى:

أطروحة ماجستير الواقعة في كتاب لصاحبها عبد الملك ردمان، وقد انقاد الباحث في غمار هذه الدراسة لمعرفة وظيفة الإنترنيت الإعلامية، وخدماتها الفعلية التي قدمتها في مجال الإعلام واستخداماتها المختلفة، من خلال واقع تعيشه وسائل الاتصال الجماهيري، في فهم واستيعاب هذه الوسيلة الحديثة، ووفق التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، ولقد انتظم في أربعة فصول:

خصص الأول للإطار المنهجي الذي تناول فيه مشكلة البحث وتساؤلاته وأهميته وأهدافه ومجاله ومنهجه وإجراءاته وصعوباته، إلا أنه أشار إلى عدم وجود دراسات سابقة، وقدم بعض التعريفات الخاصة بأهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في متن البحث والحديثة الاستعمال.

(*) – لأن هناك من لا يزال ينفي وجودها مثلما هو موضح في عنوان " مفهوم الفجوة الرقمية ".

- أما الفصل الثاني: فقدمت فيه نبذة عن شبكات الحواسيب والاتصال واستخداماتها في مجال الإعلام، وذلك من خلال السرد الوصفي للحقائق مع إعطاء التعاريف الخاصة بالإنترنيت لمستخدميها من مختلف التخصصات إشارة إلى تشكل المفهوم وتقديم تاريخ تطورها منذ نشأتها في الحرب الباردة سرية إلى مرحلتها العلنية مع تحديد الأهداف الغربية المرسومة لهذه التكنولوجيا وأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.

- في الفصل الثالث: تم التركيز على الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنيت في عصر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، حيث تمثل صلب موضوع الدراسة، خصص الشطر الأول منها للحديث عن تكنولوجيا الإعلام وثورة المعلومات، وما رافق هذه المرحلة من تطورات في الأجهزة والتقنيات الحديثة للإعلام والمعلومات، وبروز الاندماج بين وسائط الاتصال المتعددة ما أدى بدوره إلى عولمة وسائل الإعلام بالإنترنيت .وحمل الشطر الثاني على الوظيفة الإعلامية وكيفية تعامل الصحافة معها، ومدى استفادة وسائل الإعلام منها، في حين رصد الشطر الثالث التشريعات القانونية لتكنولوجيا الإعلام والمعلومات المستحدثة لتنظيم آلية عملها.

- الفصل الرابع والأخير: تم الحديث فيه مباشرة عن واقع الإنترنيت في الوطن العربي وقسم إلى مباحث ثلاث:

1- سلط الضوء في الأول على الأقطار العربية المشتركة بالخدمة والرصد الموثق بالأرقام لعدد المشتركين والمستخدمين للإنترنيت في 12 دولة عربية.

2- معوقات استخدام الإنترنيت في الوطن العربي وكيفية تعامل الإعلام العربي معها.

3- نتائج المسح الميداني لوسائل الإعلام اليمينية المشتركة في الإنترنيت مع التعرف على طبيعة استنفاعها من خدمات الإنترنيت ومعوقات استخدامها للإنترنيت.

نتائـــــــــــج الدراســـــــــــة:

خلصت الدراسة إلى خمس نتائج هي:

1- الإنترنيت وسيلة اتصال حديثة للإعلام والمعلومات، بحيث الإنسان هو من يحدد طريقة الإفادة منها، سواء سلبا أو إيجابا، والجانب السلبي هو الأبرز بالنسبة إلى أي دولة نامية بما في ذلك الأقطار العربية لأنها مستهدفة وإمكاناتها محدودة.

2- يتمثل الجانب الإيجابي منها في وظيفتها الإعلامية المقدمة للمشتركين بالحصول على مصادر الأخبار والمعلومات متنوعة وفي مختلف المجالات والتخصصات بسهولة ومباشرة في أي مكان من العالم.

3- سهولة الترويج للأفكار والمعتقدات المنافية للقيم والأخلاق والعادات يجسد الجانب السلبي بالإضافة إلى إحداث الخرق الثقافي للمجتمعات النامية بحكم تحصينها الفني الضعيف جدا بالمقارنة مع الدول المتطورة تكنولوجيا الأقل تضررا والأكبر استفادة.

4-عدم استفادة وسائل الإعلام اليمنية المشتركة بالإنترنيت من معظم خدماتها، و لا توظيف الإمكانيات الاتصالية التي توفرها ولا حتى الاستغلال الأمثل لإمكانياتها.

5-عملية النشر الإلكتروني لوسائل الإعلام هي الأكثر استخداما في الإنترنيت.

توصيـــــــــــات الدراســــــة:

1- ضرورة استعداد الجهات المعنية بالتخطيط للارتباط بتكنولوجيا الإنترنيت للقيام بإعداد برامج إعلامية موجهة، ثرية بالمعلومات اللازمة.

2-احتواء الأقطار العربية على مراكز معلومات قوية تساهم في نشر التراث العربي والإسلامي الرصين ذي الطابع الإنساني مع عرض وجهات نظر العرب تجاه القضايا المطروحة.إتاحة للتبادل الثقافي المفيد فضلا عن إنتاج ذلك التراث في أقراص ممغنطة بمختلف اللغات.

3-دراسة وسائل الإعلام الجدوى من الاشتراك بالإنترنيت مع تحديد الاحتياجات من وسائل الاتصال الملائمة.

4-توجيه المزيد من الجهود لإنتاج الكثير من الصفحات المرجعية ذات الطابع العربي في فضاء الإنترنيت مع التركيز على لغة العرض العربية ثم باقي اللغات الحية دون تحريف.

5-دعوة وسائل الإعلام العربية للاستفادة من الإمكانيات المتعددة المتاحة في الإنترنيت من حيث استقبال الأخبار والتقارير والصور وإجراء المقابلات الصحفية، وذلك لترقية محتواها وتحسين مضمونها وبث وتقديم حصيلتهم المعرفية للعرب والمجتمع العالمي، واستغلال إمكانيات النشر الإلكتروني للصحف والمجلات وربط بث محطات الإذاعة والتلفزيون بالإنترنيت.

6-استحداث أقسام جديدة في المؤسسات الإعلامية للإنترنيت للمتابعة والاستفادة من المواضيع المنشورة بها وإفراد صفحات خاصة في وسائل الإعلام لنشر وبث مساهمة القراء التي تصل بالإنترنيت.

7-الاهتمام بتدريس تكنولوجيا الإعلام والمعلومات لطلبة الإعلام مع التأكيد على استخدام الحاسوب والتعامل مع الإنترنيت.

8-الارتباط التدريجي بشبكة الإنترنيت، بداية بالمؤسسات الأكاديمية من جامعات، مراكز بحث علمية، وسائل إعلام، مكتبات، وزارات، مؤسسات حكومية ثم باقي القطاعات لتلافي المشاكل المحتملة.

الدراســــــــــة الثانيــــــــــة:

مؤلف لصاحبه الدكتور عبد المجيد ميلاد تحت عنوان: المعلوماتية وشبكة الاتصال الحديثة، والذي وقع فيه فصل كامل يتحدث فيه عن شطر أساسي من دراستنا ألا وهي الفجوة الرقمية بإحصائيات امتدت إلى مشارف القرن الـواحد و العشرين.

تقدم الباحث في بداية هذا الفصل بإحصاء تعريف للفجوة الرقمية، مع كيفية قياسها وعرض كامل لما جاء في الفصل عنها.ثم عرض الشبكات الهاتفية كإحدى البنيات الأساسية لاستغلال ما توفره التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال. من خلال بيانات جداول ورسوم بيانية توضح أهم الفروق والاختلافات بين توزيع الخطوط الهاتفية وتوزيع السكان بين كل من البلدان المصنعة القليلة وبقية بلدان العالم الكثيرة، ثم عرض إلى دآت التوزيع بين قارات العالم.ويستنتج في نهاية هذا العنوان الفجوة الناجمة عن تلك الفروق والمتفاقمة بين البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة إلى زهاء الضعف سنة 2001 عما كانت عليه سنة 1994 من حيث نسبة التغطية لكل 100 ساكن على حد سواء الهاتف الثابت والنقال.

امتد الباحث في بحثه إلى غاية توضيح هذه الفجوة المتنامية بين أهم البلدان المتقدمة وبعض البلدان العربية من حيث تغطية شبكة الهاتف الذي كان فارقه: 9.14 سنة 1994 ليتضاعف إلى ثلاث مرات سنة 2001 أي 31.90.

واكتشف الباحث أن البلدان العربية إذا ما قيست بالدول الصاعدة الأخرى فإنها تشكل بذاتها فجوة رقمية ثانية خصوصا وانطلاقا من سنة 1997 حيث تحتل الدرجة السفلى.

وبالحديث عن المؤشر الثاني والحاسم بدوره لتفاوت درجة هذه الفجوة الرقمية ألا وهو الارتباط بشبكة الإنترنيت فلقد أقام الباحث دراسته على التوزيع السكاني دائما حيث وجد أن أوروبا لوحدها تحتكر نسبة 29.12 % من مجموع المستعملين في العالم بعد الولايات المتحدة التي بلغ عدد المستخدمين بها 21.81/ لكل 100 ساكن، في حين بقية شعوب العالم تتقاسم ما تبقى من النسبة فيما بينها.

ولدى التدليل على الفجوة الرقمية المتعلقة باستخدام شبكة الإنترنيت دل الباحث على المجهود النسبي الذي قامت به الدول الصاعدة للانخراط في هذه الشبكة، إلا أن اتساع الفجوة قد ازداد وتطور من 3.22 سنة 1995 إلى 21.82 سنة 2001 كفارق في معدل المستخدمين بين لدول المتقدمة والدول النامية.

المؤشر الثالث الذي ركز عليه الباحث هو الحاسوب الشخصي الذي يعتبر من العناصر الهامة في البنية الأساسية الضرورية لكسب رهان الدخول إلى العصر الرقمي، والتي كسبت منها إفريقيا فقط ما قيمته 1.5% من مجموعها العالمي، أي ما يعادل 0.99 حاسوب شخصي / 100 شخص.هذا من دون التدليل إلى الحصص الضخمة للدول المتقدمة في هذا المجال.

المؤشر الرابع الذي ذكره الباحث عن مدى اتساع الفجوة هو " الموزعات وإنتاج المحتوى " خاصة وأن عدد الموزعات الموجودة على شبكة الإنترنيت تعتبر دلالة على مدى تقدم أصحابها في مجال إنتاج وتوفير المحتوى.

التجارة الإلكترونية كانت المؤشر الأخير الذي اعتمد عليه الباحث في إبراز الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب، حيث لجأ في هذا الجانب ونظرا لعدم توافر إحصائيات كافية ودقيقة من قبل المنظمات والهيئات، فلقد كثف اللجوء إلى مكاتب دراسات متخصصة في دراسة ومتابعة استغلال التعاملات الإلكترونية، والتي هي دراسات استشرافية تنبؤية التي أكدت على استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على نسبة 60% من رقم معاملات التجارة الإلكترونية إلى غاية سنة 2004.

كما تسيطر أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والبعض من بلدان آسيا وأستراليا على ما قيمته 98% من الرقم ذاته وبالتالي سوف لن يتبقى لشعوب أمريكا الجنوبية وإفريقيا و الكثير من شعوب آسيا سوى 2% .

ويستنتج مما سبق ذكره وحسب الباحث الدكتور عبد المجيد ميلاد أن الفجوة الرقمية الحاصلة بين الشعوب من جراء اعتماد التكنولوجيا الحديثة لدخول العصر الرقمي كبيرة، ويتفاوت اتساعها بالنظر إلى مختلف مكونات واستعمالات هذه التكنولوجيا ذاتها.

منهـــــــــج البحث :

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، ذلك لأنها تعتمد أولا على جرد كل المضامين الإلكترونية المتعلقة بموضوع البحث " سبل مد الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب ".

-المنهج الوثائقـــــــي(*) :

أما المنهج المتبع فهو المنهج الوثائقي الذي يطبق عادة عندما يراد إجابة سؤال عن الحاضر من خلال المصادرة المعاصرة أساسية كانت أو ثانوية.وهو كذلك المنهج الذي يعني الجمع المتأني والدقيق للوثائق المتوافرة عن مشكلة البحث، ومن ثم القيام بتحليلها تحليلا يستطيع الباحث بموجبه استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من نتائج.

لكن على الرغم من التشابه والخلط الموجودين والمعمول بين المنهجين التاريخي والوثائقي، إلا أن الأخير – حسب ما يرى البعض – يعد واحدا من المناهج التي تصف الظاهرة (أي التابعة للبحث الوصفي) انطلاقا من أن الغرض من البحث الوثائقي يكمن في معرفة الإجابة على سؤال حول ظاهرة معاصرة (لأنه ليس
بالضرورة أن تكون الوثائق والسجلات تاريخية أي مرتبطة بالماضي).ومن الذين

(*)- هناك من وضع عنوانا بالمنهج التاريخي يريد به المنهج الوثائقي مثل فان دلين (1966) ، وهناك من وضع عنوانا بالمنهج الوثائقي يريد به كلاهما مثل هيل وي (1969).

يرون هذا الرأي " داير" 1979 الذي قال في معرض حديثه عن المنهج الوصفي بأن السجلات الإحصائية والوثائق الشخصية والوثائق الرسمية الخ من الأشياء التي يستعان بها لوصف الظاهرة.

وهناك من يسمي المنهج الوثائقي بالمنهج التحليلي لتميزه عن المنهج التاريخي.

إذن لإحكام ذلك الجدل فإننا نقول أن البحث الوثائقي هو " الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث ".

تطبيــق البحث الوثائقـي:

يطبق البحث الوثائقي لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

- وصف الظاهـــرة :

ما شرعنا في تحقيقه بادئ ذي بدء في هذه الدراسة بوصف الفجوة الرقمية، والطرق الكفيلة بسدها من خلال تشخيص أعراضها على العالم الجنوبي بصفة خاصة.

- توضيح العلاقة ومقدارها:

والعلاقة في هذه الدراسة التي تبتغي تسليط الضوء عليها هي أولا علاقة الشمال بالجنوب والجنوب بالشمال بل وحتى علاقة الجنوب فيما بينه من خلال بحث السبل الكفيلة كعرض مناقشة وحل المشاكل التقنية العالقة، وحتى العلاقة بين المشاكل والحلول أو الداء والدواء اجتنابا للمضاعفات والآثار السلبية الخطيرة ومجهولة المدى على الطرفين كليهما من جراء هذه الفجوة الرقمية، والعلاقة هنا تعدو عن كونها سبب ومسبب إلى نتائج.

- استنتاج الأسباب الكامنة وراء سلوك معين:

وهو ما قمنا بإدراجه من أسباب مختلفة (مباشرة وغير مباشرة، حقيقية وواقعية، سياسية واقتصادية، ثقافية واجتماعية، تاريخية وعقائدية، تكنولوجية وتقنية) أدت إلى اتساع وتفاقم ما أصبح يسمى بالفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب أو بين الدول المتطورة والدول النامية (المتخلفة، الأقل تصنيعا، السائرة في طريق النمو، العالم الثالث، الأقل تطور اقتصادي، الأقل تطورا).

- معرفة الأثر الذي يحدث بفعل عامل الزمن على استجابة أفراد معينة:

وهو ما ارتأيناه واضحا في استخلاص النتائج الناجمة والمظاهر الملاحظة لاتساع شرخ الهوة الرقمية من ظواهر اقتصادية مختلفة، صناعية، زراعية واجتماعية متفاوتة وصحية وغذائية بل وحتى علمية تعليمية وإعلامية.

كل ذلك موثق بإحصاءات متأتية من مصادر مختلفة، كهيئات بحث ودراسة إقليمية ومحلية وعلمية، هذا من جهة، وإنه لمن الآثار العكسية الإيجابية أيضا محاولة الدول المتضررة أولا ثم بمساعدة المنظمات العالمية والدولية والإقليمية والمحلية (الحكومية وغير الحكومية) لتدارك هذه الهوة الرهيبة بعد التفكير فيها ومناقشتها، وتعد " التجارب الناجحة " وقبلها " الحلول المقترحة "(*) من الآثار التي حدثت بفعل عامل الزمن على الاستجابة.

ولا غرابة في تحقيق الأهداف الأربعة بواسطة البحث الوثائقي لأنه يعتمد أساسا على التحليل الكيفي للوثائق بغرض استخراج الأدلة والبراهين التي تبرهن على ما يراد منها، كأن تبرهن على وصف الظاهرة فقط، أو على توضيح العلاقة بين متغيرين، إلا أننا في هذه الدراسة وطبيعة البحث دفعتنا إلى بحث:الأسباب المختلفة.- المظاهر والآثار.- مساعي الحلول.- الحلول في حد ذاتها.وكل ذلك يدخل ضمن تحقيق هذه الأهداف الأربعة في هذه الدراسة وإن تعددت المسميات.

مفـاهيـــــــم الدراســـــــــــة :

بالإضافة إلى المفهوم المحوري لهذه الدراسة ألا وهو الفجوة الرقمية (**) أدرجنا بعض المفاهيم الواردة في جوانب البحث الملازمة دائما والقريبة وتلك المتصلة بأطوار البحث ذاته:

(*)- اللتان خصصنا بشأنهما بابان كاملين لتوضيحهما

(**)- الذي أوليناه بابا خاصا به " مفهوم الفجوة الرقمية ".

مجتمـــــــع المعلومـــــــات :

" المجتمع المعلوماتي " أو " مجتمع المعلومات" مصطلح انتشر في الغرب وأمريكا أساسا وهو بمثابة استمرار للنظريات التي أفرزت مصطلحات المجتمع الصناعي وما بعدالصناعي، وكما هو واضح من العنوان ففي أساس التسمية تفاؤل تكنولوجي بالقدرة على حل الكثير من المشكلات الاجتماعية المستعصية، باستخدام المعلومات، عدا الجانب الوصفي الذي يقنن ويدشن انتشار " الحوسبة" و " الإعلامية " موضوعيا وتخللها النسيج الاجتماعي ككل (1).

مجتمع المعرفـــــــــــــــــة:

مجتمع المعرفة هو ذاك المجتمع الذي يمتلك أفراده القدرة على التعامل مع المعلومات والتقنيات بما ينفي انتشار الأمية المعرفية بين الأفراد، إذا يتحقق مجتمع المعرفة كمحصلة لقدرة يكتسبها الأفراد، ما يعني أن المرتكز في المجتمع المعرفي هو الفرد الملم الذي اكتسب القدرة المعرفية عبر التعليم المنهجي.ولاكتساب مجتمع ما صفة أنه مجتمع معرفي (معلوماتي) فعليه أن يعمل وفق إستراتيجية تعليمية تجابه الأمية المعرفية فيه (2).

الحكومة الالكترونية

الحكومة الالكترونية ، القرار الالكتروني ، الانتخاب الالكتروني ، المشتريات الالكترونية ، الإدارة الالكترونية لاحتياجات الجمهور ، هذه وغيرها مصطلحات يجري تداولها في الوقت الحاضر على نحو متسع ، وتعد في مضمونها جميعا استمرارا لفكرة إعادة خلق أو إعادة اختراع الحكومة التي انطلقت مع منتصف التسعينات من قبل الإدارة الأمريكية (**3**)

---

(1)- د.معن النضري، المعلوماتية والمجتمع: مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات، المركز الثقافي العربي، ط2001/1، ص84.

(2)- مجتمع المعرفة --http://www.mafhoum.com/press6/183t48.htm-10.25..29-02-2004.p1/25ko
(3)المحامي يونس عرب الحكومة الإلكترونية – الإطار العام 26k /10/12 /12-25-2004
www.arablaw.org/E-Government.htm

الحكومة الالكترونية من حيث مفهومها ، هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها او فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد .(1)

تكنولوجـــيا المعلومـــــــات:

مختصرها(آي.تي)* التقاء تكنولوجيا الحاسوب** والاتصالات عن بعد*** والإلكترونيات الصغيرة**** لمعالجة المعلومات.

تستخدم قدرة الحاسوب على معالجة المعلومات وخزنها لتعزيز وسائط الاتصالات بما يخدم مصلحة المستخدم.ومن الأمثلة عن تكنولوجيا المعلومات شبكات***** معابر الحواسيب أو معالجة النصوص****** وخدمات البريد الإلكترونية والأرقام المخزونة وتحويل المكالمات في أجهزة التلفون وقواعد البيانات******* الفورية.
ومصطلح تكنولوجيا المعلومات يستخدم خطأ في الغالب ونادرا ما يعني الأمر نفسه تماما في المؤسسات ومجموعات البحث وحتى عند الأمم المختلفة وهو يستخدم أحيانا ليشمل الذكاء الاصطناعي******** (2).

---

(1)المحامي يونس عرب الحكومة الالكترونية – الإطار العام-12 /12 /2004-26k -www.arablaw.org/E Government.htm

Electronic government can be defined as government use of information communication technologies to offer citizens and businesses the opportunity to interact and conduct business withgovernment by using different electronic media such as telephone touch pad, fax, smart cards, self-service kiosks, e-mail / Internet , and EDI. It is about how government organises itself: it'sadministration, rules, regulations and frameworks set out tocarry out service delivery and to co-ordinate, communicateand integrate processes within itself.

*Information Technology

**Computer
***Telecommunication
****Microelectronics
*****Networks
******Word processors
*******Databases
********Artificial Intelligence

(2)- د.عبد الفتاح مراد، موسوعة البحث العلمي وإعداد ا لرسائل والأبحاث والمؤلفات: إنجليزي- فرنسي- عربي، الإسكندرية، ص 782.

تكنولوجيـــــا المعلومـــــــــات:

يشير المصطلح إلى مدى واسع من التكنولوجيا المتضمنة في معالجة وتداول المعلومات مثل أجهزة الكمبيوتر والبرمجة وطرق تطوير النظم الحديثة والاتصالات من بعد وتقنيات المكتب الحديث المتضمنة أيضا أجهزة الاستنساخ الحديثة والمصغرات الفيلمية والتكامل بينهما معا.

تكنولوجيا المعلومات هي خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية وتقنيات المصغرات الفيلمية والاستنساخ، وتمثل مجموعة كبيرة من الاختراعات والتكنيك الذي يستخدم المعلومات خارج العقل البشري.

ولقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم " اليونسكو " أن المفهوم الموسع لتكنولوجيا المعلومات يتضمن تقريبا كل عملية تحدث في نظام المعلومات من تصميم النظام إلى التكشيف والاسترجاع والنقل والبث، والتقنيات المستخدمة في ذلك تتمثل في استخدام تقنيات وأجهزة المصغرات الفيلمية والاستنساخ والكمبيوتر وبث المعلومات ونقلها من خلال النظم الإلكترونية التي تتضمن بعض الأشكال المرئية (1).

الدولــــــــــة الناميــــــــــة:

هي دولة ذات معدل دخل منخفض وبنية تقنية متقهقرة نسبيا، ودليل تطور إنساني ضعيف عند مقارنتها بالمقياس العالمي، انزلق المصطلح على أخرى مبكرة بما فيها " العالم الثالث" الذي جددته الحرب الباردة.

الدول النامية على العموم هي دول لم تصل إلى درجة مرموقة من التصنيع نسبة إلى شعوبها التي لها مستوى معيشي منخفض.

وهناك علاقة مزدوجة قوية بين الدخل المنخفض والنمو السكاني العالي، كلاهما

----

(1)- د. محمد محمد عبد الهادي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها، دار الشروق، ط1985/1، ص32.

داخل وبين هذه الدول (1).

الدولـــــــة المتطـــــــورة:

هي دولة تتمتع بمستوى معيشي عالي نسبيا بفضل تكنولوجيا اقتصاد عالية.أغلب الدول ذات الناتج الداخلي الخام/ فرد مرتفع تعتبر دولة متطورة.هذا وبعض الدول على الرغم من أنها وصلت إلى ناتج داخلي خام/ فرد عالي بفضل استغلال الموارد الطبيعية من دون تطوير المتفرع الصناعي وقاعدة الخدمات الاقتصادية اللازمة لوضعية " التطور"(2).

يتضمن المعنى الدول الصناعية، البلدان أكثر تطورا اقتصاديا والعالم الأول، مصطلحات أخرى تستعمل أحيانا لوصف متفرعة الدول المتطورة/ الدول السائرة في طريق النمو هي : العالم الأول/ العالم الثالث (يشير العالم الثاني للبلدان الشيوعية خلال الحرب الباردة) ، الشمال / الجنوب : والبلدان الصناعية/ البلدان غير الصناعية، مصطلح البلدان الغربية لديه معنى مشابه، لكن مدلوله يحدد استخدامه خاصة في آسيا (3).

بل وحتى فيما يخص تسمية " الدول النامية " فهناك من يفصل بوضوح بين مجموعة " الدول الصناعية " ومجموعة " الدول السائرة في طريق النمو"، ويعللون الفرق على أنه واضح فيما تؤكده إنجازات هؤلاء عن أولئك من تشييد وإقامة مدينة الإنترنيت ورفع نسبة استخدام شبكة الإنترنيت في مجتمعاتها.هذا من دون إغفال مجموعة " الدول ذات التطور السريع ".(4)

التهميش الرقمي

إن قلة المراجع التقليدية (المكتوبة المطبوعة) في مضمار الفجوة الرقمية و بصفة خاصة

1-مترجم عن http://en.Wikipedia.org/wiki/main-page.p1.40 ko

2- http://en.wikipedia.org/wiki/main-page..ibid

3 مترجم عن - .http://en.wikipedia.org/wiki/main-page

4-العالم العربي و الإنترنيت/http://www.annabaa.org21/10/2003-11-37 47ko

في مناحي مساعي سد شرخها المتنامي دفعني إلى اعتماد طريقة التوثيق الالكتروني للمعلومات على شبكة الانترنيت(1)

ولقد سلكت في ذلك سبيلين رئيسيين :

1-اذكر اسم المؤلف ثم عنوان الموضوع ثم العنوان على شبكة الانترنيت بالإضافة إلى تاريخ ولوجي إلى الموقع و الساعة و وزن الملف بالكيلوبايت.

2-لا أذكر مؤلف أو صاحب الموضوع في حالة تعذر إيجاده.

مفردات البحث على شبكة الانترنيت:

المقصود بهذا العنوان الكلمات المستعملة في عملية البحث الإلكتروني على شبكة الانترنيت.ولقد أدخلت عدة عبارات للحصول على الكم المعلوماتي الذي قمت بسرده وتحليله ومقارنة بعضه في هذه الدراسة وهذه الكلمات هي :

أ- فيما يخص المعنى العام للدراسة: الفجوة الرقمية.

1-الفجوة الرقمية – الهوة الرقمية – الثغرة الرقمية- الشرخ الرقمي.

2- الفجوة التكنولوجية – الهوة التكنولوجية – الثغرة التكنولوجية – الشرخ التكنولوجي – الهوة التقنية الشبكية.

3-الفجوة الرقمية الطبقية – الفجوة الثقافية – الفجوة الغذائية – الفجوة الرقمية التقنية – الفجوة بين الشركات – الفجوة بين الشعوب.

ب-فيما يخص موضوع الدراسة ذاته : سد الفجوة الرقمية.

لقد استخدمت بدائل كثيرة لكلمة سد والتي تؤدي نفس المعنى وتخدم موضوع البحث بنفس درجة الأهمية.

1-سد الفجوة الرقمية – سد الهوة الرقمية – سد الثغرة الرقمية – سد الفراغ الرقمي – سد الشرخ الرقمي – سد الهوة التكنولوجية – سد الفجوة التكنولوجية – سد الثغرة التكنولوجية – سد الفراغ التكنولوجي.

2-Guide de chercheur débutant. techniques de préparation de recherches scientifiques, de mémoires et de thèses universitaires. cogito éditions

2-ردم الفجوة الرقمية/ التكنولوجية

ردم الهوة الرقمية/ التكنولوجية

ردم الثغرة الرقمية/ التكنولوجية

ردم الفراغ الرقمي/ التكنولوجي

3-تجسير الفجوة الرقمية/ التكنولوجية

تجسير الهوة الرقمية/ التكنولوجية

تجسير الثغرة الرقمية/ التكنولوجية

تجسير الفراغ الرقمي/ التكنولوجي

4- رأب (صدع) الفجوة الرقمية/ التكنولوجية

رأب (صدع) الهوة الرقمية/ التكنولوجية

رأب (صدع) الثغرة الرقمية/ التكنولوجية

رأب (صدع) الفراغ الرقمي/ التكنولوجي

5- مد الفجوة الرقمية/ التكنولوجية

مد الثغرة الرقمية/ التكنولوجية

مد الهوة الرقمية/ التكنولوجية

مد الفراغ الرقمي/ التكنولوجي

ج- فيما يخص نتائج الدراسة : مجتمع المعلومات

مجتمع المعرفة

1-المجتمع المعلوماتي – مجتمع المعلومات

2-المجتمع المعرفي – مجتمع المعرفة

3-مدينة المعلومات – الحكومة الإلكترونية – الحكومة الرقمية – المدينة الإلكترونية- الحكم الرقمي.

صعوبـــــــــــة الدراســـــــة:

إن طبيعة موضوع الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة ما فتئت تطفو على سطح المتغيرات الدولية، على الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة كانت من الأوائل – منذ عقود – الذين نادوا إلى استئصال أسبابها قبل استتبابها، لكن والملاحظ أن العالم سيما شطره الجنوبي لم يئن تحت أثقالها إلا بعدما استفحل أمرها وامتدت أثارها إلى الشطر الشمالي المتطور ذاته (*) ومنه نستخلص جدة وآنية موضوع بحثنا العرضية الحالية التي نصب فيها كل اهتمامنا، واعترضتنا في ذلك الصعوبات التالية :

- **ندرة المادة المطبوعــــــة :**

ونقصد بالمطبوع هنا المكتوب والمؤلف والمنقح والمحكم، وهي مصادر البحث الأكاديمية وهو ما دفعنا إلى الاعتماد جملة واحدة على كل ما جاد به الويب من صفحات استعراضية حول موضوع بحثنا (من ملتقيات علمية، منتديات فكرية، قمم ومؤتمرات عالمية وإقليمية، دراسات علمية، آراء مختصين وباحثين حول الظاهرة) تصب في بوتقة سد الفجوة الرقمية.

- **قلة المواقـــع العربية المعالجـــة أو الناشـــرة:**

نشير هنا إلى أن مصدر المادة الخام لهذه الدراسة هي شبكة الإنترنيت وبصفة دقيقة المواقع العربية التي سجلنا غيابها الواضح في عرض مجريات ونتائج مساعي دولية عديدة أعدها الغرب بشأن الدول النامية وكيفية اللحاق بالركب التكنولوجي.ونظرا لأن الدراسة كانت مؤسسة منذ البداية على المواقع باللغة العربية فقط(**) فقد كثفنا السعي في البحث بشتى الطرق عن تلك المواقع العربية (ذات اللغة العربية) تدعيما للبحث والتي وجدنا فيها متسعا معرفيا هائلا يبحث بصفة خاصة في سير التجسير.

- **صعوبـــــة لغويـــــــــة:**

من بين الأسباب التي أبعدتنا عن المواقع الناطقة باللغة الفرنسية والإنجليزية هو الفيض المعلوماتي والمعرفي حول الموضوع المبحوث، لكن من وجهة نظر غربية شمالية فقط متعلقة بنظرة رأسية للمشاكل ومن ثم الحلول.

(*)- كما أوضحناه في باب مظاهر الفجوة الرقمية

(**)- عدى مفاهيم الدراسة التي سقنا بعض تعاريفها من بعض المواقع الأجنبية كما أوضحناه في مجال الدراسة.

- **صعوبـــــة عمليـــــــة ذاتيـــــــة:**

صعوبة لا إنكار لحجمها.فهي التي دفعتنا إلى اقتصار مجال الدراسة على مواقع اللغة العربية فقط، لأن حالة الجمع بين اللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنجليزية سوف يؤدي إلى الدخول في عموميات خاصة وأن مجموع ما تعرضه المواقع ذات اللغة العربية حول الظاهرة قليل جدا بالمقارنة مع ما تنشره بقية المواقع ذات اللغتين الفرنسية والإنجليزية دون احتساب باقي لغات العالم مثل الألمانية، الإسبانية، الإيطالية، الصينية، اليابانية المتداولة في الشبكة.

وهنا بالذات لا بد من الإشادة بصعوبة ذاتية تتمثل في محدودية الإمكانات الشخصية (المالية) لترجمة الكم الهائل من الوثائق والملفات والدراسات الإلكترونية الصادرة باللغتين الفرنسية والإنجليزية، إضافة إلى تكاليف مطالعة و استعراض وطبع تلك الصادرة باللغة العربية واستنساخها.

الإطار العملي

الفصل الاول

I.مفهـــــــــــــــــوم

الفجـــــــــــــــــــــــوة

الرقميـــــــــــــــــــــــة

المبحث الأول تعريف الفجوة الرقمية

المطلب الأول التعاريف اللغوية

المطلب الثاني التعاريف بالفجوة الرقمية

المبحث الثاني المفاهيم المشابهة

المبحث الثالث قياس الفجوة الرقمية

المبحث الرابع جدل حول الفجوة الرقمية

إن التعاريف الواردة في هذا العنوان حول الفجوة الرقمية كلها مستقاة من مواقع إلكترونية عربية وإنجليزية، عدى واحدا منها قدمت به التعاريف والذي ورد في مؤلف للدكتور عبد المجيد ميلاد حول المعلوماتية وشبكة الاتصال الحديثة.وبالتالي فإنها مفاهيم صادرة عن كتاب في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال، منظمات دولية حكومية وغير حكومية مثل هيئة الأمم المتحدة وإقليمية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، مختصين في قطاع الإنترنيت، وكذا في خلال مناسبات دولية وقمم عالمية تمخض عنها إعطاء تعار يف جد محددة ومصوبة لظاهرة الفجوة الرقمية بقصد دراستها وتحليلها لإمكانية سدها وتجسيرها.

.المبحث الأول تعريف الفجوة الرقمية

ذكر الله سبحانه و تعالى كلمة فجوة في القرآن الكريم التي وردت نكرة غير معرفة كما هي في سورة الكهف أعوذ با من الشيطان الرجيم

"باسم ا الر ن الرحيم"

"وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليم وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال وهم فجوة منه ذلك من ايات ا من يهد ا فهو ا هتدي ومن يضلل فلن د له وليا مرشدا." (1)

المطلب الأول التعاريف اللغوية

ولقد وردت في المعاجم و المناجد على النحو التالي

فجوة فجو _ فجو الباب فتحه فجوة متسع بين شيئين فرجة" فجوة ارضية خشبية//" ساحة الدار // ماتسسع من الارض //تجويف" فجوة في صخر " منفذ مخرج " فجوة في حائط " "فجوة في غابة // " ثغرة ضعف او نقص" فجوة في الذاكرة "(2)

الفجوة ج فجوات و فجاء الفرجة بين الشيئين // ساحة الدار // ما اتسع من الا رض

1- سورة الكهف - آية17 - 18.

2-المنجد في اللغة العربية المعاصرة. دار المشرق.ط.2/2001ص1078

.

الفجواء م الافجى مااتسع من الارض .(1)

الصيغة الرقمية * هي عادة الصيغة الثنائية ** المؤلفة من اصفار و آحاد(2)

المطلب الثاني التعاريف بالفجوة الرقمية

يقول الأستاذ عبد المجيد ميلاد " تعرف الفجوة الرقمية بأنها الهوة التي أحدثتها ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الحديثة بين الدول المتقدمة والدول النامية، أو حتى بين الدول المتقدمة فيما بينها.وكذلك بين شرائح مجتمع أو مختلف جهات بلد معين)" (3).(في حين نجدها معرفة في موقع إسلام أون لاين كما يلي " :المقصود بالحديث عن الهوة الرقمية ما بدأ رصده من تطور جديد متسارع الخطى يزيد حدة الخلل القائم في العلاقات الدولية وأوضاع " الأسرة البشرية " بصورة حادة ستفوق حصيلتها ـ خلال فترة وجيزة ـ سائر ما سبقها في القرن الميلادي العشرين، إذ يمكن للفوارق الجديدة على صعيد استيعاب التقنيات الشبكية الحديثة وتوظيفها والمتزايدة بسرعة .

أما شبكة الوسام فقد جاء فيها ما يلي " :لقد أصبح تعبير الفجوة الرقمية شأنها تماما خلال السنوات القليلة الماضية وهو تعبير يستخدم للدلالة على الهوة التي تفصل بين من يمتلكون المعرفة والقدرة على استخدام تقنيات المعلومات والكمبيوتر والإنترنيت، وبين من لا يمتلكون مثل هذه المعرفة أو هذه القدرة، ذلك أن المجتمع أصبح ينقسم على هذا النحو، بالإضافة إلى انقساماته التقليدية والأخرى على أسس طبقية واجتماعية واقتصادية) (4).

وكذا المؤسسة العربية لضمان الاستقبال ورد بها تعريف) الفجوة الرقمية (على أنها الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

----

1 -لمنجد في اللغة و الاعلام. دار المشرق.بيروت.ط .39/2002ص570

*بعد تصفح عدة القواميس و المناجد المتاحة لنا لم نعثر على كلمة رقمي و كذا مؤنثها رقمية عدى التعريفات الواردة عن رقم و ارقام لذلك لجأنا الى اقرب مفهوم مركب يخدم طبيعة التعريف اللغوي

**bilingual

2 -موسوعة البحث العلمي و اعداد الرسائل و الابحاث و المؤلفات.انجليزي– فرنسي– عربي –شرعي .د عبد الفتاح مراد. المنشية. الاسكندرية .ص474

3 -عبد المجيد ميلاد، المعلوماتية وشبكة الاتصال الحديثة، إنجاز وطبع شباكة، ص.185

4 --حقائق الفجوة الرقميةhttp://www.alwissam.com

ونقلا عن موقع باللغة الإنجليزية (1) ورد فيه وصف لمصطلح الفجوة الرقمية "أنه الوضعية التي. يمكن أن ينقسم فيها العالم إلى شعوب تملك وأخرى لا تملك المنفذ والقدرة على استعمال تكنولوجياالإعلام الحديثة.مثل الهاتف، أو الإنترنيت.الفرق بين هؤلاء في الأحياء والمناطق الريفية، تتواجد بين المتعلمين والأميين بين المحلي والعالمي، الأكثر تطورا صناعيا من غيره.

يقصد بمصطلح الفجوة الرقمية حسب تعريف المنظمة العالمية للزراعة والأغذية " عدم التكافؤ في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان الغنية والفقيرة على السواء وضمن البلدان، بين المجموعات الاجتماعية المحظية نسبيا وتلك المهمشة."

إن شبكة الإنترنيت شأنها شأن العديد من تكنولوجيا الاتصالات قبلها تمكن المجتمعات الريفية من الحصول على المعلومات وعلى المساعدة من خارج المنظمات الإنمائية.والأكثر من ذلك أنها يمكن أن تدعـم التعبير عن الاحتياجـات والتصورات الإنمائيــة من القاعدة إلى القمة (2.)

وهي تمثل أيضا مشكلة متعددة الأوجه تتعلق بالتبادل غير الفعال للمعارف وإدارة محتوى المعلومات، وعدم كفاية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية، علاوة على أنها تعنى بتحسين البنية الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات .وهي مشكلة تزداد تفاقما بطبيعة الحال نتيجة النقص الحاد في الموارد المالية.

إنها في مقام آخر، فجوة في تحصيل المعارف والأخذ بناصية العلوم والتكنولوجيا وهي فجوة في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.وهي فجوة في التوزيع العادل لخيرات المعمورة وهي فجوة في صون المحيط الطبيعي وهي فجوة في الإحاطة الصحية والاجتماعية والتربوية، وهي فجوة في استتباب الأمن والاستقرار، وهي فجوة في التصريف الرشيد للشأن العام.

ورد تعريف آخر للفجوة الرقمية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات مفاده أن الفجوة الرقمية هي فجوة تنموية وهي تعوق الحوار بين الحضارات قبل أن تكون فجوة تكنولوجية.

ونقلا عن موقع إنجليزي آخر(3)فإن الفجوة الرقمية هي الفروق المؤسسة على الجنس والجغرافي

1- http://europa.En-int/information-society/europe

2 -الفجوة الرقميةhttp://www.fao.org/gil/rdd/index

3-http://europa.en.int/information

والوضع الاقتصادي والقدرة الفيزيائية والمنفذ إلى المعلومة والإنترنيت وتكنولوجيا الإعلام الأخرى والخدمات والمهارات والمعرفة والقدرة على استعمال المعلومة والإنترنيت والتكنولوجيا الأخرى.

ويدور التركيز في الحديث حول قضية الفجوة الرقمية حول التطور الذي سمح بدمج أدوات التقنية المتقدمة وكذلك تقنيات التوزيع وإذاعة المعلومات، إضافة إلى الحديث عن قدرة النمو الكمبيوتري وأيضا تأثيرات الجيل الثالث من الهاتف النقال وثورة الإنترنيت(1).

ومما سبق من كل هذه التعريف تبين لنا المصطلح ينقلب من الفجوة إلى الهوة الرقمية لكن المقصد واحد لا تكاد التعاريف كلها تتناقض بشأنه مع ذلك نحاول إجماع ما سبق فنقول عنها باختصار فيما يهم دراستنا ويصب في مسارها:

الفجوة الرقمية هي حالة الفرق الظاهر والكامن بين المجتمعات الراقية والمتطورة والمتقدمة وبين المجتمعات المتخلفة والفقيرة والنامية خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، وعلى ميادين تطبيقاتها المتعددة، فالأولى تملك وتعمل بهذه التقنية في حين ـ تفتقدها الثانية مع العلم أنها سبيل نجاتها وخروجها من ركودها، وتقوم هذه التقنية بشكل رئيسي على الإنسان) المتعلم (بمعية التجهيزات والمعدات الفائقة التطور والحداثة.

المبحث الثاني المفاهيم المشابهة

1-2الطبقية الرقمية

بعد التسميات المماثلة مثل الهوة الرقمية، الشرخ الرقمي، الثغرة الرقمية، تأتي تسمية جد مماثلة وإن دلت على التفاوت دون الفرق ألا وهي الطبقية الرقمية المعرفة على أنها الفجوة بين الأفراد والأسر والأعمال والمناطق الجغرافية على تفاوت مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من تقنيات المعلوماتية والاتصال واستخدام الإنترنيت في الأنشطة المختلفة.(*)

1-تعريف كيتودي بور المدير الإقليمي لمؤسسة ماكينزي وشركائه للاستشارات لمنطقة المشرق العربي.

-(*)تعريف صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD

2-2الانقسامات الرقمية والانقسامات في المعرفة

يشير هذان المصطلحان إلى الهوة القائمة بين المجتمعات التي تمكنها التكنولوجيا والمجتمعات التي تستبعدها التكنولوجيا على كوكبنا إضافة إلى قلة سبل نقل المعلومات داخل تلك المجتمعات وبين بعضها البعض.ويشمل العالم النامي والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية أكبر نسبة من الانقسامات الرقمية والانقسامات في المعارف.وبينما تبين كثافة الخطوط الهاتفية على مستوى العالم بعض علامات التحسن، فإن الهوة بين الذين يتمتعون بالوصول إلى الإنترنيت والذين لا يتمتعون به، من ناحية أخرى تستمر في الاتساع في كافة أنحاء العالم.

3-2 الفجوة الغذائية:

هي التي تشير إليها أغلب المشاهد المسلطة على الفرق الشاسع بين توفر الغذاء على أشكاله من أساس الضروريات إلى أتفه الكماليات في الدول المتطورة خاصة الشمالية وبين دول فقيرة لا تكاد تحقق اكتفاءها الذاتي من الغذاء وبالتالي لا توفر الغذاء لجميع أفرادها مايفتح الباب واسعا أمام سوء التغذية والمجاعة الناجمة في شطر واسع منها إلى الحروب الأهلية .

4-2الفجوة الثقافية

تتشكل الأخيرة من اختلاط ثقافات العالم من وجهة النظر المنطقية، سيما وان الحاسوب بحكم استقدامه من ثقافة المنطق الدقيق فهو لا يعرف الانحياز إلى أي تيار أو فكر، وبالتالي فإن وظيفته الرقمية تحمله على تكميم هذه الثقافات، حيث اللغة تلعب دورا حاسما وهو ما يدفع أحيانا إلى ذلك الاصطدام فيما بينها لاعتبارات دينية أو حضارية لا تقبل ببعض سمات الآخر، وهنا بالذات وخاصة مع تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة بدت هذه الفجوة شاسعة على أشدها أما التعايش فهو حل نسبي وإن كان محمل العديد من الأنصار(1).

5-2الفجوة بين الشركات

تشير دراسة أجرتها أونيسيس(*)عن بروز فجوة رقمية بين الشركات وجرى تصنيف هذه الشركات وفقا لثلاثة فئات بالاستناد إلى عوائد استثمارها بتقنية المعلومات

---

(1)-file://A:\culture %20 gap htlm.
*UNISYS

آر.أو.آي (*)أي العودة إلى الاستثمار، حيث تشير ذات الدراسة أيضا لرغبة الشركات بمواصلة الاستثمار في تقنية المعلومات في هذا العام، خاصة وأن الفجوة بدأت تتسع فيما بين شركاتحصدت عوائد ضخمة على إنفاقها على منتجات تقنية المعلومات وبين أخرى لم تفلح في تحقيق عوائد تذكر، على الرغم من أن العنصر المهم ليس مخصصات الإنفاق الكبيرة وإنما على كيفية الإنفاق بصورة ذكية(1).

المبحث الثالث قياس الفجوة الرقمية

تقاس الفجوة الرقمية أساسا بدرجة توافر بنية أساسية ملائمة تتمثل في تركيز طرق معلومات سريعة وشبكة هاتف تغطي معظم السكك وأجهزة حواسيب طرقية تمكن من التبادل الإلكتروني للمعلومات والارتباط بشبكة الإنترنيت وصناعة المحتوى وتوفير خدمات التبادل الرقمي للمعلومات والإجراءات التشريعية اللازمة، ومعرفة مكونات الاقتصاد الرقمي وكذلك استخدامها في مختلف المعاملات وخاصة في المبادلات التجارية، وهذا لا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية، بل ينبغي النظر في نوعية العنصر البشري المتعلم والمؤهل للتعامل مع التقنيات الحديثة وقدرته على التخطيط وقيادة المشاريع المتعلقة بها وصناعة محتوى ثري ومؤمن.(2)

ولا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات بل يضاهيه أهمية النظر إلى العنصر البشري المتعلم والمؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وهذا يرتبط بدوره بمستويات الدخل والتعليم والثقافة وقد أثرذلك في خلق تفاوت ليس فقط بين مناطق العالم وإنما داخل المجتمع الواحد الذي يشهد تباينا في الوصول إلى استخدام الإنترنيت بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة، والمجموعات العرقية والعمرية وسكان المدن والأرياف.

ولقد أصبحت السنوات أو الشهور مقياسا جديدا كذلك لتطورات الفجوة بعد أن كانت سرعة تطورات هوة التقدم والتخلف تقاس بالعقود من السنوات.

---

*Returns On Investment

1- الفجوة الرقمية بين الشركات http://www.itp.net

2-عبد المجيد ميلاد، المعلوماتية وشبكة الاتصال الحديثة، إنجاز وطبع شباكة، ص185

ويمكن لهذه الفوارق أن تمتد بآثارها إلى سائر الميادين الأخرى، وأن تضاعف حجم الخلل في بقية جوانب الهوة الراهنة للثراء والفقر عمقا واتساعا بأضعاف ما كان من قبل.

المبحث الرابع جدل حول الفجوة الرقمية

مع ذلك كله هناك في الولايات المتحدة الأمريكية من يقول لا وجود لهذه الفجوة لدرجة أن تكون ظاهرة يجب التحدث عنها.وهناك من يرى وجود هذه الفجوة وكونها ظاهرة لابد من الاعتراف بها والبحث عن حل لها حيث هناك فجوة كبيرة بين من يمتلكون ومن لا يمتلكون الاتصال بالإنترنيت في كثير من مجموعات المجتمع الأمريكي ومن ذلك وجود الفجوة بين طبقة البيض وبين طبقة الملونين في صالح الطبقة البيضاء.وكذلك وجود الفجوة بين الرجال والنساء وفي صالح الرجال وكذلك بين الشباب والشيب في صالح الشباب.

وهناك من يشكك أيضا في وجود الفجوة الرقمية بصورة مستقلة، باعتبار أنها وجه آخر للفجوة الاقتصادية بين المجتمعات الغنية والفقيرة، بمعنى أنها لا تستوجب معالجة مستقلة بذاتها.وبغض النظر عن هذا الاختلاف فالفجوة الرقمية ظاهرة تتفاقم بشهادة العديد من أصحاب الآراء المتميزة.(*)

والمؤكد أن أساس الفجوة الرقمية اقتصادي أخذ صيغة رقمية، حيث تمثل الثورة الرقمية سلاحا ذو حدين يجب الانتباه لخطورته ففي الوقت الذي تمهد فيه ثورة المعلومات الطريق السلك و السلس . للدول النامية للعبور إلى الجانب المشرق من الحضارة حيث يضطلع الانسان بالدور الحاسم في سوس و تسيير تكنلوجيا المغلومات و الاتصالات و توجيهها بما يخدمه فإنها أيضا تكون السبب في تقهقر تلك الدول في حالة افتقادها و عدم امتلاك نواصيها بل و جهلها و هو الراهن على كل حال.

اذن فإن كنه الجوة الرقمية و إن تبدى إقتصاديا إلا أن حقيقتها تكنلوجية معرفية بحتة.

-(*) المدير العام لمنظمة العمل الدولية التابعة لهيئة المم المتحدة خوان سومافيا يعتبرها تعزز مخاطر خسارة جزء من العالم.أما بيل غيتس رئيس شركة مايكروسوفت تمثل له الطبقية الرقمية الخوف الكبر وهي مستمرة في التفاقم بعد سنوات إن فشل العالم في تضييقها.

خلاصة

إن الفجوة الرقمية مفهوم تعددت مسمياته وأوصافه منت هوة، ثغرة، شرخ، فرق، واشتبهت ألفاظه: انطلاقا من فجوة الاتصال داخل الأسرة والعائلة بين الآباء والأبناء، الأمهات والبنات وحتى بين الإخوة، بل وتعدته إلى الفصل بين الجنسين: الفجوة بين الرجال والنساء (الذكر والأنثى)، ثم هناك لفظ الفجوة بين الألوان: السود والبيض في أمريكا وكذلك الحمر والبيض، ومن ثم ظهرت أيضا الفجوة بين المجموعات الإثنية والتيارات المختلفة، ولقد التبست به أيضا مفاهيم مشابهة من قبيل الطبقية الرقمية، الانقسامات الرقمية، الفجوة الثقافية، الفجوة الغذائية، وحتى الفجوة الشركات..

إلا أنها في الحقيقة تصب في بوتقة البرهان على الفرق بين طرفين فأكثر، والظاهر، سيما، مع مطلع القرن الحالي الفجوة الرقية شكلت لها شهرة عالمية وصيتا دوليا هذا وإن قامت على أساس اقتصادي، لكنها بدت في حلة الكترونية عالية الدقة استقطبت الاهتمام وجسدت اتساع الفارق من جديد بين البلدان المتطورة والمتخلفة على أساس جديد هو: التقنية الرقمية بين من يحوزها ويعوزها.

الفصل الثاني

أسباب الفجوة الرقمية و مظاهر اتساعها

المبحث الأول مظاهر الفجوة الرقمية
المطلب الاول تجليات الفجوة الرقمية عربيا
المطلب الثاني الفجوة الرقمية عربيا- غربيا
المطلب الثالث حالات دراسية عن مظاهر الفجوة الرقمية
المبحث الثاني عوامل ظهــور الفجوة الرقمية
المطلب الاول حصر الاسباب و العوامل
المطلب الثاني أسبـــاب الفجوة الرقمية العالمية والعربية
المطلب الثالث أسباب تأخر الجزائـــر عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال
المبحث الثالث طبيعة الفجوة الفاصلة
المطلب الأول واقع الفجوة الرقمية العالمية
المطلب الثاني وجه المقارنة
المطلب الثالث واقع قطاع التكنولوجيا الحديثة بالجزائـــــر

المبحث الأول مظاهر الفجوة الرقمية

المطلب الاول تجليات الفجوة الرقمية عربيا

إن حجم التقدم والتسارع في عصر التكنولوجيا الذي يسود العالم يستوقفنا لرصد موقع الدول العربية من دوافع الحال بالنسبة للمسافة التي تباعده عن الركب وهل من إمكانية للحاق به ؟ إذ عند الإشارة إلى الأرقام التي وضعها المحللون لكشف الموقع العربي من التقدم التكنولوجي فقد قدر عدد المستخدمين للإنترنيت في العالم العربي لا يتجاوز 3،5 مليون شخص، من أصل 275 مليون من عدد سكان العالم العربي مقابل 94،2 مليون بالولايات المتحدة الأمريكية و23 مليون بأوروبا، وقدر أيضا حجم التجارة الإلكترونية في العـــــالم العربي بحوالي 50 مليون أي ما يعادل 0،01 من حجمها العالمي (1).

هي بالتالي مؤشرات جد مثيرة تدل على فجوات كبيرة لعالمنا العربي لدول العالم خمسة أجهزة لكل 1000 شخص، والأسوأ من ذلك في إفريقيا حيث يوجد 3 أجهزة لكل 1000 شخص من المؤشرات التي تدلل على وجود الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والدول غير المتطورة، قد تكون الإنترنيت غيرت وجوه حياة وعمل الناس في بعض البلاد النامية إلا أنها بالنسبة لشرائح واسعة من سكان العالم تبقى حلما خياليا من غير الممكن تحقيقه. وفي إحصائيات نشرت سنة 2004 فإن 300 مليون مستخدم إنترنيت حيث أقل بقليل من نصف النسبة يتواجد بأمريكا الشمالية وارتفع العدد من 171 مليون نسمة سنة 1991 إلى 304 مليون من مارس سنة 2004، حيث تأتي أوروبا في المرتبة الثانية بعدد 83،35 مليون مستخدم بعد أمريكا الشمالية 137 مليون مستخدم ثم منطقة آسيا والباسيفيك التي تضم اليابان برقم 68،9 مليون مستخدم(2).

1-الفجوة الرقمية http://www.mowaten.org 11-00/20-08-2005-59ko

2- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي ط1998/1/ص 9.

ولو أخذنا مثالا الاتصالات الهاتفية نجد أنها لا تزال خدمة احتكارية في كثير من دول العالم العربي، وأن هناك تفاوتا تقنيا كبيرا وهائلا، يتناسب مع الفارق المذهل بين الأغنياء والفقراء.ففي أوروبا مثلا هناك 50 جهاز هاتف لكل 100 فرد أما في إفريقيا فهناك جهاز واحد لكل 100 فرد في المتوسط.وفي المقابل 30 حاسوب شخصي لكل 100 فرد في الولايات المتحدة الأمريكية هناك أقل من جهاز واحد في المتوسط في الدول النامية ومنها العربية حيث يبدو أن القطاع الخاص في بعض الدول غير مهتم عموما بقطاع الاتصال والخدمات عبر الاتصالات لأنه لا يدر الأرباح الفورية، كما يرى الخبراء أن الأمر قد يستغرق زهاء الأربعين سنة لاسترداد رأس المال المستقر في هذه القطاعات الحساسة.(1)

1-1 العرب مصابين إلكترونيا و فقـــــراء معلوماتيا:

نشرت دراسة بموقع" سي أن أن" العربي بتاريخ 25 أفريل 2005 للدكتورة سهير عبد الباسط الاختصاصية في علوم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة (2) كانت تحمل الاستفسار التالي : هل يتمكن العرب من سد الفجوة الرقمية مع الغرب.التى كانت أهم نتائجها

-ندرة المؤسسات العربية المختصة بإعداد كمبيوترات عربية " تستخدم شفرة عربية ولغات برمجة عربية وإعداد حزم وبرامج وقواعد بيانات عربية ".

- نقص الأدوات الأساسية والعوامل المؤثرة في صناعة المعلومات وتقنياتها.

-أكدت مقولة بعض علماء المستقبليات" الدول العربية ضمن الدول الفقيرة معلوماتيا".

بينت عدم توافر الأيدي العاملة الضرورية لبناء تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي وهجرة الكفاءات وعدم توافر خطط شاملة ومنظمة للتدريب في هذا المجال.

1-نفس المرجع السابق

2-هل يتمكن العرب من سد الفجوة الرقميةمع الغربhttp://www.cnn.com24/05/2005-22ko 14.05/.

وحسب تقرير الاتحاد العربي لتقنية المعلومات(1) فإن الدول العربية تأتي في المرتبة الرابعة على صعيد صادرات منتجات التقنية المتوسطة بنسبة 7% بعد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق أوروبا.بحيث حددت قائمة الدول العربية انطلاقا من تونس ثم الأردن ومصر والسعودية وسوريا والكويت والإمارات في الإنفاق على تقنية المعلومات من الصادرات المتمثلة في منتجات التقنية المتوسطة والبسيطة.بينما نصيب كل من البرامج والخدمات والأجهزة والمعدات والمكونات من الحجم الكلي لأعمال تقنية المعلومات على المستوى الدولي مع الإشارة إلى أن البرامج والخدمات استحوذت على نحو 600 مليار دولار بنسبة 28،6% موزعة بواقع 210 مليار دولار للبرامج الجاهزة و 180 مليار دولار للخدمات الاستشارية ونحو 90 مليار دولار لخدمات التشغيل.

أما خدمات الصيانة تستحوذ على نحو 120 مليار دولار فيما بلغ نصيب الأجهزة والمعدات والمكونات نحو 1500 مليار دولار، 450 مليار منها للوصلات والشرائح الإلكترونية ونحو 187،7 مليار دولار لأجهزة الاتصالات وحوالي 127،5 مليار دولار للأجهزة المكتبية والمكونات الأخرى.

بعين فاحصة نلاحظ مخصصات الدول العربية للإنفاق على تقنية المعلومات أنها لا تقارن -

بالمستويات العالمية أو حتى الإقليمية مع إمكانية تحقيق المجتمع المعلوماتي العربي للتنمية المستدامة بشكل جيد من خلال استخدام تقنية المعلومات المناسبة وهو ما يتطلب تطور في إستراتيجيات الأعمال.

1-الفجوة الرقمية عربيا25ko. 14.35-http://www.mowaten.org12/08/2005

حال العرب مع الإنترنت

نشر على صفحات موقع إسلام أون لاين " مقياس- لإدمان الإنترنيت"(*) الذي حدد " مدى إدمان العرب على الإنترنيت كما وكيفا في جله" ويعطي في بعضه مؤشرات عن تأثيرات الإنترنيت على حياة الشخص.حيث تطرقت أسئلته إلى أعراض:

- عدم الإشباع من استخدام الإنترنيت وقضاء أوقات طويلة مع الشبكة.
- الشعور بالرغبة الشديدة في الدخول إليها بمجرد تركها.
- إهمال المستخدم لحياته الاجتماعية والتزاماته العائلية والوظيفية.
- القلق والتفكير المفرط في الشبكة وما يحدث فيها وشعور بالحزن والكآبة لعدم الاتصال بها(**).

وبالتالي فإن هذا الاستبيان عكس جانبا من واقع الإنترنيت في عالمنا العربي على الأقل بالرغم من وجود مشاركات قليلة من خارجه.كما عكست المشاركة فيه بدورها رغبة معرفية لدى المشارك الذي كان أغلبه عربي.

سجل المقياس وجود:

- 2745 حالة إدمان أي بنسبة 33،6% من مجموع المشاركين.
- 3136 حالة قابلة للإدمان أي ما يعادل 38،4% .
- حظوة البريد الإلكتروني بالنسبة الكبرى أي 33،9% ثم غرف الدردشة 24،4% ثم الأخبار 13،6% والجنس الفاحش 9،6%.

حيث كانت النسبة الكبرى من المشتركين من السعودية أي 39،6% مع أنها الأكثر دولا ولعا بتقييد الإنترنيت لأسباب دينية وسياسية، وهذا ما يفسر قابلية الإدمان للإنترنيت حتى في المجتمعات المحافظة.

----

*- في الفترة ما بين 23 نوفمبر 2001 و1 نوفمبر 2002 يقوم المستخدم من خلاله بالإجابة على 26 سؤالا.ولقد شارك فيه 8177 مستخدم من مختلف دول العالم وكان أغلبهم من العالم العربي

**- وهي ذات الأعراض التي اعتمدتها الجمعية الأمريكية للطب النفسي مع زيادة الخلود للنوم العميق بعد التعب الشديد من استخدام الشبكة فضلا عن ظهور اضطرابات نفسية.

أشارت نتائج المقياس أيضا أن زهاء الثلث من كل فئة عمرية بمعدل 10 سنوات فارق لكل فئة، مدمنون سواء قل عدد المشتركين أم كثر، بحيث يأتي في المقدمة فئة 15-25 سنة التي بلغ عدد المدمنين بينها 1814 حالة من أصل 2745 حالة إدمان في جميع الفئات العمرية ما يدل بطبيعة الحال احتكار العزاب نسبة الإدمان العظمى.

كما أن 7،2% من المشاركين الأطفال في الاستبيان هم دون سن 15 وهي نسبة جيدة إذا ما اعتبرنا أن انتشار الإنترنيت في العالم لا يزال محدودا.أما المدمنون من المتزوجين أرامل الإنترنيت فهم 628 حالة وكذا زواج الإنترنيت الذي بلغ حسب الاستبيان 325 حالة في حين يعتقد 921 فرد بنجاحها.و سجل الاستبيان في ثناياه أن الإقبال الشديد على غرف الدردشة ومواقع الجنس يرجع إلى الرغبة في اقتحام الممنوع أو اكتشاف المجهول وما يزيد من تأكيده ملاحظة متواليات الدردشة وتطورها إلى مكالمة هاتفية بنسبة 2616 حالة ثم مقابلة شخصية لنسبة 1673 حالة ثم إقامة علاقة غير لائقة 1125 حالة سواء عبر الإنترنيت 640 حالة أم حقيقية 206 حالة أو كلاهما 775 حالة في حين تم مع الجنس الآخر في 1126 حالة وهو ما يثبت تعبير جديد " خلوة الإنترنيت".النشر الإلكتروني هو الآخر كان ضمن هذا العمل الرقمي الذي بين تأثر الكتاب الورقي بتصفح الإنترنيت في 3895 حالة (1).

2-1 انحصار الرقابـــــة على الإنترنيت:

دراسة حديثة(*) أكد معدوها فشل وسائل الرقابة التقليدية وعدم قدرتها وصمودها طويلا في وجه زحف العولمة التي تعتبر الشبكة الدولية واحدة من عناوينها الكبرى ولقد سجلت الدراسة كذلك أن أنصار الرقابة على الشبكة من بعض الدول العربية لا زالت تفرض الرقابة لكنها في الأخير وجدتها غير مجدية بحكم أن معظم الدول العربية التي اتبعت سياسة الحجب كانت قد استخدمت تكنولوجيا تعتمد على جدار النار.ما يعرف أيضا بجهاز التحكم "بروكسي"(**) بإجبار كل المشتركين على المرور عبر"بروكسي فلتر" (***)قبل الوصول إلى الشبكة (3).

(*) اعد مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية دراسة في شهر ماي سنة 2005 حول" انحصار الرقابة على الإنترنيت عربيا"

**Proxy

***Proxy filter

3-إنحسار الرقابة العربية على شبكة الإنترنيتhttp://www.cnn.com2005.08.12.14.20.30.ko

وما يكشف أكثر عن وجه الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية سواء الأمريكية أو الأوروبية أو الأسيوية في ميدان التقنية العالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو وجود قاعدة بيانات ضخمة بأسماء المواقع الممنوعة التي يتم تحديثها بصفة دائمة ودورية، هذا فضلا عن برامج الحجب المنزلية التي تشكل في مجملها " ترسانة تعمل للرقابة الإلكترونية

في المنطقة العربية ومن خلال تتبع تقرير الدراسة فإن أغلب هذه الدول تراجعت في نهاية المطاف وانتشرت فيما بينها الدعوة لإلغاء وتخفيض الرقابة على الشبكات واقتصارها على المواقع الإباحية أو إنشاء شرطة خاصة بالجرائم الإلكترونية في شبكات الإنترنيت.
عند الالتفات إلى عالمنا العربي رغم أن التقديرات(*) تبين نموا في عدد مستخدمي الإنترنيت في الدول العربية حيث يقدر عدد المستخدمين بنحو 3 % (نحو 9 ملايين نسمة) من سكان الدول العربية (300 مليون) حتى نهاية عام 2003.إلا أن أعراض الفجوة الرقمية بادية على مجتمعاتنا العربية دون مواربة خاصة وأن استخدام اللغة العربية حاليا يمثل أقل من 6 بالألف من مواقع الإنترنيت.ورغم سيطرة اللغة على الإنترنيت من حيث المحتوى (نحو 48%)، فللغات الأخرى نصيب، حيث تبلغ حصة اللغة الكورية 5% والإيطالية 3% والبرتغالية 3% .وهذه اللغات يقل عدد متحدثيها عن متحدثي اللغة العربية الذي يقدر عددهم 300 مليون ، إضافة إلى عشرات الملايين في أنحاء العالم الإسلامي. (1)

ولدى تناول انتشار الإنترنيت في البلدان العربية نجد أنه متدني جملة وتفصيلا بل إن هذا الانتشار يقل كثيرا عن المتوسط العالمي يضاف إلى ذلك ضعف الوجود العربي (من حيث المحتوى) على الشبكة رغم أهمية اللغة العربية ليس للعرب فحسب بل لنحو 1،3 مليار مسلم.وإذا أردنا المقارنة باللغة الصينية مثلا، فسنجد أننا نتخلف عنها بفارق كبير: ففي حين أن محتوى الشبكة باللغة الصينية بلغ 9% فإن اللغة العربية تتعدى نصف 1% بقليل(0،6%) ومن الطبيعي أن يحول هذا دون استخدام الشبكة العالمية لشرائح عريضة من المجتمع العربي وملايين المسلمين المرتبطين روحيا بهذه اللغة.

----

*- دراسة أعدتها مجموعة الاتصالات الإعلامية عن حجم الإتاحة الرقمية في الدول العربية
1-مجتمع المعلومات http://www.mafhoum.com12.12.- 29.04.2005 .25ko

3-1 فجوة رقميـــــــة داخـــــــــل الوطــن العربـــي:

الناظر إلى واقع استخدام تكنولوجيا الاتصالات في العالم العربي يكشف عن وجود هوة رقمية بين بلدان طورت نسيج تكنولوجيا الاتصالات فيها وأغلبها من الخليج وبلدان لازالت متعثرة في هذا المجال.فلقد تم تصنيف الدول العربية (*) إلى مجموعات ثلاث :

- مجموعة التطور السريع: وتشمل الكويت والإمارات العربية المتحدة.
- مجموعة الدول الصاعدة وتشمل كل من مصر والأردن ولبنان والسعودية.
- مجموعة الدول السائرة في طريق النمو: وتضم المغرب وعمان وسوريا(1).

فالفرق واضح بين التطور الذي قطعته دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إقامتها لمدينة الإنترنيت(**) وسعيها إلى رفع نسبة استخدام الشبكة الإلكترونية بين سكانها إلى 38% من مطلع عام 2005، في وقت لا تتعدى فيه نسبة الحاسبات الشخصية في سوريا 1،6% بالنسبة لكل 100 ساكن أو 36 مستعملا للإنترنيت من بين كل 10 آلاف مواطن.

وهنا تتصدر الإمارات العربية المتحدة أيضا الدول العربية من حيث نسبة مستخدمي الإنترنيت من بين سكانها حيث بلغت لديها 29،9% لتتبعها البحرين بنسبة 18،17% ثم قطر بنسبة 12،81% فالكويت بنسبة 11،17% في حين يقف العراق في ذيل الترتيب بنسبة 0،08% وقبله السودان بـ 10% .

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة في العربية السعودية إلا أنها تبوأت المرتبة التاسعة بعد تونس وقبل فلسطين إذ لا تتجاوز النسبة لديها 2،68% من مجموع السكان.أما المغرب ومصر والجزائر(***) وليبيا فتتابع في التصنيف انطلاقا من المرتبة الحادية عشرة، بينما نجد في مؤخرة الترتيب كلا من سوريا واليمن والسودان وانتهاء بالعراق(2).

----

*- وفقا لدراسة أعدت لصالح منتدى دافوس الاقتصادي الدولي المذكور في هذه الدراسة، حول تحديات تطور تكنولوجيا الاتصالات والإعلام في العالم العربي.

1 العالم العربي والإنترنيت --.http://www.annabaa.org 21-10-2003-11.00-20ko

**– سنعرض لها في التجارب الناجحة.

***- الموضع الوحيد الذي ذكرت فيه الجزائر في خضم الحديث عن سد الفجوة الرقمية في مجموع المواقع العربية غير الوطنية.2 عمق الفجوة الرقمية -http://www.annabaa.org.htm.21-10-2003-11.32-37ko.ibid

وبالنظر إلى كل هذا يتضح عمق الفجوة الرقمية حتى داخل الوطن العربي أخد ردحا طويلا و هو لا يزال يتسع خاصة فيما بين دول تمكنت من توظيف و توطين التقنيات الرقمية في مختلف مناحي الحياة و اخرى لم تلحق بها بعد اد هي تراوح مكانها في الشوط الاول تتباحث معانيها و مراميها طورا و تتوجس منها ريبة و خيفة اطوارا. .

المطلب الثاني **الفجوة الرقمية العربية الغربية**

نركز في هذا السياق على الفرق الكامن بين الدول العربية والدول المتقدمة و بعض الدول النامية الناجية في مجال التكنولوجيا بحيث إذا نظرنا إلى منطقة الشرق الأوسط فسنجد ضعفا حقيقيا في نقطة البنية التحتية مما يقلل من فرص التطوير الرقمي وهو في الحقيقة ما ورد بدراسة الدكتورة سهير المذكورة آنفا التي أوضحت أن الفجوة الرقمية وتكنولوجيا المعرفة بين الدول العربية والدول المتقدمة تزداد اتساعا يوما بعد يوم، خاصة مع تضاعف زيادة معدلات التقدم التكنولوجي في مجال المعلوماتية..و هو في الواقع ما تدل عليه الحقائق التالية(1) في الوضع الحالي للدول العربية فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي :

1-**الاشتراك** عدد المشتركين من الدول العربية في الإنترنيت 550 ألف، 29% منهم من الإمارات،18% من السعودية،12% من لبنان، و10% من مصر.

2-الاستخدام بينما عدد مستخدميها ينحو الى 1،9% مليون شخص ، بمعدل 3،5 مستخدم لكل اشتراك حيث تمثل نسبة 0،6% من عدد مستخدمي الإنترنيت في العالم الذي بلغ 304 مليون شخص، و 0،7% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية الذي يحصي 275 مليون نسمة حيث تستأثر مصر بأكبر عدد من مستخدمي الإنترنيت 350 ألف مستخدم ثم الإمارات 300 ألف ثم لبنان 280 ألف ثم السعودية 175 ألف ثم الكويت 120 ألف ثم الأردن 100 ألف.هذا وفق بيانات سنة 1999.

و لو ضربنا مثلا دولة مصر لوجدنا انه تتوزع استخدامات الإنترنيت بها على 59% لإرسال البريد الإلكتروني،22% تصفح المعلومات، 13% أغراض العمل،6% أغراض التجارة الإلكترونية. –

----

1 وضع الفجوة الرقمية في الدول العربية htm21-09-2004-11.00--25ko.- http://www.mowaten.org

3-الإنفاق يقدر حجم الإنفاق على المعلوماتية في الدول العربية بنحو 20 دولار للفرد.أما الإنفاق على البحث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي للدول الغربية نحو 0.4 % فقط.

- 40 هاتف نقال لكل 100 شخص في الدول العربية عام 1999 مثلا عدد مشتركي الهاتف النقال في مصر حوالي 2،2 مليون بنسبة انتشار 3% من عدد السكان ، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10% عام 2008 مع النمو الذي يشهده قطاع الاتصالات في مصر.

وحسب تقرير الاتحاد العربي لتقنية المعلومات(1) فإن الدول العربية تأتي في المرتبة الرابعة على صعيد صادرات منتجات التقنية المتوسطة بنسبة 7% بعد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق أوروبا.بحيث حددت قائمة الدول العربية انطلاقا من تونس ثم الأردن ومصر والسعودية وسوريا والكويت والإمارات في الإنفاق على تقنية المعلومات من الصادرات المتمثلة في منتجات التقنية المتوسطة والبسيطة.بينما نصيب كل من البرامج والخدمات والأجهزة والمعدات والمكونات من الحجم الكلي لأعمال تقنية المعلومات على المستوى الدولي مع الإشارة إلى أن البرامج والخدمات استحوذت على نحو 600 مليار دولار بنسبة 28،6% موزعة بواقع 210 مليار دولار للبرامج الجاهزة و 180 مليار دولار للخدمات الاستشارية ونحو 90 مليار دولار لخدمات التشغيل.

أما خدمات الصيانة تستحوذ على نحو 120 مليار دولار فيما بلغ نصيب الأجهزة والمعدات والمكونات نحو 1500 مليار دولار، 450 مليار منها للوصلات والشرائح الإلكترونية ونحو 187،7 مليار دولار لأجهزة الاتصالات وحوالي 127،5 مليار دولار للأجهزة المكتبية والمكونات الأخرى.

4-**التجارة** حجم التجارة الإلكترونية في الدول العربية حوالي 40 مليون دولار عام 1999 ويمثل 0،01% من إجمالي التجارة الإلكترونية العالمية وبمعدل 3،5% عملية للشخص في السنة وبقيمة 185 مليون دولار للعملية وهو النمو الذي ارتقي إلى المليار دولار سنة 2004. وتتوزع هده التجارة على البرمجيات بنسبة 48% الكتب 28 % أجهزة

----

1 وضع الفجوة الرقمية في الدول العربية -htm22-10-2004-11.00--25ko- http://www.mowaten.org

الحاسوب 11% الأقراص الموسيقية07% الهدايا 5% الألبسة الجاهزة وتذاكر السفر 26% منتجات الاستهلاك الإلكترونية والرسوم 4% والمنتجات الغذائية 1% (1).

5- **كلفة الاستخدام** تتراوح كلفة استخدام الإنترنيت بالساعة ما بين 0،5 إلى 3،7 دولار/ ساعة.أما في الإمارات فهي الأقل كلفة.ثم تقاربها دول مجلس التعاون الخليجي ثم ترتفع في لبنان الأردن سوريا حيث بلغ حجم سوق أجهزة الحاسوب الشخصية حوالي مليون في الدول العربية عام 1999 منها 33 % في السعودية ثم 20% في مصر. (2)

هنا بعين فاحصة نلاحظ مخصصات الدول العربية للإنفاق على تقنية المعلومات أنها لا تقارن بالمستويات العالمية أو حتى الإقليمية مع إمكانية تحقيق المجتمع المعلوماتي العربي للتنمية المستدامة بشكل جيد من خلال استخدام تقنية المعلومات المناسبة وهو ما يتطلب تطور في إستراتيجيات الأعمال إذن و إذا احتسبنا هده النسب في باب الفرق بين العرب و الغرب لألفينا نصيب أمريكا الشمالية من مجموع مستخدمي الإنترنيت بـ 75% في حين لا يتجاوز عدد مستخدميها في الشرق الأوسط نصف واحد بالمائة من الحجم العالمي.

1-1الفجوة الرقمية العربية الإسرائيلية

تزيد الفوارق التي نخوض فيها و تتفاقم إذا علمنا أن النسبة تضم أيضا مستخدمي الشبكة في الكيان الصهيوني وعددهم كبير جدا بالمقارنة بأي قطر عربي آخر.اد ان حجم الفجوة الرقمية العربية في مجال الحاسوب وصل إلى 5،4 مليار دولار فيما بلغت كثافة انتشار أجهزة الحاسوب 80 مليون جهاز.وبلغت كثافة خطوط الهواتف 80 مليون خط. وجاء التقرير تحت عنوان معاناة الدول العربية من الفقر الرقمي. (3)

إن الفجوة المعلوماتية بين العرب والدول المتقدمة في ارتفاع مستمر نظرا لنسب الأمية وتدني الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير بما لا يتجاوز 0،02% من الناتج القومي الإجمالي.بينما تصل النسبة في إسرائيل إلى 3،6% وهي نسبة تزيد على ضعف ما تنفقه

----

1 عمق الفجوة الرقمية -htm25-11-2004-10.00-35ko http://www.annabaa.org

2 وضع الفجوة الرقمية في الدول العربية -.htm22-10-2004-11.00--25ko http://www.mowaten.org

*-حسبما أكده تقرير للاتحاد العربي لتقنية المعلومات.

1-3 العالم العربي والإنترنيت --.21-10-2003-11.00-20ko http://www.alwatan.com

الدول العربية مجتمعة في هذا المجال. (1)

وبينما بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الإسرائيلية في مجال المعلوماتية 2% سنويا، بلغت صادرات إسرائيل في مجال المعلوماتية حاليا 7456 مليون دولار سنة 2001 مقابل 12 مليون دولار في مصر و 14 مليون دولار في تونس وهي مهزلة بكافة المقاييس تستدعي مراجعة البنية العلمية العربية والتعامل معها بروح الاحتراف لا الهواة ومن منطق فرض العين لا فرض الكفاية .

إذن فهذه الفجوة العلمية المعلوماتية ترتبط في أساسها جوهريا بأنشطة التعليم كذلك، ففي حين تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم في إسرائيل 6،6% فإنها تبلغ 5،6% في مصر مثلا.وفي الحالة الإسرائيلية فإن ارتفاع الطلب الاجتماعي على العلم وأنشطة البحث والتطوير مقابل تراجعها في المجتمع العربي بسبب استيراد التقنية والتهميش العام. إذ يقوم النظام التعليمي الإسرائيلي على مفهوم العلم والتقنية وشكلت ثقافة هذين العنصرين مكونا جوهريا للمجتمع الإسرائيلي.

لعل هذا ما يفسر مضاهاة الإنتاج العلمي الإسرائيلي لجملة الإنتاج العلمي لكل الباحثين العرب سنويا وهو ما سمح لإسرائيل أن تكون قوة إنتاج ودولة مصدرة للانجازات العلمية مع اعتبار الطبيعة الخارجية لبنية البحث العلمي في إسرائيل فكرا وتمويلا في الوقت الذي فشل فيه العرب في إقامة منظومة قومية علمية وغياب خطط قومية للسياسة العلمية والتقنية هذا من دون إغفال ربط إسرائيل جامعاتها ومراكزها البحثية بالشبكة الوطنية الأمريكية للمعلومات العلمية مما يضمن لها الاستفادة من أخطر المعلومات العلمية الأمريكية وأكثرها تقدما. إن النظر إذاك إلى الفجوة المعلوماتية العربية الإسرائيلية يؤخذ من منظار الصراع العربي الإسرائيلي كصراع حضاري قائم على الوجود وليس الحدود فحسب.و ما يزيد طرفي المعادلة اختلالا هو أن الخبرة الأجنبية تستنزف الموارد العربية دون إحداث تنمية حقيقية

تستهدف نقل المعرفة التقنية وما يتيح نقل الخبرة إلى كوادرنا، و ما يثبت بوجه عام تعامل العرب مع مجتمع المعلوماتية تعاملا استهلاكيا لا إنتاجيا وبعقلية الخطف لا التفاعل (2).

1-معاناة الدول العربية من الفقر الرقمي-htm25-11-2004-10.00-35ko http://www.arabic.cnn.com

1-2 العالم العربي والإنترنيت --.21-10-2003-11.00-20ko http://www.alwatan.com-

المطلب الثالث **حالات دراسية عن مظاهر الفجوة الرقمية**

حسب دراسة قامت بها شبكة الأخبار البريطانية الـ بي بي سي (1) سنة 2002 حول إمكانية تجسير الفجوة الرقمية، أوردت فيها قدرة التكنولوجيا في تغيير الحياة حتى نهاية القرن العشرين خاصة عبر ظلمات النات.وهو ما يتجلى من فروق شاسعة بين مانهاتن بالولايات المتحدة ومدريد بإسبانيا حيث الإنترنيت غير العمل والراحة وحتى الحب لكن في مالاوي بإفريقيا وموزنبيق لا زالت الحياة على حالتها. أكثر من 80%من الشعوب في العالم لم يسمعوا رنين الهاتف، من دون التطرق إلى إرسال بريد إلكتروني أو تجميل معلومة من الشبكة العالمية للويب.

هذا ما يدفعنا إلى التفكير في سلطة الإنترنيت سيما وأن أقل من 2% من الشعوب تلجها وعلما أن قوة الشبكة تزداد بأضعاف عدد المشتركين. استهلت الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة تكنولوجيا وعسكريا في العالم.حيث التكنولوجيا أنجبت مئات الأثرياء الشباب في منطقة سليكون فالي وأودعت قنبلة موقوتة في باقي الولايات المتحدة هذا كله من فضل ثورة المعلومات.

كذلك في إست باولو 17% من السكان يعيشون الفقر/ 14% ذوي أربع سنوات تعليم فقط وعائلة من خمس تملك حاسوب شخصي.هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفجوة الرقمية متسعة حتى داخل أمريكا ذاتها، لكن مع اعتبار أن التكنولوجيا أصبحت – بالتدرج- جزءا من الحياة اليومية والحوار السياسي، فإن وعيا يتشكل حول مزايا التكنولوجيا التي لن تتأتى من ذاتها..اد إنه أصبح من غير المتوقع تصور الحياة من دونها وهو مسار مشوق جدا ونفعي للجانبين الليبرالي والمحافظ للتركيز عليه.

1-منغوليا:

كانت هي الأخرى حالة دراسية بحيث الاتصالات لم تكن على الإطلاق سهلة فيها. والمنطقة تكبر فرنسا بثلاثة أضعاف بتوزيع سكاني مقدر بـ 1،5 نسمة في الميل الواحد (من أقل الكثافات عالميا).وتبدو الإنترنيت إجابة طبيعية لكن المشكل أقل من أن يتعلق

-1-مترجم عن news.htm16.25 http://www.BBC/07/16/2004.471ko

بالبنية التحتية منه إلى تكلفة الدخول على الخط التي هي بعيدة المنال عن أغلب السكان العاديين، بحيث تكلفة الاشتراك الشهري بالإنترنيت 50 دولارا من دون تكاليف الهاتف.

هذا يفسره من جهة أخرى حياة ثلث المنغوليين الفقر وخارج العاصمة حيث تنعدم خطوط الهاتف في عدة مناطق.

2-بوركينافاسو:

في مثل هذه المنطقة من العالم أقرب مركز شرطة يقع على بعد 20 كلم، ندرة مواقع الهاتف، إذن الإنترنيت لا يمكنها تغيير نمط معيشة أفقر الشعوب لأنها وبكل بساطة لا تستطيع أن ترد الجوع أو تسد الأفواه. فهي من أفقر دول العالم، أرضها جافة قفر، تفتقر إلى المواد الأولية والموارد الطبيعية بشدة ، وحيث معدل العمر 45 سنة و 90% من السكان يعيشون على ما تجود بع عليهم الأرض من نحلة.ولازالت إلى حد الآن تأكل منها العائلات والقبائل، حيث دخل المزارع اليومي لا يتعدى 60 سنتا وحيث 19،2 % فقط يقرأ ويتكلم الفرنسية.فدولة مثل بوركينافاسو أنى لها أن ترى الفجوة الإعلامية على الرغم من أنها آخذة في الاتساع كأولوية. (1)

المبحث الثاني عوامل ظهـــور الفجوة الرقمية

إن مجرد ذكر أسباب الفجوة الرقمية يدفعنا إلى إمعان التفكير في الأصول العميقة لهذه الهوة التكنولوجية والتي كانت قائمة على إظهارها وبعد زيارة العديد من المواقع وجدناها تتفق حول المضامين نفسها لكن بمسميات مختلفة. وأحيانا تتواءم على الأسماء لكن في كنف محتويات متباينة جدا.

وقليلا ما كان كل من المسمى و المحتوى محل وفاق بين مجموع هذه المواقع.

المطلب الاول **حصـــــــــــــــر الأسبــــاب و العوامل:**

ما يقال عن خطورة الوضع الرقمي الراهن في العالم الذي لا مراء في أنه حصل نتيجة عوامل متنوعة:

تقنيـــــــــة:

- منها ما هو تقني نتيجة التفاوت الشديد بين المناطق في مستوى التركيز البنى الأساسية حتى أن بعضها تفتقر إلى أبسط المرافق الأساسية.
- حتى التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات (الشبكات عبر الأقمار الصناعية

IBID -1

وعبر الألياف البصرية) رغم ما تكتنزه من فوائد عديدة تواجه صعوبات في الانتشار في الدول الفقيرة بسبب ارتفاع كلفة الاستثمار فيها.

اقتصاديـــة:

من هذه العوامل ما هو اقتصادي يرتبط بمدى توفر الإمكانيات الوطنية القادرة على الإنتاج سواء في :

- مستوى البنى الأساسية.
- مستوى الخدمات.
- مستوى التجهيزات.

كما يرتبط أيضا بالفوارق بين الأفراد في مدى القدرة على تخصيص ميزانية لأدوات التواصل الحديثة.

ثقافيـــــــة:من هذه العوامل ما هو ثقافي ويرتبط :

- إما بمستوى التعلم والقدرة على التحكم في الأدوات الاتصالية الجديدة وتوظيفها للتواصل.
- أو يرتبط بدرجة قابلية الانفتاح لتقبل محتويات مغايرة أو مادة ثقافية مختلفة عن المادة المألوفة.

المطلب الثاني **أسبـــاب الفجوة الرقمية العالمية والعربية**

مجموعة من العوامل أدت إلى تأخر المنطقة العربية عن قطار تكنولوجيا الاتصالات وذلك منذ نهاية التسعينيات ما يدفعنا الى الإفصاح مسبقا عن الأسباب الحقيقية التي تميز بين النجاح والفشل *أنها تأتي في إطار عوامل رئيسية تتعلق بالبنية التحتية التي تشهد ضعفا حقيقيا مما يقلل من فرص التطوير الرقمي ما يفسر استخدام التقنية المتاحة وليس التقنية ذاتها. اضافة الىعامل المناخ المنظم الذي يغطي نواحي المنافسة والسياسات المحددة والقوانين والتشريعات والمؤسسات المتخصصة وحقوق الملكية الفكرية

----

*- حسب المدير الإقليمي لمؤسسة ماكينزي وشركاؤه للاستشارات بمنطقة المشرق العربي

فمن أهم المؤثرات التي أخرت المجتمع العربي هي الإمكانيات المادية، حيث 30% من سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر في وقت تحاول فئات كبيرة سد حاجاتها الرئيسية من الغذاء والتعليم أين 25% منهم أميون وحيث اللغة العربية تحتل المرتبةالعشرين في الشبكة العالمية للإنترنيت، بالإضافة إلى عوائق احتكار الشبكة الذي يحول دون نمو تقنية المعلومات في المنطقة العربية.هذا لا ينفي بدوره اتخاذ الأنظمة العربية سابقا موقفا متحفظا إن لم يكن معاديا من تكنولوجيا الاتصالات إما (*): لأسباب أخلاقية كاعتبارها وسيلة نشر الفساد والإباحية. أو لأسباب سياسية منعا لأصوات المعارضة من التعبير عن آرائها وسد الطريق أمام المواطن كي لا يطلع على مصادر إخبارية غيررسمية.علاوة على الحاجز مالي تقني، إذ أن معظم شبكات الاتصالات في العالم العربي غير متطورة وملكا للقطاع العام.كما أن نسبة توفير خدمات الاتصال من بلد عربي لآخر متباينة بالنظر إلى ارتفاع نفقات الاتصال في البلدان العربية ما يثبط استخدام الإنترنيت بكثافة (*).و افتقار الشبكة إلى مواضيع باللغة العربية.

الافتقار ينظر إليه من زاوية اخرى حيث الدول النامية تفتقد إما الموارد البشرية أوالمادية أو حتىالخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع من اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا مع تسجيل انصراف الاهتمامات الحكومية إلى توفير الاحتياجات الأساسية في الدول والمجتمعات الفقيرة من الكهرباء والماء والصحة والتعليم.مع انتشار قناعة أن الإنترنيت لا تضع الطعام في الأفواه.ما يفسره ايضا انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان المعرب بذاته عن

----

(1)-العالم العربي والإنترنيتp11/31koت34-11- 2004/10/14 http://www.annabaa.org

(*)- لازالت تونس تفرض قيودا شتى على استعمال الشبكة حسب الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في تقريرها للعام 2003 الذي جاء فيه أنها" تقطع الطريق أمام العديد من المواقع الوطنية والعالمية حتى لا يصل إليها مستعملو الشبكة، ويستهدف القطع مواقع تونسية لجمعيات مستقلة وأحزاب معارضة ومخالفين في الرأي ومواقع شبابية نقدية ساخرة ومواقع منظمات غير حكومية ودولية ومواقع إعلامية عربية ودولية تختلف في تغطيتها للأحداث الوطنية".أما في العراق فكان نظام صدام يبرر منع استعمال الشبكة لكونها وسيلة دعاية أمريكية"

(**)- 30 ساعة اتصال شهريا في سوريا تقدر بـ 47 دولارا في السعودية 41 دولارا الإمارات 24 دولارا مصر 10 دولارات تشاد10،5 دولار حيث الدخل السنوي للفرد يقدر بـ 187 دولارا.

غياب البنى التحتية التي تتيح الاتصال بالإنترنيت من تكنولوجيا لا سلكية وأقمار صناعية وهواتف نقالة.و ما يبعث بل و يشجع على استخدام اللغة الإنجليزية في 80% من مواقع الإنترنيت مع ضعف الإلمام بها في البلدان النامية.

نسوق في ذات المضمار غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الإنترنيت والحفاظ على حقوق الملكية ،ما غيب الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الإنترنيت وأعدم انتشار اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الإنترنيت مع ضمان الأمان والسرية.

والجدير بالذكر أن الدول العربية عموما تتحمل مسؤولية كبيرة عن مكافحة مضاعفة الهوة الرقمية على صعيد التقنية الشبكية باعتبارها تحمل من الأصل القسط الرئيسي من المسؤولية عن الخلل الكبير القائم بين الشمال والجنوب، ليس من خلال السياسات الاستغلالية في ميادين التجارة والاستثمارات والقروض وسواها فحسب بل ممارستها سياسة الاحتكار التقني على أوسع نطاق إلى درجة لم تعرف عن العلاقات البشرية في ظل حضارات سابقة، ما أوصل إلى سيطرة الدول الصناعية في الشمال على أكثر من 90% من التقنيات الحديثة على الرغم مما يقال وما يعرف عن نقل التقنية بمتلف أنواعها المعروفة من قبل الثورة الشبكية إلى الجنوب والتي وصلتنا في شكل" منتجات استهلاكية " بالدرجة الأولى.ويتحمل المسؤولية كذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أكثر من أية جهة أخرى عن السياسات الاقتصادية والمالية التي أوصلت في العقود الماضية إلى هوة الثراء والفقر بما يتضمن أزمة الديون الخانقة.

دراسة حديثة بعنوان انحصار الرقابة على الإنترنيت عربيا صدرت عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية سنة 2005 ركزت على أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الرقمية وكذا تزايد اتساعها، ألا وهي الرقابة على منافذ الإنترنيت كسبب مباشر.

وفيما ذكرته الدراسة أن جل البلدان العربية التي اتبعت سياسة الحجب استعملت تقنية " جدار النار" المعروف باسم " بروكسي " بحيث يتعين على كل داخل إلى شبكة الإنترنيت المرور عبر " بروكسي فلتر" قبل الاشتراك. وهو ما تفسره " ترسانة الرقابة الإلكترونية

في المنطقة العربية " وقائمة المواقع الممنوعة التي يتم تحديثها دوما ودوريا وبرامج حجب منزلية.

وفي الدراسة التي قامت بها الدكتورة والباحثة المصرية سهير عبد الباسط والتي نشرتها شبكة الأخبار الأمريكية " سي.أن.أن " عبر موقعها الإلكتروني، سردت مجموعة من الأسباب

أدت إلى شرخ الهوة الرقمية بين الدول العربية والغربية والتي تمثلت في:

1- النقص الفادح في الأدوات الأساسية والعوامل المساعدة في صناعة المعلومات وتقنياتها.

2- الندرة الكبيرة في الاستثمارات الخاصة بهذه الصناعة.

3- انعدام الأيدي العاملة المتخصصة والضرورية لبناء تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي.

4- هجرة الكفاءات وعدم توافر خطط شاملة ومنظمة للتدريب في هذا المجال.

نستدل من هذه الدراسة ان افتقاد مجموعات عمل علمية عربية لبناء مؤشرات إحصائية دقيقة ترتبط فعلا بقضايا التنمية للمجتمعات العربية وتساهم بصورة فعالة في رأب صدع هذه الفجوة.كما ان عدم استخدام الدول العربية ما تتميز به من إمكانات بشرية وموارد مالية وتميز ثقافي للاضطلاع بمهمة تجاوز الفجوة التكنولوجية هذا مع الاعتراف بالمعوقات الموجودة والحائلة بها إلى العجز دون الاجتياز.

المطلب الثالث **أسباب تأخر الجزائر عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال:**

- ما يخص تأخر الجزائر عن قطار تكنولوجيا الإعلام والاتصال فإن آخر الدراسات(*) حول ذات التكنولوجيا تشير إلى وجود تأخر كبير في اكتساب هذه الوسائل ولقد أرجع القائمون بها(1) هذا التأخر إلى: نقص إلى غياب شبه التام لثقافة نشر التكنولوجيا.

---

* هي الدراسة المقارنة التي أعدتها كنفدرالية إطارات المالية والمحاسبة حول التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاقتصاد.

1-واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر -http://www.chihab. Net11-00/20-08 -2005-59ko

- النقص الفادح في الخطوط الهاتفية (6 خطوط لكل 100 نسمة).

- ضعف مستوى التأهيل لدى السكان بحيث لا يكتسب مستوى تعليميا مقبولا إلا 17.5 مليون نسمة من مجموع عدد المهيكلين في مؤسسات التعليم المختلفة.كما أن عدد المؤهلين لاستخدام ذات التقنية لا يتعدى 13 مليون جزائري.

- في ظل ارتفاع أسعار التجهيزات المستعملة في الإنترنيت مقارنة بالمستوى المعيشي للفرد العادي وبالنظر إلى أن 13.85% من السكان فقط يملكون الهاتف المنزلي فإن ذلك يؤكد أن استعمال شبكة الويب بصفة عادية غير مرتفع مقارنة بالإمكانيات المتوفرة.

- التطور الذي رافق استعمال الهاتف النقال في الجزائر زاد من اتساع الرقعة.

- التأخر الذي تشهده المؤسسات في الربط فيما بينها وداخلها بشبكة الإنترنيت.

- معاناة ممولي الإنترنيت ومواجهتهم لمشاكل كبيرة وعويصة لا تنفصل عن المشاكل الراهنة في باقي مناحي الحياة، ما أثر سلبا على تطور وتطوير الخدمة ومحدودية مواقع الإنترنيت في الجزائر.

- عدم وجود شروط تقنية واجتماعية ملائمة لإنشاء مواقع إنترنيت سواء بالنسبة لمؤسسات الدولة أو للخواص.

- تخلي الحكومة عن التكفل بالإنترنيت عكس معظم دول العالم ما سبب للجزائر البقاء رهينة الشبكة الدولية في بث المعلومات وتنشيط المواقع.

- الافتقار إلى شبكة وطنية قادرة على تغطية الحاجة الوطنية في مجال خدمات الإنترنيت.

- بقاء الكثير من مشاريع الإطارات الجزائريين في قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال حبيسة الرفوف والقيود الإدارية واللجوء إلى المشاريع الأجنبية المكلفة وغير المناسبة في الغالب مع ما تحتاجه المؤسسات الوطنية.

- غياب برنامج واضح ومدروس علميا يحدد كيفية وطرق ربط المؤسسات بنسيج شبكة الويب.

يمكن حصر مجموع العوامل والأسباب الكامنة وراء تأخر الجزائر عن الركب التكنولوجي إلى عدم وجود شروط تقنية واجتماعية ملائمة لإنشاء مواقع إنترنيت سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة ومرد ذلك إلى تخلي الحكومة عن التكفل بالإنترنيت.

المبحث الثالث طبيعة الفجوة الرقمية الفاصلة بين الشمال و الجنوب

إذا كان التباين الرقمي بين الشمال والجنوب يشكل العائق الأساسي أمام مجتمع المعلومات، فإنه في الحقيقة لا يشكل سوى وجها واحدا من أوجه الفجوة العميقة التي تفصل بين شطري العالم وهي بطبيعتها فجوة ظاهرة عن تحصيل المعارف والأخذ بزمام العلم والتقنية.

كما أنها تنم عن الاستفادة غير العادلة من الموارد الطبيعية المتاحة، وتقوم على التوزيع السلبي لمآرب المعمورة بل وحتى في رعاية محيطها الداخلي والخارجي.ثم إنها ترسبت بعمق في التدفق اللامحدود واللامشروط واللامتناهي للمعلومات وتعدته إلى عدم الاستقرار في الأحوال الأمنية والصحية والاجتماعية والتربوية لبعض الدول الفقيرة والضعيفة دون غيرها.

الفجوة الرقمية تتجلى إنها فجوة تنموية شاملة بشطريها المادي و البشري مثل ما تعكسه الأرقام والمؤشرات الواردة في آخر التقارير الأممية التي تشير إليها عاجلا في هذا الباب.وإن جسدت الفجوة الرقمية مظهرا بازغا من مظاهر الفجوة التنموية الشاملة، فإنها تتميز بكونها تشكل عامل تسريع رهيب لهذه الفجوة قد يصل بها دون ريب إلى مرحلة تستحيل معها التدارك. هذا في حالة استمرت الأمور على شاكلتها الحالية.

تدل الحقائق على أن فجوة المعلومات بين الدول النامية والمتقدمة آخذة في الاتساع، الأمر الذي يعد خطيرا كما يوضح جان جيبوب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات في عرضه:

" إذا لم تصبح جميع دول العالم أطرافا فاعلة في الثورة العالمية، فسوف تتسع الهوة بين من يمتلكون ومن لا يمتلكون، مما يفسح المجال لزيادة التهميش وسوف تزيد هذه الهوة من احتمالات حدوث العزلة الثقافية والدينية والعرقية، التي تفضي بدورها إلى صراعات إقليمية ومحلية" (1).

----

(1)- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية- ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، ط1998/1،ص9.

وهو ما يفضي بدوره أن الفجوة الرقمية لن تتوقف عن المظاهر فقط بل ستتعداها إلى آثار سلبية ونتائج وخيمة لن تحصدها الدول الفقيرة والنامية فحسب، بل ستمتد أعراضها إن آجلا أم عاجلا إلى القسم الشمالي من المعمورة.

الفجوة الرقمية كما فهمناها ذات مظهرين مختلفين يفصل الأول من يملك إمكانات الاتصال بالوسائل و التقنيات داخل المجتمعات الغربية نفسها(*) وبين الأغنياء المتعلمين والفقراء الأميين في تلك المجتمعات.وهناك مظهر بطبيعة الحال يفصل بين الأمم والدول والشعوب كالهوة الفاصلة بين أوروبا وإفريقيا مثلا.

في الحقيقة المظهران يخدمان بعضهما البعض إذ من عوامل المظهر الثاني ما تتقاطع مع عوامل المظهر الأول والمتمثلة في امتلاك التجهيزات والإمكانات البارعة التقنية.

المطلب الأول **واقع الفجوة الرقمية العالمية**

سعة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية اليوم مقاسة بعدد مستخدمي الإنترنيت تتجاوز الفجوة الاقتصادية مقاسة بالدخل القومي، بحيث ووفق إحصائيات الأمم المتحدة الأخيرة(1):

- تمتلك الدول المتقدمة 86% من الناتج المحلي الكلي للعالم بينما عدد مستخدمي الإنترنيت فيها بلغ 93% من مجموع المستخدمين في العالم .
- لا تزيد نسبة انتشار الإنترنيت في بعض الدول النامية ذات الدخل المنخفض عن 0،2% من عدد الشبكات.
- عشرات الملايين من سكان العالم لا يجدون هاتفا ضمن مجال 10 كلم من سكناهم.
- لا تمتلك دول عديدة أكثر من 1% من مواطنيها هاتفا منزليا.

قتامة هذا التباين الرقمي بين الشمال والجنوب تعكسها المؤشرات المتصلة بتوزيع وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بين سكان المعمورة بما يبرز التباين قائما على أساس الدخل حيث يستأثر 15% الأعلى دخلا بـ 55% من الخطوط الهاتفية القارة، وبـ 65% من خدمات الهاتف الجوال و74% من الربط بشبكة الإنترنيت.في حين يكتفي قرابة

----

* أي بين السود والبيض في أمريكا على سبيل المثال.

(1)- سعة الفجوة الرقمية--http://www.itv.int/wsis 2005/02/14.14.50-p1 -13ko

65% من سكان البلدان النامية بـ 20% من الهواتف القارة وبـ 12،5% من خدمات الهاتف الجوال وبـ 8% من الربط بشبكة الإنترنيت. ويتأكد هذا التباين عندما يقترن مقياس الدخل بالمقياس الجغرافي شمال/ جنوب، بحيث في هذا الإطار الرجوع إلى مؤشر نسبة الكلفة الشهرية للربط بالإنترنيت على أساس متوسط الدخل الشهري كفيل بعكس المظهر.ففي حين تمثل كلفة الربط الشهري بالإنترنيت في الولايات المتحدة الأمريكية 1،2% من متوسط الدخل الشهري للمواطن الأمريكي، فإن هذه الكلفة في النيبال تصل إلى نسبة 278% من متوسط الدخل الشهري للمواطن في النيبال (1).

إذن على الرغم من التوسع السريع في البنية التحتية لنظام المعلومات في العالم.إذ أن ثمة تفاوت بين الدول في حجم تقنية المعلومات المتاحة بها، وما يزال جزء كبير من العالم يعاني الحرمان من مزايا ثورة المعلومات.ومن المعوقات الأساسية التي تمنع الدول الحديثة النشأة من استغلال موجة التقنية وجني فوائدها عدم وجود بنية تحتية للمعلومات حديثة قوية.

فعلى سبيل المثال هناك 49 دولة (منها 35 في إفريقيا) توجد فيها خطوط هاتفية بنسبة تقل عن خط واحد لكل 100 نسمة. . . وكما أشار تابو مبيكي في مؤتمر الدول السبع الأكثر تصنيعا مؤخرا فإن " نصف سكان العالم لم يسبق لهم استعمال الهاتف لإجراء مكالمة هاتفية واحدة على الإطلاق".ومما يزيد المشكلة تعقيدا أن شبكات الاتصال الهاتفي غير مرتبطة ببعضها في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية، بحيث أن الاتصال بزامبيا من السنغال مثلا يتم عبر داكار ومنها إلى بانجول ثم لندن ثم إلى لوساكا(2)

مظهر آخر من مظاهر هذه القتامة ترسمها صورة الوضع الرقمي في القارة الإفريقية التي تعد 770 مليون نسمة، حيث يتوفر تلفاز لكل 13 ساكنا وخط هاتفي قار لكل 40 ساكنا وخط هاتفي نقال لكل 40 ساكنا وجهاز إعلامي لكل 130 ساكنا وربط بالإنترنت لكل 150 ساكنا. ما يعني أن عدد الأفارقة المرتبطين بالإنترنت يقل عن 8% من العدد الإجمالي للمرتبطين في العالم الذين يناهز عددهم 665 مليون مرتبط. .إذ حسب إحصائيات الاتحاد

---

ibid.(1)

(2)- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، ط1998/1، ص9.

الدولي للاتصالات عام 2001 (1)فإنه

-على الرغم من أن سكان العالم العربي بلغ تعدادهم 170 مليون نسمة (يشكلون 5% من سكان العالم) فإن نسبة مستخدمي الشبكة لا تتعدى 1% بالمقارنة مع الأوروبيين و الأمريكيين حيث تفوق نسبة مستخدمي شبكة الإنترنيت 58%.

- أن أكثر من 80% من سكان العالم لا يتصلون بالهاتف وبالطبع لا يستخدمون شبكة المعلوماتية الدولية (البريد الإلكتروني، الإنترنيت أو التجارة الإلكترونية)

- عدد المشتركين في شبكة الإنترنيت حاليا يقدر بحوالي 2% من سكان العالم فقط رغم أن أعدادهم تتضاعف بسرعة غير مسبوقة.

- تستحوذ الدول المتقدمة التي يقطنها 15% من سكان العالم حوالي 88% من مستخدمي الإنترنيت.بينما تبلغ نسبة المشتركين في الإنترنيت في دول جنوب آسيا 14% فقط التي يقطنها 20% من سكان العالم.أما إفريقيا التي يقطنها 12% من سكان العالم يبلغ عدد المشتركين مليون شخص علما أنها تمتلك مليون خط هاتفي (أي أقل من عدد الخطوط في مدينة طوكيو أو حتى مانهاتن في نيويورك)، وترتكز 80 في المائة من تلك النسبة في 6 دول فقط في القارة الإفريقية.

- قدر حجم الإنفاق على البنية المعلوماتية للفرد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 129 دولارا مقارنة مع 28 دولار ، والكاراييبي، 23 دولار في دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ، 14 دولار في آسيا والباسيفيك وأقل من 12 دولار في إفريقيا جنوب الصحراء.

-الدول النامية الأكثر فقرا ستحتاج إلى ما يزيد عن ملياري دولار بحلول عام 2004 لتتمكن من اجتياز أو تضييق الفجوة الرقمية.

المطلب الثاني وجه المقارنة

ولو رجعنا مرة اخرى الى المظهر المزدان و المشرق لعقد مقارنة بسيطة فاننا نجد انه في مدينة نيويورك وحدها ارتباطات على شبكة الإنترنيت أكثر من الهند ويوجد مشتركون في الإنترنيت في مدينة لندن أكثر مما يوجد في القارة الإفريقية.

----

(1)- أبعاد الهوة الرقمية الجديدة http://www.islamonline.net26092005/15.20

كما يوجد في العالم 514 مليون حاسب شخصي تمتلك أمريكا وحدها من هذا المجموع 153 مليون جهاز فيوجد في أمريكا 555 جهاز لكل 1000 شخص. بينما في الهند يوجد مظهر أخير لهذه الفجوة يبين أن الدول الصناعية تعيش فيها 16% من البشرية وينتشر فيها 93% من الوصلات الشبكية في أنحاء العالم، وأصبح يوجد من هذه الوصلات في مدينة نيويورك ما يزيد على ما يوجد في القارة الإفريقية بمجموعها.(1)

و لقد شددنا على الهند في هذا المضمار لأنها أضحت تشكل بذاتها مظهرا مزدوجا للفجوة الرقمية(*)

وفي المقابل فإن الدول النامية يعيش فيها ثلثي البشرية تواجه مشكلة أمية القراءة والكتابة التي تشمل زهاء 50% من السكان وسطيا هذا قبل تلك الظاهرة الموصوفة بالأمية الشبكية.وتواجه قبل نشر التقنية الشبكية التي توصف بالثورة الصناعية الثالثة مشكلة اقتصاد المنشآت الأساسية والمعطيات التقنية الظهورية للأخذ بالتقنية الجديدة أصلا، بحيث نسبة انتشار أجهزة الهاتف لا تتجاوز حدود الجهاز الواحد لكل مائة فرد وسطيا، أما انتشار خطوط الألياف الزجاجية الضرورية لنقل الكميات الضخمة من المعلومات بالسرعة اللازمة فهو منعدم في الدول النامية .(2)

1-1 حجم التفاوت الإقتصادي

إن الإنترنيت تشكل المحور الرئيسي للفجوة الرقمية، فهي لم تعد أداة رفاهية، بل أصبحت أداة زيادة في الإنتاج والتكوين وهي تتوسع بسرعة فائقة منتشرة تقريبا في كل مكان وبأشكال متعددة، في الهاتف النقال والتلفزيون الرقمي، ومع ذلك ما زال الوصول إليهابعيدا أساسا من خلال الحاسوب، وخاصة الحاسوب الشخصي.

الشيء الذي نؤكد عليه هنا أنه رغم ثورة الاتصالات التي يشهدها العالم فإن أعدادا متزايدة من الأفراد عاجزة عن العثور على وظائف أو النفاذ إلى الموارد التكنولوجية الناشئة والضرورية لتأمين الإنتاجية في اقتصاد عالمي يتزايد فيه الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية.

----

ibid.(1)

(*)كما سنأتي على ذكره في التجارب الناجحة ،ذلك مع أنها تجلية واضحة للفجوة الرقمية

ibid.(2)

ان عدم معالجة الأمر في الكثير من البلدان النامية خاصة وأن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدم إمكانية حقيقية سوف يزيد من حجم خطر الخسارة في مناطق كثيرة من العالم.سيما وأن 90% من كافة مستخدمي الإنترنيت يتواجدون في البلدان الصناعية بحيث 57% تشكلها الولايات المتحدة وكندا لوحدهما في حين تشكل إفريقيا والشرق الأوسط 1% فقط.ولقد سجلت تغيرات في العلاقات والنمو الاقتصادي حيثما يكثر استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.(1)

القيود الحقيقية التي تواجهها البلدان النامية للحاق بركب ثورة الاتصالات والمضاعفات الكبرى التي قد تنتج عنها في أسواق العالمية تثبت بوضوح أن البلدان والمناطق التي لم تنجح في تحقيق القفزة التكنولوجية لن تخاطر بتطوير مشاركتها في التجارة الكبيرة والمتناهية في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل ستعجز أيضا عن الإفادة من الفعالية الاقتصادية والمنافع الإنتاجية التي ستنتج عن هذه الصناعات كما أن التغيرات في أداء السوق ستؤدي إلى تحولات في عالم الشغل و العمل، فخلق الوظائف وفقدانها وماهية نوعية وموقع العمل . . جميعها تتأثر بالعصر الناشئ للعولمة الرقمية.

حجم هذا التفاوت بين ضفتي العالم توضحه التالي من الإحصائيات(*) :

- ابتداء من عام 2001 ثلث اليد العاملة في العالم والبالغة 3 مليار عامل يعانون من البطالة أو البطالة الجزئية.

- حوالي 160 مليون منهم يعانون البطالة الكاملة أي أكثر بـ 20 مليون من الحد الأقصى الذي بلغه معدل البطالة خلال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997.

فندرة وجود الحاسوب والخط الهاتفي تعيق بالضرورة انتشار خدمة الإنترنيت ليجابه المجتمع مخاطر الانزواء الرقمي.وما يؤكد هذا عدد مستخدمي الإنترنيت في العام بنحو 680 مليون شخص، نجدهم وجودهم يرتكز في الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تمتلك معدات نفاذ عالية لخدمات الاتصالات وانتشار واسعا للحاسب الشخصي وتحديدا فنحو 29% من

----

(1)- أبعاد الهوة الرقمية الجديدة –مرجع سابق.

*-حسب تقرير الاستخدام

مستخدمي الإنترنت هم في الولايات المتحدة و23% في أوروبا و13% في دول آسيا المطلة على المحيط الهادئ.و لإدراك ما يحدث فقد يكون مناسبا التوقف عند الدول التي تعاني تدني الإتاحة.فهي عرضة للمعاناة من آثار الطبقية الرقمية وتبعاتها.فنحو 10% من سكان العالم فقط بإمكانهم الوصول إلى الإنترنيت، وقرابة 60% من مستخدميها هم في الدول الغنية و الأمر اللافت وضع الدول النامية إجمالا الدي لم يحقق قفزة نوعية في اتجاه الإتاحة الشاملة، إذ ليس متوقعا أن يتجاوز انتشار الإنترنيت في الدول النامية 4% في المتوسط مع نهاية عام 2005، مقابل 72% في المتوسط للدول المتقدمة اقتصاديا وهو العام نفسه الذي من المتوقع أن تصل قيمة نشاط الأعمال الإلكترونية 7 تريليون دولار. (1)
هنا يطرح السؤال كم سيكون نصيب الدول النامية من ذلك النشاط ؟ وما هو نصيب الدول العربية ؟

2-1 فرق في الاتاحة الرقمية

مفيد جدا هنا بيان قدرة الفجوة الرقمية على اعاقة اقتصاديات نامية واعدة في هذا المجال لكن خلافا للهند.فرغم أن الهدف التنموي والمعلن للهند رغبتها أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة في عام 2020، الا أنها ستسعى لتحقيق معدل نمو حقيقي يتجاوز 8% في المتوسط سنويا للعقد الحالي، ورغم أن أكثر من مليون من أبنائها من خبراء المعلوماتية يعملون في خارجها في أنحاء العالم. . . فإن نصف السكان يعانون الأمية وأكثر من 500 مليون من الهنود يعيشون على دخل لا يزيد عن دولار واحد يوميا كما أن انتشار خدمة الإنترنيت يشمل أقل من 1% من السكان وهذا يقل بكثير عن المتوسط العالمي 5% ، وتوفر الهاتف هو في حدود 2،2 خط لكل مائة من السكان، وهو معدل متدني مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يقدر بنحو 15،5 خط لكل مائة فرد (2).

1- حقائق الفجوة الرقمية 15ko 12.30/ http://www.itv.int/wsis/funding 2004 10 12

2-أجندة مجتمع المعلومات في السعودية15ko 30 /15 2005 10 12
http://www.itv.int/wsis/funding

المطلب الثالث **واقع قطاع التكنولوجيا الحديثة الجزائـــــر**

أصبحت الجزائر مثل غيرها من بلدان إفريقيا والعالم العربي تعيش شرخا رقميا أضحى من أكبر ميزات الفرق بين الشمال والجنوب والنتيجة أكبر من ذلك عندما نكتشف أن الجزائر بقيت رهينة الشبكة العالمية في عملية بث المعلومات وتنشيط المواقع ذلك راجع إلى افتقارها لشبكة وطنية قادرة على إيفاء الحاجة الوطنية وتغطية الطلب الجزائري وهو ما نحن بصدد توضيحه في العنصر التالي أي في مجال خدمات الإنترنيت دون اللجوء إلى مشاريع محلية بحتة تم اعتمادها بغض النظر عن الشبكة الدولية وفي آجال تنفيذها لئلا تفقد.

إحصائيات عن واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجزائـــر:

رغم كل المعطيات المعربة عن مدى العزم الحكومي والاهتمام المؤسساتي بمجال المعلوماتية إلا أن آخر الدراسات كشفت عن وجود تأخر كبير في اكتساب هذه الوسائل في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس فلقد أفضت دراسة أمريكية(1) حول الاستخدام العالمي لتكنولوجيا المعلومات إلى أن إفريقيا هي القارة الأكثر تخلفا في العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات، باستثناء دولتي تونس وجنوب إفريقيا ... ولقد صنفت هذه الدراسة الجزائر في خانة الدول الأكثر تخلفا في القارة الإفريقية.فالجزائر لم تسع إلى توفير واستخدام تكنولوجيا المعلومات في السنوات العشر الأخيرة بعدما كانت سباقة لاستغلالها في السبعينات من القرن العشرين... غير أن الجزائر انتظرت حتى نهاية التسعينات من القرن العشرين لتدرك إنها آخر دولة تقتحم النظام الرقمي في نظامها الهاتفي. وان نظام الاتصالات فيها قد تجاوز الزمن،وان البث التلفزيوني يعتمد على قناة غير رقمية،وان الجزائر تأتي في مؤخرة البلدان الإفريقية في ميدان الهاتف النقال نوفي ميدان الانترنت ، بحيث فيها 1،6 مليون مشترك في الهاتف ويوميا يعادل فقط 5،5 بالمئة من المواطنين، أي أن هناك خمسة من اصل 100 مواطن فقط يمتلكون

الهاتف بينما تقدر معدل النسبة العالمية ب 12 بالمئة.

حتى في مجال النقود الالكترونية فان الجزائر ما تزال جد بعيدة على الرغم من استعمال

1-د.محمد لعقاب. مجتمع الإعلام المعلومــــات (أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال).جامعة الجزائر. سنة2001 .ص

بطاقات الهاتف ن والتوزيع الالكتروني للأموال في البنوك والمؤسسات المالية مما يحرمها من الاستفادة نم مزايا تكنولوجيا المعلومات خاصة في مجال التجارة، ما يدل على ان البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لم تساير التطور في هذا المجال.

و في دراسة وطنية (*)حديثة (1) تم التأكيد على أن :-نسبة الربط بشبكة الإنترنيت في المنازل لا زالت ضعيفة جدا مقارنة بالدول الإفريقية.

في حين توفر الجزائر 6 خطوط/ 100 شخص تصل النسبة إلى 90 خط/ 100 شخص في الدول المتقدمة.

نسبة المؤهلين لاستخدام الإنترنيت 13 مليون جزائري من مجموع 17،5 مليون متعلم بمستوى مقبول من مجموع عدد المتعلمين الجزائريين.

- الاستثمار في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لا يمثل سوى 1 % من الناتج الداخلي الخام.

- تأخر الشركات والمؤسسات المحسوس في الربط بشبكة الإنترنيت ما دفع بالبنك العالمي إلى المساهمة بمبلغ 9 ملايين دولار لإنشاء قطب تكنولوجي في العاصمة (أشرنا إليه في باب التجارب الناجحة).

- مواجهة ممولي الإنترنيت مصاعب ضخمة ما من شأنه أن يثبط بل ويقضي في أحايين كثيرة على خدمة الإنترنيت.

- محدودية مواقع الإنترنيت الوطنية الإنشاء والتوظيف بحيث أنها لا تتعدى 3000 موقع بما فيها الهيئات والمؤسسات والجمعيات وغيرها من الجماعات كما أن سوادها الأعظم أي 99% منها موطنة في الخارج.

- عدم وجود شروط تقنية وسوسيولوجية مناسبة لخلق وتوطين محلي وطني لمواقع الإنترنيت عكس ما يحدث في بلدان عديدة من العالم حتى النامية حيث تقوم الدولة بذاتها بتمويل وتنظيم خدمة الإنترنيت.

---

*-الدراسة المقارنة التي قدمتها كنفدرالية إطارات المالية والمحاسبة بوهران والتي اندرجت حول موضوع " التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاقتصاد "

1-واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر-htm25-11-2004-10.00 35kohttp://www.chihab.net

يبدو الأمر أكثر تعقيدا وتعمقا من حيث مظاهر وآثار الفجوة الرقمية على المجتمع الجزائري، لكن هذه المرة ظهرت الأعراض وامتدت إلى أن تبرز فجوة إن صح القول عملية تقنية بحتة تمثلت في التسويق الأسود (الخارج عن القانون) للبرمجيات والتقنيات الإلكترونية وهي نتائج أكدها تقرير علمي عن المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث في تحليل وتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر(1) والذي أفصح عن أن:موقع الاقتصاد الرسمي في الاقتصاد غير الرسمي الموازي بحيث أكثر من 86% من برامج الحواسيب مقرصنة في الجزائر، هذا أمام وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لهذه الظاهرة التي سجلت ظهورها منذ سنوات حتى في البلدان المتقدمة تكنولوجيا(*).

ولكن بحصول تطورات على المستوى الدولي وبسبب بقاء كثير من المشاريع الجادة حبيسة الأدراج فإن الفارق ازداد اتساعا أكثر فأكثر حتى أبعد الجزائر مثل العديد من الدول عن المواكبة.

والواقع يعكس كل التوقعات بحيث وبسبب غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع فإن إقبال المواطن على شبكة الإنترنيت يسير جدا عدى أوقات الضرورة الملحة مثل الاطلاع على نتائج امتحانات البكالوريا أو التعليم الأساسي.هذا ما يفسر أيضا بغياب المراجع والمناهج العلمية التربوية المساعدة على نشر ثقافة الإنترنيت وإدماجها كوحدات تربوية ومناهج تدريبية بالبرامج التعليمية ابتداء من الطور الابتدائي (**) ولذلك بقي المجال مقتصرا على فئات محدودة من 7 إلى 16 سنة.

(*)- إن دل ذلك على خرق قانوني يمكن تفسيره بحقوق الملكية الفكرية فإنه يشير من الجانب الآخر إلى ذكاء من يعملون على تقليد البرمجيات وبيعها بخمس وأحيانا بعشر أثمانها وهم في الغالب إطارات وخريجي المعاهد والجامعات الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على وظائف في ميادينهم التقنية وكان التقليد الملاذ الوحيد غالبا للاسترزاق.

(**)- يبقى المواطن العامل الأساسي الأول والأخير لتحريك مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ذلك بالرجوع إلى دور العنصر البشري في عملية التحول الرقمي (المذكور بالحلول المقترحة) حيث بينت الإحصائيات الضعف الملحوظ في الجزائر تحديدا وعدم لإقباله على الإنترنيت هذا بالمقارنة مع ما سجله عالم الهاتف النقال من نجاح بأزيد من 7 ملايين مشترك أو حتى على مستوى الفضائيات والرقميات والقنوات التلفزيونية المشفرة والمختلفة وهذا يدل على اقتناء المواطن للمشفر الرقمي على حساب شبكة الإنترنيت بمعدل أزيد من 25 مليون مواطن.

ما يضفي على هذه الحال إحراجا خاصة و أننا نسلط الضوء على مكامن الضرر هو الإقبال فوق المتوسط للهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على هذه الثقافة ولعل ما يزيد الأمور تعقيدا هو ضعف مستوى التأهيل لدى المدراء والمسئولين في هذا القطاع بالذات بل و حتى افتقاد التمثيل المؤسساتي على الشبكة العالمية على الرغم من جهود بعض المؤسسات العامة ومساعي الحكومة لدخول العالم الافتراضي.

خلاصة

البحث في عوامل ومظاهر الفجوة قد ينجرف بنا إلى الخلط بينهما سيما وأن بعض العوامل تحمل في طياتها مظاهر كما أن بعض الأعراض تعد أسبابا، لكن الفصل بينها يأتي كحتمية مفاهيمية معنوية وضرورة بحثية منهجية.

والبت في اسباب ظهور الفجوة الرقمية العالمية وتمييز بينها وبين العوامل يحملنا على رد الأخيرة إلى أصول ثلاثة رئيسية ليست منفصلة بالضرورة لكنها متميزة بالطبيعة، تقنية راجعة إلى تفاوت البنى التحتية الأساسية، وتكاليف التكنولوجية الحديثة للمعلومات والاتصالات. اقتصادية مردودة إلى قدرة الإنتاج البنيوي والتجهيزي والخدماتي.

ثقافية: مؤسسة على مستوى التعلم وقدر التحكم في التواصل مع درجة قابلية للإنفتاح على الآخر ومحاورته. هذا وإن همّشنا الوازع السياسي نظرا لقربه الثقافي حينا والاقتصادي أحيانا. أما تحديد مظاهر الفجوة الرقمية يسلكنا إلى ترتيبها من صفتها العالمية بين الشمال والجنوب التي تنم عن الخلل العارم في امكانات الاتصال بين الوسائل والتقنيات العصرية بين الشطرين، ولقد أوردنا في المقام الثاني تفصايل الفجوة العربية العالمية على اختلافها خاصة وأن نصيب العرب كافة من التكنولوجية الرقمية يسير جدا مظاهات بالكتل النامية: الآسياوية، اللاتينية، الأوروبية الشرقية وحتى الإفريقية الجنوبية، ما استحثنا إلى ضرب المقارنة سيما بمظاهر الفجوة العربية- الإسرائيلية، واختتمنا بالحديث عن الواقع الجزائري في قطاع التكنولوجية لكن بشيء من التفصيل.

الفصل الثالث

المساعي الدولية والعربية لسد الفجوة الرقمية

المبحث الاول   المساعي الدولية لسد الفجوة

مقدمـــــة:

لقد حذر خبراء دوليون عبر عدة منابر ومؤتمرات عقدت تحت مظلة هيئات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإنسانية والإقليمية.وكان التحذير من " الفجوة الرقمية " الآخذة في التزايد فارضة العديد من التحديات التي أوجدت عوائق ضخمة أمام جهود التنمية وأنها تشكل خطرا حقيقيا في تهميش الدول التي لم تلحق بالركب بعد لأسباب أتينا على ذكرها، وأخرى لم نتمكن من الوصول إلى منابعها للحصول عليها، والتي تفتقد إلى مقومات إنشاء البنية الأساسية للشبكة العالمية للمعلومات والاتصالات التي تقدمها وأوفر سرعة وأشد ترابطا ، غير أنهم بالمقابل حذروا من السرعة غير المدروسة في ولوج الدول النامية للإنترنيت وتطبيقاتها لأن ذلك سيخلق حواجز جديدة وتحديات مضاعفة إن لم تعالج بشكل صحيح ، مع تأكيدهم أن ذلك لا يجب أن يكون عذرا لعدم التحرك لأن تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر في إطار عولمة التجارة والاستثمار وتزايد حدة المنافسة يتطلب تأسيس اقتصاد المعرفة.

وإذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتقليص الفجوة الرقمية في الوقت المناسب وبسرعة فإنها آيلة لا محالة إلى التوسع نتيجة النمو المتزايد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.وفي هذا الأمر تحد كبير للدول النامية والمنظمات الدولية التي تسعى إلى دعم التنمية.

الحلــــــــــــول المقترحــــــــــة:

نتحدث في هذا الباب أيضا عن الحلول لكن يظل مجتمع المعلومات العالمي والعربي (احد أهم مصادر و منابع صناعتها أو التفكير فيها على الأقل)نصب الأعين والنتيجة الحتمية لسد وتجسير وردم الفجوة الرقمية، وعندما نتطرق إلى مجتمع المعلومات بصفة عامة فإننا نواجه شقين متكاملين:

1- يتعلق الأول عدى تطور صناعة المعلوماتية فيما يتعلق بموضوع الاتصالات بالحاسبات الآلية بمسألة البرمجة، وأيضا فيما يتعلق بتطور حالة الاتصالات في المجتمع وهذا الجانب هو ما يمكن أن نسميه الجانب التقني.

2- أما الثاني فهو متصل بالجانب المعنوي أو بالأحرى السياسي الاجتماعي يدعم التقني. يتعلق مجتمع المعلومات بعبارة أخرى بمدى قدرة هذا المجتمع على صنع المعرفة الأمر الذي يستوجب البحث في مجموعة العناصر الأساسية في المجتمع الذي من المفترض ن يتمتع بحالة من الحريات الحقيقية المحفزة والدافعة للإبداع والابتكار و أن يتمتع كذلك بحالة المؤسسة التي تتكامل فيما بينها لتضع هذا المجتمع في مصاف المجتمعات المنتجة للمعرفة و توفر عملية تعليمية حقيقية تمس كافة الأجيال والشرائح في المجتمع وتضعهم دائما على الأبواب في المراحل الأولى لإنتاج المعلومة واستيعابها ومن ثم تحويلها إلى نمط حياة يتعلق بمعرفة حديثة قادرة على العطاء والإنتاج.

و بالتالي فإن تقليص الهوة الرقمية ينطلق بدءا وانطلاقا من الأعراض وحسب المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عام 2002(1) فإن تسهيل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الخاصة بها بسرعة كبيرة، والتأكد من أن هناك عائد ربحي أكيد يمكن أن يحصل بين الدول النامية ومؤسساتها والمواطنين من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أظهرت الخبرة العالمية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تلعب دور القوة المحفزة للنمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للاقتصاديات البازغة في الدول النامية.فالدول التي تمكنت من السيطرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمتلك فرصة أكبر في التغلب على العقبات البنيوية لديها وقادرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بدقة وبفاعلية أكثر كما أنها قادرة على الاستفادة استفادة أمثل من التجارة الإلكترونية.وقد عززت هذه النتائج الإنجازات الهامة لبعض الدول النامية كالهند وماليزيا والصين وغيرها.

إذا وضعنا في الاعتبار أن توافر السبل الاتصال المتقدمة قد يغير نمط التنمية تغييرا جذريا وأن الوصول إلى البنى التحتية الحديثة للمعلومات يمكن أن يساعد على تخطي مراحل بأكملها في عملية التنمية كما حدث في بعض أجزاء الصين ودول شرق آسيا فعندئذ تتضح ضرورة تمهيد الطريق أمام دول العالم النامي للحصول على تقنية المعلومات لذلك:

1- مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات14ko.p3 .2004 .10 .23-- .13:30 - http://www.ituarabic.org

-ينبغي على القطاع الخاص والمؤسسات والوكالات الوطنية والدولية أن تتعاون في وضع وتنفيذ برامج ومشروعات لتحقيق هذا الغرض وهو ما أشار إليه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر المعرفة العالمية الذي عقده البنك الدولي في جويلية 1997.

وقد قال بشأنه الأمين العام للأمم المتحدة " إن الشيء اعتبر في وقتنا هذا أن امتياز الحصول على المعلومات فقد أصبح امتيازا فوريا متوافرا على مستوى العالم ومن واجبنا ومسئوليتنا أن نعمل على إتاحة هذه المنحة لكل شعوب العالم حتى يعيش الجميع حياتهم في ظل المعرفة والتفاهم(1).

المراحـــــــل الأربـــــــع:

إن التمييز الحقيقي بين أسباب النجاح والفشل يدفعنا بالتحديد إلى البحث في الجذور الحقيقية للنجاح في تخطي الفجوة الرقمية والتي تستخلص من عوامل الفشل إلى مراحل فعلية:

1-مرحلة السيطرة الاحتكارية التي لا تسمح بأي نموذج من المنافسة الفعلية في أي من القطاعات ذات الصلة سواء الاتصالات أو حتى على مستوى الخدمات.

2-مرحلة أسلوب الاحتكار المنظم.

3-مرحلة المنافسة الجزئية.

4-وأخيرا مرحلة المنافسة المفتوحة التي لا تمتلك فيها الحكومات ولكنها تشارك من خلال السلطات التنظيمية(2).

على الرغم من اللبس والغموض اللذان يحملهما موضوع " الفجوة الرقمية " لابد من تحديد الإطار اللازم لرسم المؤشرات التي من شأنها مساعدة واضعي القرار ومسئولي قطاع الأعمال على تحديد موقعها في الفجوة الرقمية.

- إصلاحات اقتصادية وهيكلية على نطاق واسع في البلدان نفسها.
- تطوير البنية التحتية.
- التعليم ودور الحكومات التي يعود إليها الأمر في خلق البيئة التنظيمية المناسبة.

1-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، ط1998/1، مرجع مذكور.

2- تعهد بتقليص الفجوة الرقمية.45.ko.p1 – .13:30.10.12.2004 http://www.iccarab.org

ولقد تم على صعيد الدول النامية أيضا إقرار بعض الحلول العملية (1)

- إقرار الإصلاحات الاقتصادية المبنية على اقتصاد السوق والانفتاح لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والدخول في دائرة فاضلة من النمو والإنتاجية ومعدلات ادخار واستثمار مرتفعة مع التركيز على تطوير البيئة الإدارية والمؤسسية والتشريعية وتعزيز الشفافية واستئصال الفساد والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والتقيد بالمواصفات العالمية.

-تحسين الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية والاجتماعية.

ترقية الوعي وتغيير ذهنية الجمهور وموقفه من الإنترنيت إلى أداة تشغيل لإزالة الجهل والعزلة والتقليل من الفقر.

- الإفادة من التجارب الناجحة مثل الهند وكوستاريكا.

- توضيح أوجه الاستخدامات المتعددة لشبكة الإنترنيت من خدمات مالية ومصرفية وتسويقية وترفيهية وصحية وبحثية، من أهمها استخدام الإنترنيت لتسويق المنتجات الحرفية وإنتاج الشركات الصغيرة العاملة في المناطق النائية مثل تجربة المغرب.

- تبني الدول النامية إستراتيجية لتخفيض كلفة استخدام الإنترنيت وتوسيع دائرتها بإدماج الاستخدامات الجماعية عبر المراكز المتخصصة ومقاهي الإنترنيت وبأسعار تنافسية.

- اعتبار الإنترنيت أداة فتح وسائط وقنوات اتصالات جديدة للجميع وتمكينهم من تحقيق وضع أفضل على ما هو عليه في المناطق النائية المفتقرة إلى خدمات البريد ذات لغات متعددة مثل " خطة نشر استخدام الإنترنيت وتطبيقاته " في 13 دولة إفريقية عبر تخصيص خطوط اتصال للإنترنيت بكلفة منخفضة مماثلة لكلفة إجراء مكالمة محلية وتقديم الخدمة الاستشارية والبرامج التدريبية والنشر الإلكتروني وفق خطوط اتصالات مع الحكومة المركزية عبر الإنترنيت لمتابعة الإجراءات والمعاملات.

المطلب الاول **جهود الأمم المتحدة :**

تعهدت الأمم المتحدة- في خضم بناء مجتمع المعلومات العالمي- سنة 2004 بتخصيص 500 مليون دولارمن مجموع ملياري دولار المقدرة لصالح الدول النامية لكي تجتاز الفجوة

1-سد الثغرة الرقمية العالميةhttp://www.ilo.org10:20.21.07.2005—31ko.p5

الرقمية،(1) شريطة أن يتم استقطاب تمويل الجزء المتبقي من الشركات متعددة الجنسيات ومن القروض الميسرة ومن المؤسسات الدولية والدول المانحة مع توقع مساهمة الدول النامية نفسها في ذلك.

هذا مع التزام المؤسسات الدولية بتقديم المساعدات المالية اللازمة لدعم جهود إقامة البنية الأساسية لمجتمع المعلوماتية ووضع برامج للتمويل والمساعدة الفنية لتحويل الفجوة الرقمية العالمية إلى فرص رقمية عالمية.

و في ذات السياق لكن هذه المرة خارج الجهود الاميةو استنهالا منها فقد أطلق كوسيط إلكتروني مباشر يقوم البنك الدولي(*) من خلاله بتوفير برنامج عالمي في الإنترنيت هو خبرات ودراسات من مصادر عالمية، ويلعب دور المحفز والعامل المساعد في تعزيز القدرة المؤسسية للدول النامية من خلال دعم مجموعة من الأنشطة المحلية والإقليمية والمشاريع المشتركة في مجال الإنترنيت ومحو الأمية الحاسوبية وتطبيقات البرمجيات والاتصالات في الدول النامية. إلى جانب قيام الدول المتقدمة بدور بناء مجتمع معلومات يستند إلى المعرفة والإبداع في الدول النامية مع دعم جهود تضييق الفجوة الرقمية وإعطاء دور أساسي للجهود الفردية والقطاع الخاص إلى جانب منظمات المجتمع المدني.

1-1 -قمة مجتمع المعلومات العالمي

وثيقـــة قمـــة مجتمـع المعلومـــات (**) " نحو مجتمع معلومات عربي".

جاء قرار عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات لرأب صدع الفجوة الرقمية والتي تبنتها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات.ولقد سبق عقد القمة صدور وثيقة " نحو مجتمع معلومات عربي" تعرضت للقضايا التالية(2)

- أمن الشبكات والبيانات.

1- مؤتمر القمة العالمية http://www.itu.int/nsis/funding/index.htm.13-30.23-10.2004.p3.14ko

*-كما سنورده لاحقا في مساعى البنك الدولي.

**– وثيقة " نحو بناء مجتمع معلومات عربي " تم إقرارها في مؤتمر عربي رفيع المستوى إعدادا للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

2- مؤتمر القمة العالمية http://www.tv.int/nsis/funding/index.htm.13-30.23-10.2004p3.14ko

- محاربة القرصنة على البرمجيات والتطبيقات.
- الاهتمام بقضية المحتوى الرقمي. لكي يتسنى للمستخدم العربي الاستنفاع من الشبكة وللحفاظ بصفة خاصة على الهوية العربية الإسلامية وسط عالم شبكة الإنترنيت.
- الإسراع في تطبيق نظم الحكومة الإلكترونية العربية لتصل لأكبر قدر من المواطنين بحلول عام 2008.
- التأكيد على الدور المحوري المهم الذي يلعبه القطاع الخاص العربي والمجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الدور الحكومي.

طالبت الوثيقة بخلق بنية مواتية سريعة للاستجابة متعددة القطاعات على المستويات الحكومية والخاصة والمدنية بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية لتثري صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات ذات الصلة بها مع وجوب وضع تسهيلات في نظم الاستيراد والتصدير والتراخيص والجمارك، ونظم الضرائب، شريطة أن تكون هناك مسودة لتلك الإجراءات بحلول سنة 2005.

ولقد نادت بتحديد مجموعة من المؤشرات والإحصاءات الموحدة للاطلاع على مواقع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية والوقوف على ما تحقق وفق خطة العمل العربي المشترك.

وأكدت على أهمية التكامل الإقليمي العربي في النظر إلى المنطقة ككيان واحد متكامل تشريعيا واقتصاديا وتكنولوجيا من خلال تعاون جهات البحث العلمي والمنظمات الاقتصادية ما يؤدي حتما إلى تخفيض كبير في خدمات الاتصالات العربية وحركة البيانات البيئية لكل الأقطار العربية والمناطق النائية لإتاحة النفاذ الشامل للمعلومات والمعرفة والاتصالات لكافة الشرائح السكنية والاجتماعية العربية.

لكن ما عيب على وثيقة " نحو مجتمع معلومات عربي " أنها لم تضع جدولا زمنيا محددا بدقة

لمراحل تنفيذ خطة مجتمع المعلومات العربي، وأغفلت مجموعة من التفاصيل الدقيقة والإلزامية

بعيدا عن القرارات العمومية والمسلمات البديهية.ولم تتطرق إلى الجوانب التشريعية والقانونية تفصيلا، ولم تقترب من كيفية تعزيز التعاون المعلوماتي العربي في الجوانب التقنية الشديدة التعقيد مثل تكنولوجيا المعلومات العسكرية والأمن المعلوماتي وعلوم الفضاء والإلكترونيات.

1-1-1 التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات العالمي:

لقد سبق عقد القمة العالمية للمعلومات سن عدة قرارات تنظيمية لأشغالها وأتينا فيما يلي على اثنين أساسين ,الأول خاص بمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية و الثاني اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة

قرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية:

تعهد القرار رقم 73 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (مينيابوليس 1998) بإعطاء تعليمات للأمين العام للاتحاد بوضع مسألة عقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على جدول الأعمال اللجنة الإدارية للتنسيق التابعة للأمم المتحدة (والمعروف الآن باسم الجهاز التنفيذي الرئيسي التابع لمنظمة الأمم المتحدة) وبرفع تقارير للمجلس، وهو الجهاز الحاكم للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بنتائج تلك المشاورة.وفي تقرير الأمين العام أمام دورة عام 1999 للمجلس حول تلك المشاورة، أشار الأمين العام إلى أن اللجنة الإدارية للتنسيق كانت قد استجابت على نحو إيجابي وأن أغلبية المنظمات والوكالات الأخرى كانت قد أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في الإعداد للقمة وعقدها.وقد تقرر عقد القمة تحت الرعاية السامية للأمين العام للأمم المتحدة، وبالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ممسكا بزمام قيادة التحضيرات. (1)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 183/56:

في 21 ديسمبر 2001، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار بشأن تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي أوصي بإنشاء لجنة تحضيرية دولية حكومية مفتوحة العضوية تضطلع بالتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.وتشمل مهام اللجنة بالتحديد الحكومات وتشجيع المنظمات الدولية الحكومية، لا سيما الوكالات الدولية والإقليمية

1- قرار الجمعية العامة-http://www.tv.int/nsis/funding/index.htm.15-30.13-02.2004.p3.24ko

والمنظمات التحضيرية للقمة وفي القمة نفسها. ووجهت الدعوة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للاضطلاع بدور القيادة الإداري بالأمانة التنفيذية للقمة.ودلك بشن حملة غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المساهمة والمشاركة في العملية للمعلومات العامة من أجل رفع الوعي العالمي بالقمة. (1)

2-1-1 انعقاد المرحلة الأولى : قمـــــــة جنيف2003

ر هي ما اصطلح عليها " قمة شاملة تعيد طرح قسم كبير من خلافات العقود الماضية على طاولة النقاش " على حد قول مستشار الوفد السويسري في القمة " ألان مودو".

وفرت القمة فرصة فريدة لجميع العناصر الفاعلة الأساسية للإسهام بشكل إيجابي في تجسير الهوة الرقمية، بالمعرفة ووضع رؤية مشتركة وتحقيق فهم أفضل لمجتمع المعلومات ووضع خطة عمل إستراتيجية من أجل إعمال تلك الرؤية لما فيه مصلحة البشرية قاطبة(2).

كما سمح مؤتمرها لزعماء العالم بالتعجيل بالثورة الرقمية في ثلاثة مجالات خطيرة هي:

التنمية .السياسة -المحتوى.

انعقدت القمة الأولى في جنيف في ديسمبر 2003، وشارك فيها ما يربو على 8000 خبير من 125 دولة (حكومات، منظمات حكومية وغير حكومية، مجتمع مدني، رجال أعمال ..)هذا علاوة على 40 رئيس دولة غربية وإفريقية.

وقد اتفق 11000 مندوب عن 175 دولة في جنيف على تبني خطة عمل لتقليص " الهوة الرقمية " القائمة بين الشمال والجنوب (3).

1- قرار الجمعية العامة p5http://www.tv.int/nsis/funding/index.htm.15-30.13-02.2004..24ko

2 - قمة جنيف http://www.tv.int/nsis/funding/index.htm.13-30.23-10.2004.14ko p3

3- الهوة الرقمية.http://www.ALSUNNAH.org.09-30.10-09-2005..46, 5 ko p1

4- محاور قمة جونيفp5 http://www.afkaronline.org/rezgui.html.25-08-2005.15.50.44 ko

محـــــــــــــاور القمـــــــــــة:

أهم المحاور الكبرى المناقشة والمتعلقة بتطور الدول النامية قد أجلت إلى المرحلة الثانية من القمة وهي ثلاث(1) على التوالي: تسيير شبكة الانترنيت / تمويل التضامن الرقمي / الملكية الفكرية في ظل مجتمع المعلومات

أ- تسيير شبكة الإنترنيت:

شكل تسيير شبكة الإنترنيت إحدى القضايا التي استعصى الاتفاق عليها في جنيف حيث برز اختلاف جوهري في المواقف بين شق تقوده الصين والبرازيل والهند وإفريقيا الجنوبية ويدعو إلى إسناد مهمة تسيير شبكة الإنترنت إلى هيكل رسمي سواء من بين الهياكل الموجودة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات أو وكالة أممية تحدث للغرض، وشق مقابل تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية يرفض رفضا باتا أي تدخل للدول بصورة مباشرة أو عبر الهياكل الأممية في تصريف شؤون شبكة العنكبوت. الشق الذي طالب بالمحافظة على الوضع القائم المتميز باستفراد المؤسسة العملاقة " إيكان"(*) بالتصرف في مجموع العناوين وأسماء المجالات على الشبكة في العالم انطلاقا من مقرها في كاليفورنيا في حين تولى كل من مجمع شبكة الويب العالمية(**) و " المجموعة الهندسية للإنترنت "(***)عملية ضبط المواصفات التقنية للمراسلات الإلكترونية والإنترنت. هذا الخلاف الجوهري لم يشكل مفاجأة بالنسبة للمهتمين بشؤون الشبكة العنكبوتية خاصة أن مؤسسة الإيكان خضعت للانتقاد المتواصل منذ إحداثها سنة 1998 بمبادرة من وزارة الصناعة الأمريكية التي اتهمها مناهضوها بالولاء للحكومة الأمريكية وبخدمة المصالح التجارية. ولعل الطبيعة الإستراتيجية التي أصبحت تصبغ نشاط مؤسسة الإيكان من خلال التصرف في أسماء المجالات وفي العناوين الإلكترونية لا سيما مع الانتشار السريع والواسع لشبكة الانترنيت قد تضافرت مع بعض الممارسات التي وقعت فيها هذه المؤسسة.(****)

---

*-مؤسسة الإنترنيت للأسماء والأرقام المسندةICANN

**W3C ***IETF

**** كما أكدته قضية فيري ساين(verysign)، لتفقدها مصداقيتها وتدفع إلى البحث عن هيكل بديل تحبذ أغلب دول العالم أن يكون أمميا وإن لم يرضي الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة المتمسكة بإخضاع مراقبة الإنترنت وتسييرها للقطاع الخاص دون سواه.في هذا الشأن الموقف الفرنسي كان أقرب إلى الصيني منه إلى الأمريكي حيث عبر وزيرها الأول جان بيار رافران عن تفضيله لأن تضع المنظمة الأممية مدونة دولية لتقنين الإنترنت و تعطي الجوانب التقنية (إسناد العناوين، والتصرف في أسماء المجالات) وكذلك الجوانب المتصلة بحماية الملكية الفكرية وحقوق المستهلكين.-ولتجاوز هذا الخلاف تقرر التعمق في موضوع " من يسير الإنترنت ؟" بالعمل على تقييم الآليات القائمة ودراسة أفضل الأطر لتسيير الإنترنيت.

ب- -مسعى تمويل التضامن الرقمي :

إذا كان المشاركون في قمة جنيف قد أجمعوا على ضرورة سد الفجوة الرقمية التي تفصل شمال المعمورة عن جنوبها بما يخول لدول الجنوب الاستفادة من التطور الهائل الذي تحدثه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال تبادل المعارف والنمو والتنمية المستديمة، فإنة قد شكل موضوع خلاف عجزت المجموعة الدولية عن تطويقه في الجولة الأولى .
مسألة تمويل رتق الصدع الرقمي شمال – جنوب أو بالأحرى سداد فاتورة ربط كامل قرى العالم بشبكة الانترنيت قبل موفى سنة 2015 قد أثارت موقفين متناقضين : موقف الدول النامية الموالي لموقف الرئيس السنغالي عبد اللاي داي القاضي بإحداث صندوق عالمي للتضامن الرقمي يقوم على مبدأ التمويل الطوعي من الدول، والمجتمع المدني والقطاع الخاص،الذي لم يستبعد في تمويله إلى اقتطاع معلوم رمزي على بعض المبادلات التجارية(*) المقاربة التي لقيت تأييد المجموعة العربية، ودول أمريكا اللاتينية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بل و حتى الدول الفرانكفونية ومنظمة اليونسكو والبنك العالمي. إلا أنها واجهت معارضة شديدة من الدول الأوروبية بالخصوص إيطاليا. الدول التي عبرت عن مناهضتها لإحداث صندوق عالمي للتضامن الرقمي معتبرة أن مختلف آليات التمويل الدولية المتاحة حاليا سواء منها الثنائية أو متعددة الأطراف تكفي لأداء وظيفة التمويل المنشودة لتدارك الفجوة الرقمية بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير بحجة وجود صناديق دولية ومنظمات تمويلية (**) عديدة يمكنها أن تفي بهذا الغرض مؤكدة استعدادها لتحسين أداء هذه الآليات وتطويرها(1).

----
*-كاقتطاع دولار على بيع كل حاسوب أو برمجية، أو اقتطاع نسبة 1% على معلوم كل مكالمة هاتفية
**-موقف دفع ببعض الملاحظين إلى مقارنته بالموقف السلبي لدول الشمال تجاه ما اصطلح على تسميته " بمبادرة القطن " (دعوة دول الشمال إلى وقف المساعدات التي تقدمها إلى منتجيها) وذلك في اجتماع المنظمة العالمية للتجارة الأخير بكانكون.
http://www.afkaronline.net-ibid.1

انتهت القمة إلى تبني موقف توفيقي مؤقت يقضي باعتماد مبدأ التضامن الرقمي، وتكليف فريق عمل تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ببحث الموضوع بصورة معمقة وتحديد أفضل السبل لتمويل عملية سد الفجوة الرقمية على ضوء آليات التمويل المتاحة حاليا وتقديم نتائج الدراسة قبل نهاية شهر ديسمبر 2004 على أمل أن تقع إعادة مناقشة هذا الموضوع و الحسم فيه بتشكيل لجنة لبحث أفضل الآليات المقترحة تعرض نتائجها وتوصياتها في المرحلة الثانية من قمة تونس نوفمبر 2005.

 -معضلة الصنــدوق العالمــــــي للتضامن الرقمـــــــي:

ضرورة سد الفجوة الرقمية التي تفصل شمال المعمورة عن جنوبها بما يخول لدول الجنوب الاستفادة من التطور الهائل الذي تحدثه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال تبادل المعارف والنمو والتنمية المستديمة ينم عن تضامن رقمي يفرض كيفية تمويل هذه الغاية المنشودة والذي شكل في الحقيقة موضوع خلاف .

حتى و إن سلمنا بأن فكرة التضامن الرقمي لا يمكن إلا أن تكون وليدة قيمة التضامن الشامل التي كرسها اجتماع المجموعة الدولية في كم لقاء إقليمي و دولي وعالمي بإحداث صندوق عالمي للتضامن الرقمي يقوم على مبدأ التمويل الطوعي من الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حتى كوفي عنان شجع على هذه المبادرة لردم الهوة بين الأغنياء والفقراء ولذلك أعدت الأمم المتحدة دراسة نشرت أسبوعا قبل موعد قمة مجتمع المعلومات العالمي المنعقدة بجنيف سنة 2003ا جاء بها: " ستعمل القمة على مناقشة إنشاء صندوق دولي خاص لمساعدة الدول الفقيرة خاصة إفريقيا وذلك لتمويل إنشاء شبكات تكنولوجية للمعلومات في محاولات لتقريب الفجوة ".

وعلى الرغم من أن المجموعة الإفريقية المشاركة نجحت بالفعل في الحصول على وعد من الدول المتقدمة تكنولوجيا بإنشاء صندوق تضامن لمساعدة الدول الفقيرة على ردم الهوة الرقمية الهائلة بين الجنوب والشمال يأتي ذلك في ظل تطور عجزت الدول النامية عن اللحاق به ومواكبة تأثيراته في نمو الاقتصاد العالمي وإمكاناته. إلا أن المواجهة (*) كانت شديدة و مناهضة لإحداث صندوق عالمي للتضامن الرقمي .

ج- الملكية الفكرية في ظل مجتمع المعلومات:

القضية الرئيسية الثالثة في قمة تونس سنة 2005 باعتبار ما أثارته من جدل وخلافات في جنيف تتعلق بالملكية الفكرية على شبكة الإنترنيت.فإذا كان حماة النظام العالمي القائم منذ

----

*- عارضت بعض الدول هذا المسعى بحجة أن المساعدات التي تنفقها لا تصرف في وجوهها الحقيقية حسب شبكة سي أن أن بتاريخ 2003/12/8.

أواسط التسعينيات في المجال(*) بأنه يشجع على الخلق والإبداع والإسهام الحر في إثراء الرصيد العلمي والفكري والثقافي للمجموعة فإن المناهضين لهذا النظام يعتبرون أنه لا يحمي سوى ملكية بعض الجماعات للمعرفة البشرية التي يجب أن تكون شائعة ومتاحة ومفتوحة حتى يستفيد منها كل الناس مستندين في ذلك إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يوازي بين حقين: حق جميع الناس في التمتع بثمرة المجهود الفكري، وحق المبدع والمبتكر في الحصول على مقابل مادي ومعنوي على مجهوداته.(1)

استأثر هذا الموضوع باهتمام ونقاش كبيرين خلال هذه القمة حيث اكتسى فيها بعدا إستراتيجيا باعتبارها تهدف أساسا إلى تقليص الفجوة الرقمية بين شطري العالم من أجل تعميم الاستفادة من الرصيد المعرفي البشري في بعده الحركي المتطور.والتقليص لا يتوقف عند إتاحة القنوات بل يتعداها لمحتوى عملية التواصل ما يحيل إلى مزيد من تعميق النظر في الصبغة التي ينبغي أن تكنسيها البرمجيات سواء :البرمجيات المحمية، أو البرمجيات الحرة أو الاثنين معا .

إن هذا الموضوع الأساس أصلي عد و لا يزال موضوعا محوريا إستراتيجي الأهمية تعين كسبه بما يؤمن انطلاقة فاعلة لمسار بناء مجتمع المعلومات خاصة و انه من دعاة نفي الملكية الفكرية و حقوق التاليف هم من أعمدة (إن لم أقل الأولى)المجتمعات الإفتراضية: هذا الموضوع يتعلق بالعملية التنموية ويطرح بالتالي قضية تتصل بشرعيتها ذاتها.

محصلـــــــــــــة القمـــــــــة:

أقرت المرحلة الأولى لهذه القمة في جنيف إعلانا للمبادئ وخطة العمل التي تضعها الحكومات والمؤسسات وجميع قطاعات المجتمع المدني موضع التنفيذ للتعامل مع التحديات الجديدة لمجتمع المعلومات دائم التطور، وخصوصا التعرف على الطريق التي من شأنها المساعدة على سد الهوة بين الأغنياء والفقراء من حيث الوصول إلى المعلومات العالمية وشبكات الاتصال.ولقد توصلت الحكومات إلى " حل وسط " تم بموجبه: -الاتفاق على تأجيل بحث مسألة

----

*- الذي ترعاه المنظمة العالمية للملكية الفكرية يبررون هذا النظام الذي يمدد حماية كامل الحقوق الفكرية إلى 50 سنة بعد وفاة صاحبها (70 سنة في كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي).

p7-ibid-1

تمويل صندوق للتضامن الرقمي (*) طالب به الأفارقة لمساعدتهم على نشر التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنيت، الهاتف النقال بطريقة أوسع.

- المصادقة على إنشاء الصندوق بين الدول الراغبة في ذلك وإمهال الدول الأخرى حتى نهاية سنة 2004 حتى تحدد إرادتها في المساهمة.

- إعلان الدول الغنية عن عزمها على تمويل دعم أنظمة قائمة في الوقت الحاضر.

تحقيق هدف إفريقيا بشأن التضامن الرقمي إلى حد بعيد مثلما صرح به الرئيس السنغالي خلال أشغال القمة.

- الاتفاق والتعهد ببناء مجتمع معلومات يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، وتسخير إمكانيات المجتمعات في النهوض بالتنمية المستديمة انطلاقا من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

- التشديد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات وليس كغاية، لزيادة الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة للجميع.

- تأمين عدالة توزيع منافع ثورة تكنولوجية المعلومات حاضرا بيد الدول المتقدمة والنامية أو في داخل المجتمعات.

- التزمت القمة بتحويل " الفجوة الرقمية" إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وذلك تعهد لتسخير وسائل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات بيد الجميع.

○ **إعـــــــــلان القمـــــــــــة :**

تمخض عن أشغال القمة الأولى لمجتمع المعلومات العربي إعلانا (1) أهم ما جاء فيه:

- توجيه الاهتمام لاحتياجات الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تطور.

- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات كأساس جوهري لمجتمع معلومات جامع.

وضع سياسات توفر مناخا مواتيا من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات

-----------------.

(*)- الصندوق الدولي للتضامن الرقمي الذي أدرجناه في الحلول المقترحة

1- إعلان قمة مجتمع المعلومات العربيp6 146--http://www.alwatan.com.htm-14.40..19.10.2004

تنمية هذه السياسات بحيث تؤدي إلى تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باجتذاب الاستثمارات الخاصة.

تسمح بالالتزام بالخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية.

ضرورة تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاجها وتسويقها بطريقة تكفل توزيعا منصفا للموارد وتشغيلا مستقرا وآمنا للإنترنيت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات وكل ذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

- حث الدول المتقدمة على الوفاء بتعهدها بتمويل التنمية (0,7 % من ناتجها المحلي الإجمالي كمساهمة إنمائية رسمية للبلدان النامية).

تقييــــم القمـــة في شوطهـــا الأول:

. تميزت المقاربة المعتمدة في القمة بالشمولية باعتبار المبادرة تطرح كافة المسائل المتصلة بمجتمع المعلومات مثلما تعكسه قائمة المواضيع المعروضة على نظر القمة والتي يمكن اختزال أهمها في المحاور الأساسية التالية:

- البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات.
- تحصيل المعرفة وبلوغ المعلومات.
- دور كافة المتدخلين (حكومات، قطاع خاص، مجتمع مدني، منظمات أممية) في توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية.
- دعم القدرات البشرية.
- كيفية تخطي العقبات التي تعوق بناء مجتمع معلومات إنساني الأبعاد.

كما شكلت سابقة محمودة في تاريخ العلاقات الدولية بتشريكها كافة الأطراف الفاعلة وطنيا وعالميا من قطاع حكومي وقطاع خاص ومجتمع مدني وهياكل أممية وقطاع إعلامي في رسم ملامح المجتمع العالمي المنشود الذي لا يشكل الهاجس الرقمي فيه إلا وسيلة وأداة لتحقيق غاية أشمل وأنبل.

وبعد ما تدارست الأطراف المجتمعة القضايا المطروحة في أبعادها المتنوعة وذلك في الإطار الحكومي أو في الإطار المدني ولئن لم تغب الاختلافات بين الفرقاء في مقاربة عدد من المسائل فإن القمة قد توصلت إلى اعتماد وثيقة إعلان المبادئ التي تعد مكسبا هاما للمجتمع الدولي في هذه المرحلة الدقيقة في تاريخ الإنسانية، مرحلة التحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي.فقد نزل هذا الإعلان بناء مجتمع المعلومات منزلة التحدي العالمي في الألفية الجديدة وهو ما يجعله موضع التقاء الإرادات الوطنية في إرادة عالمية موحدة في مستوى الغاية الرئيسية.وهذا التحدي لا يقل عن " تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية(*)

شكل الإعلان -رغم ما واجهه من جدل -نصا تأسيسيا للمجتمع العالمي للمعلومات اقترن بخطة عمل مجموع الإجراءات التطبيقية التي تمهد إلى بلوغ الغايات المتفق عليها في باب تقليص الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب، كما حددت فيه الأهداف المرجعية على درب تحسين انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قبل موفى سنة 2015. وكذا الخطة التطبيقية التي هي بمثابة أداة موضوعية لتقييم الإنجازات خلال الفترة الفاصلة بين شوطي القمة والتي شكلت إلى حد ما معيارا لقياس مدى صدق النوايا المعلنة ودرجة الالتزام بها وعمق التمسك بالغاية الرئيسية المتمثلة في خير الإنسانية جمعاء.

التحضير للمرحلة الثانية من قمة المعلومات:

احتضنت القاهرة بين 07 و 10 ماي 2005 مؤتمرا تحضيري للجولة الثانية من قمة مجتمع المعلومات ، حيث ممثلو المجموعة على حد سواء حكومات الدول العربية المنظمات الدولية والإقليمية المعنية القطاع الخاص والمجتمع المدني والعديد من الشخصيات العربية والدولية المهتمة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات سعوا لمناقشة الخطوات المزمعة التالية

مسيرة العملية التحضيرية للمرحلة الثانية من القمة بتونس 2005 بمختلف القضايا المطروحة

----

*- وهي استئصال الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حقوقها، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملا ريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية، وذلك سعيا لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء في العالم".

استعراض ما توصلت إليه الاجتماعات التحضيرية المنعقدة في إطارها.

استعراض المجهودات المبذولة من فريق العمل العربي المكلف بالتحضير للقمة والمجموعات المنبثقة عته.

تحديات نوعية كبيرة تواجه العالم العربي في مجال التقنية والاتصالات و المعلومات للاستفادة من منجزات ثورة المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف التنموية وبموجبه التأكيد على ما يلزم أخذه بعين الاعتبار حول مجتمع المعلومات فعاليات ضمان المشاركة الفعلية لجميع الأطراف للدول والشعوب والفئات دون تمييز في بنائه وتنظيمه كما إنه من مسؤوليات المجتمع الدولي و غايات القمة واهم محاورها سد الفجوة الرقمية فيما بين الدول النامية ، وفيما بينها وبين الدول المتقدمة.

و يدخل في هذا الإطار إصدار وثيقتين عن قمة تونس 2005 أولاهما سياسية وأخرى تنفيذية بما يضمن تأكيد الالتزام السياسي الصادر عن المرحلة الأولى للقمة (جنيف 2003) وتجاوز الطابع التأسيسي الذي ميزها للتوجه نحو تقديم الحلول العملية الملموسة بدرجة أكبر وأوضح في الجوانب التنفيذية. (*)كرؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية "ما تم التأكيد عليه من تفعيل وتنفيذ خطة العمل الصادرة عن القمة في مرحلتها الأولى في للنظر في إقرارها وترجمتها على المستوى العربي إلى إستراتيجية إقليمية تحوي كافة المشروعات والمبادرات ذات الطابع الإقليمي. (1)

و هنا تبرز ضرورة تكثيف الجهود للاستفادة من مختلف آليات التمويل الدولية المتوفرة لإمكانية إيجاد آليات جديدة لتمويل سد الفجوة الرقمية و من ثم البحث عن أساليب جديدة من بينها آلية مبادلة الديون التي يمكن الاستفادة منها على أوسع نطاق سيما في الدول النامية و- ضرورة معالجة الوضع القائم فيما يتعلق بإدارة الإنترنت.من هدا الباب تبدت حاسمة- مشاركة حكومات الدول العربية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات

----

* ولقد صدرت في هذا الإطار خطة عمل عنوانها " نحو تفعيل خطة عمل جنيف -أعلن المجتمعون في المؤتمر على قبولهم إياها – مبدئيا - لإحالتها على الإدارات العربية لإثرائها ومن ثم عرضها من خلال فريق العمل العربي المكلف بالتحضير لقمة تونس 2005 على مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات.

1- التحضير لقمة المعلومات –http://www.afkaonline.org/rezgui.html.22-08-2005.15-30 p3.44 ko

المعنية في المرحلة الثانية للقمة العالمية لتجسيد الاهتمام الذي توليه الدول العربية على المستوىالسياسي للمشاركة مع المجتمع الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

1-1-2 مرحلـــــة تونس2005:

عقدت القمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات في تونس العاصمة في نوفمبر 2005 وقد شارك في القمة أكثر من 18 ألف شخص من عالم السياسة والاقتصاد وجمعيات وإعلامي و 174 وفد دولة و أكثر من 800 مشارك من كيانات المنظمات الأممية والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.(1)

حددت محاور التنمية كموضوع التركيز الأساسي وهي المرحلة الثانية التي قيم فيها التقدم المحرز وإقرار أية خطة عمل إضافية يجدر اتخاذها.(2)

ضمت "أجندة تونس" 22 صفحة، رسمت بنودا لـ 122 ملمحا استراتيجيا دوليا لسد الهوة الرقمية بين دول الشمال والجنوب، وتمكين الدول الفقيرة من النفاذ إلى مجتمع المعلومات ، ولم تلزم " أجندة تونس" الدول الغنية بتمويل برامج سد الهوة الرقمية بين الدول الفقيرة والغنية لكنها اكتفت بمطالبة هذه الدول بدعم"صندوق التضامن الرقمى العالمي" الذى أنشىء بفكرة من الدول الفقيرة والذى يهدف إلى سد الهوة الرقمية بين الجانبين ، أما "التزام تونس" فهى وثيقة دعت إلى ضرورة احترام حرية التعبير والتنقل الحر للمعلومات كما ينص على ذلك الميثاق العالمى لحقوق الإنسان(3)

ولقد ألقي على عاتق هذه القمة:

وضع إستراتيجيات اقتصادية اجتماعية إلكترونية وطنية لجميع البلدان وإخراج " الميثاق العالمي " إلى الوجود.استحداث فهرس تنمية خاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ويصبح مرجعية لقياس الأعمال المقدمة.

إعداد وتدريب العاملين على المحتوى في البلدان الأقل تقدما.

مراجعة مناهج المدارس الابتدائية والثانوية وابتكار تقنية تمكن استخدام لغات العالم (4).

ربط جميع القرى بحلول سنة2010/ ربط جميع الجامعات بحلول سنة 2005

1-قمة تونس -1http://www.cdfj.org/articles/content_display.10:05-25/12/2005- 25k-

2.- 3ibid-قمة تونس2005 www.smsitunis2005.org/plateforme/index.php?lang=ar - 49k - 22 Dec 2005

4- نتائج قمة جونيف http://www.itv.int/wsis/funding/index.html 25-07-2005 .10:30.p11

- ربط جميع المدارس بحلول سنة 2010 /ربط جميع المستشفيات بحلو سنة 2005
- ربط جميع المراكز الصحية بحلول سنة 2010
- تغطية 90% من سكان العالم لا سلكيا بحلول سنة 2010 مع تغطية 100% منهم بحلول سنة 2015.
- ضمان مواقع رقمية لكل الوزارات الحكومية المركزية وعنوان بريد إلكتروني بحلول سنة 2005 وكل الوزارات الحكومية والوزارات الحالية في غضون سنة 2010.

الهوةالرقمية

ناقشت أروقة القمة مسالة أن عدد أجهزة الكومبيوتر في الولايات المتحدة يزيد على عددها الإجمالي في بقية العالم وأن عدد الهواتف في طوكيو يفوق عددها في القارة الأفريقية بأكملها، حيث لا تتجاوز 14 مليون خط، وأن ثمن شراء كومبيوتر في بنغلادش يعادل رواتب ثماني سنوات لمواطن متوسط الدخل ، فيما هو يعادل راتب شهر واحد لمواطن أميركي من الفئة نفسها. ولكون الحضور العربي لم يكن وازنا ضمن مفاوضات تقاسم النفوذ فسرعان ما اتخذ أهمية سياسية عربية بعد انطلاق سلسلة من المحادثات الثنائية أو الثلاثية بين قادة عرب .

إدارةالانترنتكان موقف الوفد الأميركي من الوفود الاوروبية المطالبة بضرورة تدويل وإشراك الجميع في إدارة الانترنت رافضا برره الأمريكيون كون الاوربيون لم يستطيعوا طيلة سنوات الاتفاق حول اسم نطاق اوروبي موحد .eu- فكيف يطالبون بادارة نطاقات العالمبأسره(1)

توصلت مجموعة العمل المكونة من دبلوماسيين يمثلون البلدان المختلفة إلى اتفاق مبدئي حول مسألة "إدارة الانترنت". وتركزت الخلافات الرئيسية حول هيئة الإنترنت الأمريكية للأسماء والأرقام المخصصة/ ايكان على شبكة الانترنت. ويعتمد الحل على إقامة منتدى دولي يشارك فيه ممثلو الحكومات المختلفة، وتناقش فيه قضايا الانترنت المتعلقة بالجرائم عبر الانترنت، والفيروسات والرسائل غير المرغوب فيها، دون تغيير البنية الأساسية لهيئة "إيكان".(2)

1-قمة تونس -1http://www.cdfj.org/articles/content_display.10:05-25/12/2005- 25k

ibid.-2

2-1 خلفية القمة في مجملها على المجتمع العربي:

انعقدت المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مدينة جنيف بسويسرا في

ديسمبر 2003 دون حضور عربي ملحوظ إلا من بعض ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وذلك

على الرغم من الأهمية التي حظيت بها هذه القمة وما صدر عنها من إعلان مبادئ وخطة عمل،

تؤثر على علاقة الفرد والمواطن العربي بمجتمع المعلومات والمعرفة. غياب استرعى اهتمام مجموعة من نشطاء المجتمع المدني العرب الذين حضروا قمة جنيف حول المعلومات.وتداعيهم للقاء ونقاش الأولويات والاستعداد لحضور أكثر فعالية في الجزء الثاني من القمة.

1-2-1 تحقيق أهداف وقد تم الاتفاق على المبادئ العامة للمجموعة العربية والتي تستند إلى ما ورد بتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 المتعلق بمجتمع المعرفة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان كأرضية انطلاق لتحقيق الأهداف التالية:

أولا: تقوية المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني العربي لحضور القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتها الثانية في تونس عام 2005، والاجتماعات التحضيرية الرسمية للقمة.

ثانيا : تنمية الوعي والمعرفة بقمة تونس، والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثالثا : تطوير مجتمع المعلومات لتنمية العدالة الاجتماعية، والعمل على تمكين المرأة لتساهم في عملية التنمية المستدامة والاهتمام بالطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة في المجتمعات العربية.

2-2-1 آليات و خطة للعمل فيما حددت آليات العمل الثلاث التالية:

1)- تشكيل مجموعة ضغط من مؤسسات المجتمع المدني العربي من أجل إيصال أهداف هذه المنظمات إلى القمة.

2)- تنسيق الجهود ما بين مجموعة مؤسسات المجتمع المدني العربي والمؤسسات الأخرى المشاركة بالقمة حول القضايا المشتركة.

3)- إنشاء موقع عربي لمجموعة مؤسسات المجتمع المدني العربي.

اتفق على الخطوات التالية:

1- تكليف جميع الحضور بالتعريف بالمجموعة العربية في بلدانهم والانخراط في نقاش الأولويات التي تهم المجتمع المدني العربي نحو قمة تونس لمجتمع المعلومات.

2- فتح العضوية أمام مؤسسات المجتمع المجني العربي للانضمام للمجموعة العربية الخاصة بقمة تونس.

3- مناقشة إعلان عمان الصادر عن المؤتمر الإقليمي العربي " نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة " كمسودة لإعلان المجتمع المدني العربي.

4- تنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني على المستويات الوطنية، فيما يتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتها الثانية والتي ستعقد في تونس عام 2005 وما يلي القمة من نشاطات.

5- المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة والتي ستعقد في سوريا وجنيف وتونس.

6- تنظيم اجتماع إقليمي عربي تحضيري قبل انعقاد قمة تونس.

3-1 القمة و تهيئة البيئة التقنية والتنظيمية لسد الفجوة الرقمية

اعتبر سد الفجوة الرقمية المدخل الرئيسي لمعالجة الفجوة التنموية فيما بين الدول المتقدمة والنامية، يقتضي مزيدا من الاهتمام باعتماد آليات عملية ومحددة لتمويل المشروعات الهادفة لتنفيذ مقررات القمة خاصة في الدول النامية.الشيء الذي لن يتأتى بإيمان الدول العربية بنجاعة تقنية المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام في إتاحة الفرصة الكبيرة للتغلب على معوقات التقدم.و بناء مجتمع معلومات عالمي شامل ومفتوح سيكون له آثار إيجابية ملموسة.يشكل هذا المجتمع المعلوماتي أداة لبلوغ الأهداف التنموية المحددة.هدا مع جانب التأكيد على مبادئ ذات الصلة التي من شأنها:

أ- اعتبار التكامل العربي منهجا لا غنى عنه لحشد إمكانات المنطقة العربية ولتفعيل التعاون فيما بين دولها، وهو في ذات الوقت يمثل نتيجة منطقية للطابع المترابط لتطبيقات

صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تعتمد اقتصادياتها على التوسع المستمر لرقعة المستخدمين وتعميق وتحسين مستوى الاتصال فيما بينهم.

ب- إقامة وتفعيل الشراكة المجتمعية الواسعة بين مختلف الأطراف المعنية على المستوى العربي كأحد المبادئ المتفق عليها، هو الكفيل بتحقيق أهداف القمة في المنطقة العربية نحو بناء مجتمع عربي أكثر رفاهية وأمنا.

ج- التحديث المتواصل للإستراتيجية العربية للاتصالات والتقنية المعلوماتية المعتمدة من خلال بلورتها إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ تعمل نحو رأب الفجوة الرقمية يعد خطوة لا غنى عنها لتحديد الهداف المنبثقة عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بمرحلتيها.

من بين الحلول المقترحة والصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات في دورة جنيف لمجتمع المعلومات العالمي سنة 2003(1) حيث كانت قضية سد الفجوة الرقمية إحدى الأولويات القصوى أمام المجتمع الدولي، ومن بين الطرائق الممكنة للتقليل من عدم التوازن، والإسراع بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم:

- تهيئة البيئة تقنية وتنظيمية تستهدف الترويج لتوفير خدمات الإنترنيت عالية السرعة في البلدان النامية بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. بحيث و بالمقارنة مع التكنولوجيات الأخرى، تتمتع السواتل بالفعل بميزة القدرة على تزويد هذه المناطق ببنية تحتية تمكن من توفير خدمات عريضة النطاق في وقت معقول والتجهيزات معقولة.

- يمكن أن تتوقف البيئة المقترحة على تطور سوق عالمية للمعدات والتجهيزات الطرفية.

- الخدمات عريضة النطاق من خلال تطبيق معيار تقني مشترك وتحديث الموارد المدارية وطيف الترددات اللازمة لأنظمة الساتل.

تأكيد الرغبة في توفير خدمات الإنترنت عالية السرعة وتنفيذ الحد الأدنى من الإطار التنظيمي الذي يشجع على المنافسة

1-البيئة التنظيمية و التقنية لسد الفجوة الرقمية2http://www.Unicef-.14.20.15.12.2004-30ko.p arab.org

المطلب الثاني **خطة أبو غزالة الكونية :2003**

خطة اقترحها الأستاذ طلال أبو غزالة نائب رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات في مؤتمر فرصة الإنترنيت اللاسلكي للدول النامية الذي جرت أشغاله في مقر الأمم المتحدة بنيويورك سنة 2003بمشاركة وحضور نخبة من قادة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد في العالم.تتضمن مقترحات محددة تبين كيف يمكن لأصحاب المصلحة الرئيسيين أن يدعموا تقدم الجهود الدولية للتوصل إلى سد الفجوة الرقمية وتعزيز التقنية اللاسلكية المتطورة للدول النامية.

أكد أبو غزالة خلال عرض خطته العالمية أن سرعة التحولات الكونية في ميادين التكنولوجيا والاقتصاد تتطلب عملا سريعا على مستوى العالم لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية متاحة للجميع.كما أن الإنترنيت اللاسلكية عالية الجودة توفر فرصا تنموية هائلة للشعوب التي تعيش ظروف الفقر وفي المناطق الريفية لأن ربط المجتمعات المحلية في المناطق النامية بالإنترنيت سيكون له الأثر الإيجابي على التعليم وعلى النظام الصحي في هذه المناطق وتحسن من حركة تدفق المعارف وتسرعها.

أولى فريق العمل الأممي أهمية كبيرة لتقنية المعلومات والاتصالات تحت ريادة أبو غزالة بهدف تحقيق أهداف التنمية الألفية الأخيرة التي لن تتحقق إلا بالتوصل إلى أفكار راسخة بشأن كيفية دعم وتعزيز استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.وبقصد دعم الخطة وجهت دعوة إلى عقد مؤتمر المانحين لجمع الموارد المالية اللازمة لدعم عملية وضع تفاصيل خطة التنمية الكونية وما يعقبها من خطوات تنفيذية الشيء الذي يتأتى بدوره من خلال القناعة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف الطموح بمبادرة من القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني وأصحاب المصالح المتبادلة(1).

المطلب الثالث **"دافوس"2001:المنتدى الإقتصادي العالمي:**

حديث منتدى دافوس 2001 كان أن الإعلام يرتكز على نقطة رئيسية هي:" سبل تقليص الفجوة بين الثراء والفقر وتخفيض أضرار العولمة على البلدان الأضعف اقتصاديا

1-خطة أبو غزالة لردم الفجوة الرقمية http//.www.arabicitu.rgo .25-07-2005 .10:30.p1

وماليا".أما المحور البارز في الحصيلة والذي ركز عليه الإعلام هو : تخفيض المجتمعين درجة التشاؤم المنتشر على صعيد الاقتصاد العالمي والمقصود كالمعتاد هو الاقتصاد الغربي.وأقر الخبراء أن الركود الاقتصادي الذي بدأت معالمه بالظهور في الولايات المتحدة الأمريكية لنيكون "ركودا
شديدا " ولن يؤثر سلبيا على الازدهار الاقتصادي الذي تحركت بوادره في أوروبا(1).

ولقد ورد في هذا المنتدى أكثر من تنبيه على استفحال الأضرار المترتبة عن تعميق الهوة
الفاصلة بين الثراء والفقر وبين التقدم والتخلف، ولكن في عبارات جانبية فيما ألقاه صناع القرار الاقتصادي والمالي عالميا أما التركيز عليه فكان في العبارات التي ألقاها من يتحركون خارج دائرة صناعة القرار، من زعماء بعض دول الجنوب وعبارات بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية.هذا من دون غض النظر عن دعوة الطرفين للمشاركة في الملتقى من أجل الاستماع
إلى ما يقولون والاستفادة منه وفتح الأبواب لإيجاد أرضية مشتركة لصناعة القرار الاقتصادي والمالي عالميا.(2)

و إن تبدى السؤال الجوهري في منتدى دافوس " مصير غالبية البشر في ظل ما أفرزته العولمة من مخاطر وسلبيات لم يعد ينكر وجودها أشد المنتفعين من العولمة انتصارا لها".إلا أن التناقض بقى قائما محصورا في نطاق التنزيه بضرورة المراعاة (*)" وليس ممارسة المراعاة الفعلية العملية" لأسباب الإزعاج والقلق من جانب المعترضين وهو في الحقيقة تنويه تردد لم ينعكس واقعا سوى في الإجراءات الأمنية سيما إذ توصف منتديات " دافوس " لتوجيه الفعاليات السياسية والاقتصادية في دول العالم ومنظماته ما يضمن إيجاد بعض التوازن بين.سكانه بعد أن أصبح عدد كبير من المفكرين في الغرب يحذر من عواقب مسيرة العولمة، ويتنبأ بسقوط الرأسمالية نتيجة تحركها في المجتمعات بأسلوب متجسر.

وماليا".أما المحور البارز في الحصيلة والذي ركز عليه الإعلام هو : تخفيض المجتمعين درجة التشاؤم المنتشر على صعيد الاقتصاد العالمي والمقصود كالمعتاد هو الاقتصاد الغربي.وأقر الخبراء أن الركود الاقتصادي الذي بدأت معالمه بالظهور في الولايات المتحدة الأمريكية لنيكون "ركودا
شديدا " ولن يؤثر سلبيا على الازدهار الاقتصادي الذي تحركت بوادره في أوروبا(1).

ولقد ورد في هذا المنتدى أكثر من تنبيه على استفحال الأضرار المترتبة عن تعميق الهوة الفاصلة بين الثراء والفقر وبين التقدم والتخلف، ولكن في عبارات جانبية فيما ألقاه صناع القرار الاقتصادي والمالي عالميا أما التركيز عليه فكان في العبارات التي ألقاها من يتحركون خارج دائرة صناعة القرار، من زعماء بعض دول الجنوب وعبارات بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية.هذا من دون غض النظر عن دعوة الطرفين للمشاركة في الملتقى من أجل الاستماع

المنتدى و الماصدق: تقييـــــم المحصـــــلات والواقع العملــــي:

كانت تستهدف دعوة المشاركة في المنتدى في الحقيقة الحصول على ما يشبه " شهادة براءة مزورة " (3)، عبر الإشارة إلى وجودهم في دافوس ، للترويج إعلاميا إلى أن خيط الحوار بين المهيمنين والمتضررين في عالم العولمة الموصولة لم تنقطع.

الحصيلة هي أن منتديات دافوس تناقش كيفية تحسين الدخل المادي المحض لفئة محدودة تهيمن على أسباب حياة البشر المعيشية ولا تناقش – كما هو مفترض – كيفية تحسين أوضاع الإنسان الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وغيرهم بالنسبة إليهم.كما انه لا تسري مقاييس

1- ردم الهوة الرقمية أم ترسيخها -http://www.islamonline.net09-10-2004 .10:50. 77ko.p2
ibid.p2-1
*-نظرا لسمعة منتديات دافوس وطبعاتها السابقة واللاحقة الصورية أحيانا والشكلية أحيانا و إن بدا في الظاهر أن حلقات لا تشير بصفة مباشرة إلى موضوع البحث إلا أنها بحثت في إمكانية ردم أساسه الاقتصادي الذي أكدنا فيما سبق أنه من قواعد الفجوة الرقمية بين الشمال و الجنوب
ibid.-3

نجاح الفرد من الغالبية العظمى من البشر.ولهذا لا يسري تقويم نسبة من ارتفع دخلهم أو مدى تحسن والإخفاق في الاقتصاد العالمي على أساس ارتفاع الميزانيات المالية والعائدات والأرباح والاستثمارات ونسب النمو الاقتصادي في بعض دول العالم وشركائها فقط، دون النظر في مفعول ذلك على العلاقات البشرية والحياة الإنسانية.

-لم يتحقق في هذا المنتدى شيء من تخفيض هوة الثراء والفقر فالعنصر المهم في التقويم هو تقدير مستقبل دور " الازدهار والركود " في شبكة الشركات والمصارف المالية الرأسمالية في الدول الصناعية.بالإضافة إلى سيطرة وتأثير السياسة والمال على صناعة القرار السياسي .

المطلب الرابع **قمة أوكيناوا:2000 (اليابان) :**

جاء في القمة التي احتضنتها جزيرة أوكيناوا اليابانية حول سد الفجوة الرقمية ضرورة التركيز على مكافحة الهوة التقنية الشبكية أو الهوة الرقمية (ديجيتال) كما شاعت تسميتها بين الشمال والجنوب.ذلك لما تمثله تقنية المعلومات من أهمية بالغة.ما دل علية اجتماع زعماء مجموعة الدول الصناعية الغنية الثمانية في العالم وما ورد فيه من تشجيع مبادرة شطب ديون البلدان الفقيرة و التأكيد على ضرورة " عدم استثناء أي فرد من الاستفادة من تقنية المعلومات " بحيث كان من التصريحات الرسمية كذلك ضرورة " مواجهة الهوة الرقمية " في الوقت المناسب".(1)

.و بخصوص مشكل الهوة في مجال تكنولوجيا المعلومات أقر رؤساء دول الثمانية وثيقة تحدد المبادئ الأساسية لمواكبة ثورة الإنترنيت وتضع الخطوط العريضة للحد من " الشرخ الرقمي " بين الدول المتقدمة وتلك النامية في هذا المجال (*).

1–قمة اوكيناوا http://www.islamonline.net

(*)- حملت الوثيقة عنوان" ميثاق أوكيناوا حول المجتمع العالمي للمعلومات" تركز أول مرة على التأثير الثوري للتكنولوجيا الجديدة.ميثاق ينطلق من مسلمة أن " لكل شخص أينما وجد الحق في أن يشترك في المجتمع العالمي للمعلومات ومن غير المقبول استبعاد أحد منه في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية باعتبارها مصدرا للمعلومات ووسيلة للعلاقات الاقتصادية فلا ينبغي أن يكون الدول النامية خارج إطار هذه التقنية الجديدة "

فشـــــــــــل القمـــــــــة :

حاصل الاجتماع أنه لم يوفق على الرغم من إلتقاء الثمانية لإسقاط ديون الفقراء – ما يزيد بدوره من حدة وخطورة الفجوة الرقمية الدافعة بدورها إلى الفجوة الاقتصادية فالفجوة الغذائية وكذا

النمو الاقتصادي المتأثر سلبيا باضطراب أسعار النفط.وما عيب على أشغال القمة أيضا أنها كانت

بمثابة تأبين قروض ميتة بلغ حجمها زهاء 220 مليار دولار بات من المستحيل سدادها، وهي نسبة تعادل في الحقيقة 10% من مديونية الدول النامية.(1)

إذن وإذا كان الكلام يدور حول توسيع نطاق عملية قد بدأت، ومتابعتها في إطارها القائم

مسبقا وليس توسيع حجمها ولا إضافة خطوات جديدة إليها، بحيث كان المقابل شروط اقتصادية ومالية، بل أكثر من ذلك إذا تعلق الأمر بالشروط التشريعية والقانونية في الدول الفقيرة المعنية، والتي قد تكون على المدى البعيد أشد وطأة من أعباء الديون الراهنة نفسها.

المطلب الخامس **قمة الأوبك:2000**

عقد منتدى التعاون الاقتصادي" آسيا – المحيط الهادي "في قمة أوبيك بتاريخ 16 نوفمبر 2000، أين جرت أعمال القمة السنوية المخصصة لمناقشة التبادل التجاري الحر وقضايا الفكر والتي بحثت باهتمام كبير قضية " الفجوة الإلكترونية " بين دول الأوبيك بحضور رؤساء دول كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وقادة ورؤساء حكومات دول أخرى. حيث مثل المنتدى ثلث سكان الأرض و 60% من الإنتاج العالمي ونحو نصف التجارة الدولية، كما حاول توسيع دوره من تحرير التجارة إلى " تضييق الفجوة الرقمية بين الدول الأعضاء " إذ ضم 21 دولة من الاقتصاديات الغنية والفقيرة التي لا يزال عدد كبير منها يعاني من أزمة مالية. **(2)**

----

ibid-1

2-قمة أوبيك.http://www.islamonline.net 20-10-2003 15:30.19ko.p9

بحثت القمة تخفيض قيود التجارة والاستثمار وحتمية المشاركة في مزايا قطاعات الاقتصاد الحديثة مثل ثورة الإنترنيت ونظم الكمبيوتر. لذلك تم التأكيد على القضايا الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية التي يمكنها تغيير حياة الفرد العادي.

تقييم القمة

في آخر أشغال قمة الأوبيك و فيما كان يرتقب إجراءات واقعية ملموسة أشاد الزعماء برغبتهم في سد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وأخرى متخلفة مثل فيتنام وغينيا الجديدة.وأشاروا إلى رغبتهم في رفع مستويات معيشة مئات الملايين من أفراد شعوبهم الذين مازالوا يعيشون تحت خط الفقر و هكذا كانت حصيلة أشغال القمة إشادة بالرغبات.

المطلب السادس **مبادرتا البنك الدولي**

يعود تاريخ تدعيم البنك الدولي للدول النامية إلى سنة 1963، لتنهض بالمستوى الاقتصادي خاصة في سياق التعليم أو ما يسمى بالبرنامج الدولي " التعليم للجميع" (1)كمحاولة دولية لإلزام كل فتى وفتاة في العالم النامي بتلقي تعليم أساسي على مستوى من الجودة وبالمجان، وهو الهدف التعليمي الذي ينشده لعام 2015 (*) بحيث أول ما أطلقت كان سنة 1990، ثم أعيد تأكيدها من جديد سنة 2000 كأحد أهداف الألفية المراد إدراكها مع حلول سنة 2015 لمجابهة التقدم البطيء.

وضع البرنامج لإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وتحسين الرعاية والتعليم المبكر للأطفال مع ضمان حصول منصف على برامج **"مهارات الحياة"** و زيادة نسبة محو الأمية بين البالغين المقدرة بـ 50% بحلول عام 2015مع تحسين جودة التعليم من كافة المناحي.هذا بالإضافة إلى مستوى آخر منبثق من التعليم أيضا يدعى " التعلم مدى الحياة " الذي يكفل تدريب القوى العاملة بالبلد الأصلي على المعارف الجديدة عالية التقنية باستمرار.

1-دور البنك الدولي في تدعيم التعليم15.30.01/08/2005-84ko.p1

http://www.web.worldbank.org

*- المتمثل في تمكين جميع الذكور والإناث في الكرة الأرضية من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي مجان

1-1 مبـــــــادرة" المســـــار السريــــــــع2002":

وهي مبادرة قامت على نتائج تم استخلاصها سنة 2002 وذلك من جراء شراكة بين الجهات المانحة للتعليم والبلدان المنخفضة الدخل،أما تطبيقها كان يهدف إلى الإسراع في تركيز و تعجيل التقدم نحو تحقيق إدراك الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الخاصة بالتعليم، خاصة وأنه من العوامل الأساسية لرأب الفجوة الرقمية.وهي تطبيق لتوافق آراء " مونيتري" (**).بحيث تم دعوة 18 بلدا في بادئ الأمر للانضمام إلى هذه المبادرة استنادا إلى تطبيقها إستراتيجية لتخفيض حدة الفقر وامتلاكها خطة لقطاع التعليم وافق عليها المانحون.ويذكر أن البلدان السبعة الأوائل حصلت على زيادة بنسبة 50% في الموارد الخارجية الموجهة للتعليم الأساسي.ثم امتدت المبادرة سنة 2003 شهر نوفمبر لتشمل كافة البلدان المنخفضة الدخل والتي تستحق هذا التعميم حيث بلغ

عددها الإجمالي حوالي 40 بلدا.وتم في ذات الشأن إنشاء صندوق تحفيزي بمبلغ قدره 235 مليون دولار لتوفير دعم مبدئي للبلدان التي تجد صعوبة في اجتذاب المانحين إليها. (1)

تم العمل خلال السنة 2004 في شراكة كبيرة عالميا مع البلدان النامية والمجتمع المانح بغرض دفع خطة التعليم قدما.لذلك وانطلاقا من تاريخ 30 جويلية 2004 شرع 89 بلدا منخفض

ومتوسط الدخل في تطبيق عدد من المشروعات التي يمولها البنك الدولي بلغ مجملها 142 مشروعا قدرت بما يربو عن 8،5 مليار دولار، وبلغ حجم الإقراض الموجه للتعليم1،7 مليار دولار في السنة المنتهية في 30 جويلية سنة 2004. شاركت المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 1،2 مليار دولار.وفي المجموع فإن نصف عدد المشروعات الموجهة لدعم التعليم الأساسي بذلها البنك الدولي والمقدرة بـ 21 مشروعا، وحصلت منطقة جنوب آسيا على حصة الأسد من إجمالي قروض التعليم المقدر بنسبة 40% من الإجمالي إي ما يعادل 832 مليون دولار، تليها إفريقيا بنسبة 22% ، والأولوية لأكبر عدد من البلدان غير القادرة على إدراك هدف عام 2015 المتمثل في تعميم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.(2)

المســـــار السريـــــع كحل مقترح:

كل المبادرات المختصة في إطار تدعيم التعليم اندرجت لسد الفجوة الرقمية وبصفة خاصة زيادة الدعم للعنصر التقني من هذه المشروعات الذي إستحوذ على ثلاثة أرباع منها وهو ما يتجلى من خلال ارتفاع نسبة الإقراض الموجه للتعليم من 14% في السنة المالية 1997

**- اتفاق يلزم المانحين بتوفير سياسات إضافية وبيانات وبناء القدرات والدعم المالي للبلدان التي تعهدت بتطبيق سياسات سليمة ومستعدة لمساءلتها عن النتائج

.Ibid.p2 -1
ibid.p2-2-

إلى ما يزيد عن 40% من إجمالي التعهدات الجديدة في السنة المالية 2000.ومثله في ارتفاع حجم الإقراض الموجه للتعليم عن بعد والتعليم المفتوح حتى بلغ 57% من إجمالي الإقراض الموجه لتكنولوجيا التعليم لعام 2000.(3)

وما ساعد بالفعل على انتشار وإنجاح الثاني من التعليم (التعليم عن بعد) هو فضله في الدورات التكوينية و التدريسية التقليدية ولا سيما في البلدان النامية، بحيث دعمت عملية التكوين المجتمع بممارسات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والتعليم بالتعاون مع شركاء ممارسين

من جميع مناطق العالم الست (*) لذلك ركزت العملية على محورين رئيسيين:
اولا مساعدة البلدان للحصول على تعليم أساسي.

ثانيا مساعدة البلدان على بناء المهارات المرنة العالية المستوى بما يسمح بالمنافسة في الأسواق الدولية العالمية. ـ

(*) – المشروع العالميGDNET

وفي نقاط محددة ألزمت العملية المانحين بتوفير سياسات إضافية وبيانات.و بناء القدرات والدعم المالي للبلدان المتعهدة بتطبيق سياسات سليمة و تلك المبدية استعدادها لمساءلتها عن النتائج شمل هذا المقترح مع نهاية سنة 2005 40 دولة منخفضة الدخل إضافة إلى الصندوق التحفيزي الخاص بدعم الدول القاصرة عن استقطاب المانحين إليها.

دور التعليـــــم والتعلـــــم:

يعد النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهل وأكثر انتشارا إلا أن المنافع الناتجة عن الثورة الرقمية قليلة بدون تحقيق مستويات ملائمة من التعليم(*).فعدم القدرة على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإفادة من نتائجها قد يشكلان أكبر تحد التحديات التي ترافق انتشار الاقتصاد الرقمي في السنوات المقبلة. ذ

----
ibid.p5-3.
*- حسب تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي سنة 2001

تحسين التعليم يمتد إلى ابعد من ذلك حتى خفض المظاهر الأخرى للهوة الرقمية كالفوارق في الأجور الذي يعتمد عليه أيضا مثلا بدأت " عائدات التعليم العالي " في البلدان المتقدمة تنعكس في اتساع التفاوت في الأجور حيث تكون التكنولوجيا الأكثر استعمالا.كما أن "الاستثمار في التعليم

الأساسي والعالي يشكل أهم الوسائل على مستوى السياسات المتوفرة للحكومات بهدف جني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث لم ينجح أي بلد نامي في تأمين موقع له في الأسواق العالمية للمنتجات غير الملموسة من دون تمتعه بيد عاملة متعلمة. ثم إن التعليم والنمو الاقتصادي

متكاملان و الاستثمار في التعليم يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.والعلاقة السببية بينهما أكثر ما تصح في الاقتصاديات الناشئة المستندة إلى المعرفة، حيث تشكل المعرفة أهم مصدر لتحقيق الثروات وليس المداخيل المادية والموارد الطبيعية.

أصبح التعليم مدى الحياة أهم مصدر للأمان في الوظيفة أو لقابلية الاستخدام في العصر

الرقمي، فالنفاذ إلى التعلم مدى الحياة يؤمن ميزة تنافسية للموظفين والحكومات وأصحاب العمل و يحتل الأولوية بالنسبة للكثير من النقابات العمالية بالإضافة إلى أن الحاجة إليه واكتساب المهارات كفيلان بإعادة إحياء دور قاعدة المهارات العضوية المتنقلة.

دور برامــج محـو الأميـــة العالميـــة:

دعم أكثر من مائة برنامج مختلف لمحو أمية وتعليم الكبار(وذلك منذ ثلاثين عاما إلى تاريخ إجراء هذه الدراسة).وفيه جاء توسيع نطاق محو أمية الشباب غير الملتحقين بالمدارس كجزء حيوي لتحقيق أهداف برنامج التعليم للجميع تساعد بصفة رئيسية على رأب صدع الفجوة الرقمية، خاصة وأن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة تسعى بجد لتحقيق قفزات في معدل محو أمية من تتراوح أعمارهم بين 15- 24 عاما كشريحة أساسية مستغلة للقضاء على ظاهرة الأمية العالمية جاء الدعم على طريقة التعامل مع احتياجات المتسربين من المدارس وأطفال المناطق النائية والأطفال المعرضين للخطر (*)، ضمن أوجه عدة منها توسيع القاعدة المعرفية وتوفير التعليم الأساسي وكذا في نفس الجانب إمكانية التعليم مدى الحياة للسيدات الأميات، لا سيما الأمهات والفقراء والمحرومين.وتمويل

----

*- اليتامى وأطفال الشوارع والمصابين بالايدز.

المشروعات ودعم التحليل واستخلاص الدروس من التجارب القطرية.تعزيز تضمين الاهتمام بإجادة القراءة والكتابة في إستراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

- دعم التدريبات على المهارات وأنشطة توليد الدخل إلى جانب العمل على زيادة مساحة مشاركة الآباء والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية.

تعليم الفتيات هوا لآخر ومنذ مؤتمر بكين عام 1995 حضي بتوفير ما يربو على 7،3 مليار دولار لدعم نحو 250 مشروعا تهتم باحتياجات تعليم الفتيات.هذا علاوة على محاولات لم وجمع الشركاء المشاركين في الشراكة الخاصة بإستراتيجيات تعليم الفتيات المستدامة، وفي هذا الصدد تم إيلاء رعاية خاصة ببلد تعاني من فجوة كبيرة بين الجنسين- على مستوى التعليم الأساسي وذلك ضمن إستراتيجية مؤقتة أو كاملة لتخفيف حدة الفقر وبدعم فني مستمر لبلدان مبادرة المسار السريع التي تأوي عددا كبيرا من السكان وترزح تحت تأثير فجوة كبيرة بين الجنسين (1).

2-1 مبادرة التعليم للجميع"2000":

ابتداء من سنة 2000 تأكدت المبادرة كحل أساسي للمساعدة(*) على تجسير الهوة الرقمية بل وكأحد أهداف الألفية المراد إدراكها مع حلول سنة 2015.ولقد تم وضع برنامج خاص بالمبادرة سمي (برنامج التعليم للجميع) وكانت من أهم مغازيه:

- ترقية نوعية التعليم من كل الجوانب.
- ضمان حصول عادل على برامج مهارات الحياة.
- مضاعفة نسبة محو الأمية إلى 50% بين البالغين بحلول سنة 2015.
- القضاء على التمييز بين الجنسين في كل من التعليمين الابتدائي والثانوي.
- رفع وتحسين مستوى الرعاية والتعليم المبكر للأطفال.

العمل بجد وكد أن يتعمم التعليم الأساسي ليشمل كافة الأطفال سنة 2015. 1

- الاتحاد الدولي للاتصالات http://www.itvarabic.org.12.50-12/08/2005-41ko-p11

ضرورة استثمار البلدان في التعليم:

يعد التعليم خاصة مع التحولات الرقمية التي يشهدها العالم اليوم أحد الأولويات العامة الخمس في إستراتيجية المساعدات الكلية الخاصة بالبنك الدولي والتي ترمي إلى مساعدة البلدان على تخفيف حدة الفقر، لذلك فإن الاستثمار في التعليم أو كما يسمى أيضا الاستثمار الذي لا تموت مدة صلاحيته على الإطلاق ، يعود بفوائد عديدة على الأفراد والمجتمع بل العالم بأسره.خاصة وان دول الجنوب تشهد معظمها تقهقرا في معدلات ومستويات التعليم سواء من حيث المتعلمين المادة التعليمية وأحيانا حتى القائمين على التعليم والذين يجرى بصددهم دورات تكوينية وتدريبية لمواكبتهم من النظام التعليمي العالمي المعمول به، ويتسنى

لهم بذلك تقديم المادة العلمية المناسبة والمعاصرة للتلاميذ والطلبة ومجموع المتعلمين، ما يسهل بدوره عملية اللحاق النوعي وليس الكلي بالركب الحضاري.

ويعتبر التعليم الجديد من أقوى التدابير المعروفة والمشهود لها بقدرتها على تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة وكذا تعزيز النمو الاقتصادي المستدام واهم فوائد التعليم في هذا الجانب:

تمكين الأشخاص من القراءة والاستيعاب المنطقي للأمور والتواصل والاختيار السليم.

زيادة إنتاجية الفرد وموارده ونوعية الحياة التي يقودها(*).-

- خفض نسبة تدهور صحة الإناث بدرجة كبيرة أين بينت الدراسات في كل عام دراسي تنخفض نسبة معدل المواليد بمقدار 10% في حين السيدات الحاصلات على نصيب أوفر وأفضل من التعليم يتمتع أطفالهن بمستوى صحي أحسن، كما ينخفض معدل وفاة أطفالهن.وتنخفض معدلات الإصابة بفيروس السيدا بين الفتيات اللائي تلقين تعليم أفضل وحتى لدى الفتيان. (1)

التعليم هو أيضا في عداد الأمور الأساسية لبناء وتوطيد مجتمعات ديمقراطية.

- *-وهو حل مقترح تم إطلاقه كمبادرة سنة 1990 كالتزام دولي يهدف إلى تلقين كل فتى وفتاة في الدول النامية تعليما أساسيا على مستوى من الجودة وبدون مقابل

- يعتبر أمرا حيويا لبناء قوة عمل مرنة تتمتع بمهارات عالية والتي تعد العمود الفقري للاقتصاد الديناميكي القادر على خوض حلبة التنافس العالمي.

- لا استغناء عن التعليم وبصفة بالغة الحساسية في خلق المعرفة وتطبيقها ونشرها، ومن المنطقي بعد ذلك أن تنهمر فرص البلد المعني في الاحتكار والتمتع بمزايا نسبية وتدفق الاستثمار الأجنبي.

- إن الفرص الواعدة لتقنية المعلومات لن تؤتي أكلها إلا بإزالة الفجوة الرقمية وعمليا وباعتبار أن الدول تتنافس فيما بينها فليس متوقعا أن يتجاوز الجهد الدولي التمتمة الشفوية والخطب المدونة في المحافل لتبقى بذلك مسئولية ردم الفجوة الرقمية متربعة في حجر كل دولة على حدة أو على أحسن تقدير كل مجموعة من الدول تربط بينها عوامل الحضارة أو اللغة أو التقارب الجغرافي أو الاقتصادي في محاولة للتعاضد والتعاون والتكافل للوقوف في وجه الطبقية التي ستؤدي إلى الحرمان الاقتصادي وللأمية الجديدة.وهنا لابد من بيان أن مجرد دخول خدمة الإنترنيت رسميا لبلد ما لا يعني توفر الخدمة للمجتمع بشرائحه المتعددة وإلا لما كان هناك خطر يستحق الإشارة.ومصداقا لذلك فخدمة الإنترنيت متاحة حاليا في 214 بلدا وإقليما في العالم، رغم أن عضوية الأمم المتحدة لا تتجاوز 189 دولة.وعليه فالقضية تكمن في جودة الخدمة ومدى انتشارها بين شرائح المجتمع على تنوعه وتكلفة الحصول على الخدمة ضمن أمور أخرى.

الحديث عن التوسع في إتاحة إنترنيت إلى معدلات تشمل المجتمع بأسره لا معنى له إلا عند امتلاك المجتمع للأساسيات.فقد تمكنت أيسلندا مثلا من تحقيق مرتبة متقدمة في انتشار الإنترنيت لأسباب موضوعية منها أن 99% من الأسر تملك حاسوبا شخصيا و61% لديها هاتف.وهذه مقارنة ببقية الدول، تعكس انتشارا نادرا لتقنية الحاسب والاتصالات. (1)

- ------------------------

- *-أوضحت الدراسات أن كل عام دراسي يزيد من موارد الفرد بمتوسط عالمي يبلغ نحو 10%..

-1-استثمار البلدان في التعليم.http://www.web.worldbank.org.09.25-04/08/2005-29ko-p1

المطلب السابع **تــعــهــد الغرفــة الدوليـــة التجــارة :2001:**

ملتقى نظمته لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات التابعة لغرفة التجارة الدولية التابعة بدورها لمنظمة التجارة العالمية.ونظم الملتقى بباريس سنة 2001 حيث تم التعهد بموجبه. باستخدام موارد منظمة التجارة العالمية لتسخير منافع العصر الرقمي للبلدان النامية. وعكفت اللجنة على تصويب جهودها نحو تطوير خدمات اتصالات تنافسية في العالم لاجتياز الفجوة الرقمية مع الإعمال في التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى على تحقيق الإمكانيات الضخمة للإنترنيت بقصد التقدم والازدهار في جميع أنحاء العالم (2).

المطلب الثامن **باقـــي المساعـــي الدولية :**

ومن المساعي الدولية أيضا لتضييق الفجوة الرقمية :

- مبادرة مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع شركة سوفت اليابانية، التي دخل ضمن المبادرات المشتركة بين القطاع الخاص وبين المؤسسات الدولية، حيث خصص صندوق استثماري بقيمة 500 مليون دولار لدعم إنشاء شركات الإنترنيت في حوالي 100 دولة نامية وناشئة، وكذلك تقديم الدعم الفني والقانوني والإداري لتعزيز قدرات هذه الدول وتسريع

إدخال الإنترنيت وتطبيقاته (3).

- مبادرة إعلان 65 شركة برمجيات وإلكترونيات واتصالات ضخمة (*) تشكيل فريق عمل لمحاربة الفجوة الرقمية، وذلك يدخل في إطار تنامي دور الشركات العالمية الضخمة المصنعة للتكنولوجيا لدعم جهود تضييق الفجوة، وذلك إثر اهتمام العديد من هذه الشركات بإقامة معاهد تعليمية وتدريبية متخصصة في مناطق متعددة من الدول النامية.

----

1 - سد الفجوة الرقميةhttp://www.web.worldbank.org

2-غرفة التجارة الدولية http://www.iccarab.org15:30-03/10/2004.41ko

3- ردم الهوة الرقمية http://www.ilo.org10:30-11/10/2004-30.9ko-p4

*- منها سيسكو سيستمز وصن ومايكروسوفت وهيولت باكارد وسيمنز وتوشيبا.

• مبادرة البنك الدولي في إفريقيا عندما أطلق الجامعة الافتراضية الإفريقية التي تبث 2000 ساعة من البرامج التعليمية يستفيد منها 9000 طالب في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ويشارك في المحاضرات عبر الإنترنيت أساتذة متخصصون من كافة أنحاء العالم.هذا كله يدخل في إطار تنمية القوة البشرية ودعم الكفاءات التقنية عبر تطوير نظم التعليم الأساسي والعالي والمهني وإدخال الحاسوب وتطبيقاته في كافة المراحل التعليمية والبرامج التدريبية والتعليم عن بعد وإعداد الأبحاث عبر الإنترنيت.

• مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تعمل بمعية شركائها على تنفيذ مجموعة أنشطة متكاملة لسد الفجوة الرقمية من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل الاستفادة بقدر أكبر من المعلومات والمعارفو القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها من المضامين والسياقات التي تتكيف مع الظروف المحلية و التأسيس على النظم القائمة و معالجة موضوع التنوع مع بناء القدرات و فرص الحصول على المعلومات والتمكين وتعزيز الشراكة والمشاركة و إتباع نهج واقعي في التعامل مع الثقافات و مراعاة التكاليف والاستدامة المالية (1).

• مبادرة مؤتمر فرصة الإنترنيت اللاسلكي للدول النامية بنيويورك وبحضور نخبة من قادة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد في العالم، عرض طلال أبو غزالة نائب رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات خطة عمل كونية لتجسير الفجوة الرقمية.بحيث تعكس نتائج توفير الإنترنيت اللاسلكية للدول النامية، لتضمن هذه الخطة مقترحات محددة تبين كيف يمكن لأصحاب المصلحة الرئيسية أن يدعموا تقدم هذه الدول للتوصل إلى سد الفجوة الرقمية وتعزيز التقنية.

مع أن للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية دورا رئيسيا في تقليص الفجوة الرقمية فإن هناك دور هام أيضا يمكن أن يضطلع به التعاون بين الدول النامية في الاتحاد فيما بينها. لذلك كله دعم المبادرات بين هذه الدول مطلوب في مجال الحوسبة من أجل:

توثيق التلاحم والتعاضد بينها. –

- 1- سبل سد الفجوة الرقمية في الريف -http://www.fao.or12:30-11/07/2004 12ko-p1,2

-تبني سياسات داعمة وبنية تنظيم مساعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحفزة للتنافس

-دعم التنمية والتلاحم الاجتماعي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-تكثيف الجـهود في التعليم وتنمية قدرات مهتمي تكنولوجـيا المعلومات والاتصالات .

خلاصة

منطقي جدا أن نتطرق ـ بعد بحث مفهوم، أسباب ومظاهر الفجوة الرقمية العالمية ـ إلى حل الإشكال خاصة وأن المتتاليات تتعلق مباشرة بعنوان البحث أين سلطنا الضوء على مختلف الجهود العالمية، الدولية، الإقليمية والتنظيمية التي إقترحت مقاربات وقدمت حلولا، ولقد إستهللناها بمساعي الأمم المتحدة من تحديرها منذ عقود من عواقب خطر التفاوت التقني بين الشعوب إلى غاية القمم المتتابعة لتأسيس مجتمع المعلومات العالمي من جينيف 2003 التي وضبت فرصة إجتماع العناصر الفاعلة لتجسير الفجوة، حيث شكل الإعلان العالمي نصا تأسيسيا للمجتمع المعلوماتي المنشود ثم قمة تونس 2005 أين تم تقييم ما أحرز من تقدم وإقرار خطط العمل الإضافي.

وتندرج الخطة الكونية لأبو غزالة 2003 في ذات المضمار الأممي (بما أنه نائب رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والإتصالات) حيث إقترح كيفية تدعيم أصحاب المصلحة الرئيسين الجهود الدولية لتجسير الفجوة وتعزيز تقنية اللاسلكي في الدول النامية .

دافوس: المنتدى الإقتصادي العالمي هو الآخر عبر حلقاته المختلفة ركز على مجال تقليص الفجوة بين الثراء والفقر وتقليل درجة التشائم العالمي مع تخفيض أضرار العولمة على الدول الضعيفة إقتصاديا وماليا.

وكذا قمة أوبك 2000 التي إنكبت على الفجوة الإلكترونية بين أعضائها. في حين مبادرات البن الدولي: " المسار السريع" و" التعليم للجميع" وغيرها من المشاريع والبرامج فلقد جاءت بحل تدريجي أساسي هو إتاحة التعلم والتعليم لكافة شرائح المجتمع من دون تمييز وحثت الدول النامية والفقيرة على ضرورة الإستثمار فيه ضف إلي ذلك تعهد الغرفة الدولية للتجارة بتصخير مآرب العصر الرقمي للبلدان النامية.

هذا علاوة على مساعي ثانوية أخرى إندرجت في ذات الوابل من: مبادرة إعلان 65 شركة برمجة ورلكترونيات وإتصالات، مبادرة مؤتمر فرصة الأنترنت اللاسلكي للدول النامية، مبادرة مؤسسة التمويل الدولية مع سوفت اليابانية، مبادرة الجامعة لإفتراضية الرفريقية للبنك الدولي، مبادرة منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو

المبحث الثاني
السبل العربية
لتجسير الفجوة

المطلب الاول **العالـم العربي وعصر المعلومات**

المطلب الثاني **السبل العربية لتجسير الفجوة الرقمية**

1-1 النـدوة السنوية " العرب وتحديـــات المستقبـــل"

2-1 المعرض الإقليمـي حول الحكومـة الإلكترونية

"15 أنموذجـا" للتحول إلى الحكومة الرقمية

3-1 الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطويرالتكنولوجي

4-1 المؤتمـــر الإقليمـــــي للشـــرق الأدنــــى 2004

المطلب الثالث **المطلوب من الدول العربية**

1-1 محاربة الأمية وتعميم التعليـم

2-1 تشجـــيع تكنولوجيـــا الـــــساتـــــل

3-1 متطلبات بناء الحكومة الالكترونية العربية

المطلب الاول **العالـــــم العربـــي وعصــر المعلومـــات:**
مثل مجتمع المعلومات تحديا للعالم و لاسيما فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والاقتصاد العالمي وكذلك الأنشطة الاجتماعية الثقافية .فالتطورات التقنية التي اجتاحت العالم في العقد الماضي أدت إلى إعادة ظهور " طريق المعلومات السريعة" على نحو يؤثر في العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول ولكن هذه الثورة لن تتمكن من خدمة البشرية إلا إذا توافرت لها كل متطلبات النجاح مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة والعالم العربي ليس مستبعدا من هذا المشروع العالمي، بل إنه يترقب بتفاؤل شديد عصر مجتمع المعلومات ولكن في الوقت ذاته عليه أن يحذر من خطر أن يحيد عن الطريق السليم إذا لم توجه طرق المعلومات السريعة توجيها صحيحا من الناحية المادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

1-1 الإنترنيت العربيـــــــــة:

يعتبر استخدام العالم العربي للتقنيات الرقمية أمر يسجله انتشار استخدام الشبكة الدولية للمعلومات المجتمعات العربية ونلمس هذا من خلال بعض المؤشرات العامة على ذلك مثل انتشار مقاهي الإنترنيت وأيضا وجود الإنترنيت كخدمة متاحة في الكثير من المؤسسات التعليمية وفي استخدام المؤسسات البحثية للمادة المتوفرة على الشبكة في الأعمال البحثية المختلفة في العالم العربي.لكن هذا هو الجانب الظاهر للموضوع والسؤال الأهم في هذه العملية هو إلى أي مدى هناك نسبة من المواقع العربية الأصيلة التي تقدم معرفة عربية أصيلة في الشبكة ما هو حجم الزوار لهذه المواقع إلى أي مدى تمثل هذه المواقع نسبة محترمة ومتصاعدة من جملة المواقع العاملة على الشبكة والتي تقدم معرفة في كافة المجالات ؟

1-1-1 المزايـــــــا السياسيـــــة

هناك مواقع عربية بدأت تشتهر وعليها طلب كبير سواء من المستخدم العربي أو الأجنبي لكن في الإطار العام ما زالت هذه المواقع محدودة جدا مقارنة بالمواقع الأجنبية باللغات الحية الأخرى وتحديدا اللغة الإنجليزية(1).وهذا يعطي مؤشرا على أنه ما زال هناك شوط طويل على العالم العربي لكي يقطعه أن يكون له مواقعه والخدمات الأساسية في هذا الصدد.

-1مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية– ثورة المعلومات و الاتصالات و تاثيرها في الدولة و المجتمع العربي

يتعلق الأمر بحجم الحريات لأننا لا نستطيع أن نتحدث عن مواقع معرفة حقيقية في بلدان مقيدة بطبيعتها.فهناك قيود تحد من حرية الفكر والإبداع والتحاور ومن الحريات الأساسية وكل هذه الأمور تعطل أن يكون للعالم العربي مواقعه المبهرة والجاذبة التي تشكل نسبة مرموقة تعكس الوزن النسبي للمنطقة العربية في إطار المجموعة الدولية.و على الرغم من أن هناك جهود تبذل في العالم العربي من قبل كثير من الحكومات لتسهيل الوصول لمواقع الإنترنيت لكي يكون هناك مشاركة عربية في أعمال الشبكة لكن مازالت هذه الجهود متواضعة والمطلوب أن تكون أكثر مما بذل بالفعل. (1)

العالم العربي إذاك بحاجة لإيجاد مؤسسة عربية مستقلة تعبر عن جهد جماعي لنشر تقنيات الإنترنيت فيه لإتاحة فرصة أكبر للمستخدم العربي لأن يجد مواقع عربية أكثر قوة وقيمة و اكتراث بالمعارف الحيوية التي يحتاجها في حياته اليومية أو العلمية أو المهنية وهذا الشأن كلما كان جماعيا أدى إلى نوع من أنواع سد الفجوة الرقمية المتزايدة ما بين الاستخدام العربي للشبكة الدولية بمعناه العام والاستخدام الدولي لها في مناطق مختلفة في بعض الحيان تكون أقل قدرة اقتصادية مقارنة بالقدرة الاقتصادية العامة للمجتمعات العربية.

حتى الاتصال عبر الأقمار الصناعية جعل المشاهد العربي يرى من خلال التلفزيون مزيدا من المعلومات مما أدى إلى زيادة الوعي الاجتماعي، وبالتالي شحذ الحس النقدي المرهف.ومن خلال تطوير التواصل الاجتماعي سمح التلفزيون للمواطن بأن يتواصل مع المجتمع على نحو أفضل وان يكون أكثر نشاطا وان يغير من سلوكه طواعية من أجل الالتزام بقيم المجتمع، وبفضل النظم التفاعلية الجديدة سوف يستطيع المواطن العربي الاشتراك في عملية التنمية والانخراط فيها كما أن السياسي العربي بدوره سيجد طرقا جديدة للتواؤم مع واجباته تفوق الطرق الموجودة لديه حاليا.

2-1-1 المزايــــــا الاقتصاديــــــــة:

إن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية يتزايد اعتماده بشكل مضطرد على خدمات الاتصال، فمن المعروف أن دور قطاع المعلومات والاتصالات قد نما بشكل هائل منذ بداية

-1مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية– ثورة المعلومات و الاتصالات و تاثيرها في الدولة و المجتمع العربي- المرجع السابق

القرن العشرين، وقد آن الأوان لتسخير شبكات الكابل لتقديم الخدمات التجارية، حيث إن هذه الشبكات صارت تتحول إلى نظم فعلية للإنتاج بالنسبة إلى المؤسسات الاقتصادية الكبرى.وتبين التجارب السابقة أن المجموعات التمويلية التي تستثمر في مختلف فروع الاتصالات هي التي تأتي في الصدارة من حيث الإنتاج والأرباح.

ومع تطور الوسائل التفاعلية فسوف تبرهن آليات المعلومات الاقتصادية على انتشارها الواسع وتأثيرها الحقيقي فالهدف ليس مجرد الإعلام وإنما التحكم في الحاجات وأنماط السلوك لدى كل من المستهلكين والمنتجين من خلال الاتصال الفعال.كما أن التطلع إلى تصدير كل سلعة أو خدمة والحضور في الأسواق الدولية سوف يضفي على الاتصالات بعدا آخر لم يلق اهتمام كافيا حتى الآن.وجدير بالذكر أن بعض الدول العربية تتمتع بسجل أداء جيد في مجال الاتصالات، أو تصدير الخدمات عبر الاتصالات وتعد مثالا طيبا يبين آثار هذه الوسائل التفاعلية بالنسبة إلى نقل البيانات.

3-1-1 التبادلات الثقافيـــــــة:

هنا بالذات يبرز دور وسائل الإعلام قضية محورية في سياق الجدل الدائر حول سبل حماية الهوية الثقافية لوقت طويل، في وقت لا يزال الانشغال قائما على التصدي لعملية التآكل الثقافي الناشئ عن عدم التكافؤ في الوصول إلى شبكات المعلومات. و لتفادى الأشكال الجديدة من التهميش الإشكال يطرح حول كيف يمكن اللتوفيق بين الانصهار في الثقافات من جهة والتمازج بين الثقافات من جهة أخرى .

نفس القضية طرحت منذ اعوام في كبير الجدل بين الأوروبيين والأمريكيين حول الوسائل السمعية – البصرية الذي سبق اتفاقية الغات عام 1994، وكذا الرأي الأوروبي القائل بأن المشكلة تتمثل في غزو هوليوود على التراث الأوروبي من خلال برامج الحاسوب أو الأقراص المدمجة (1).

في الواقع كانت تلك القضية- المشكلة قد أكدت فحوى البحث الذي قامت به اليونسكو عن النظام العالمي الجديد في مجال المعلومات والاتصالات و التي واكبت مع موقف السلطات الثقافية والتعليمية في الدول النامية التي كانت قد حذرت سلفا من أن تطور تقنيات

1-نفس المرجع السابق.

المعلومات يمكن أن يوسع الهوة بين الشمال ودول الجنوب.

بالأحرى كانت مجرد آراء لتعديل وضع دول النصف الجنوبي من العالم إلى جانب الدول الأسيوية لكي ينسجم مع موقف الدول الأوروبية .والخوض في هذا الشأن يفوضنا أن نستخلص نتائج الجدل الذي دار على مدى عشرين عاما حول قضايا الاتصالات الدولية لاستخدامها كإطار مرجعي للحوار بين الشمال والجنوب مستقبلا حول بناء مجتمع الاتصالات العالمي (1).

إذن فإن الخيارات لن تتحدد إلا من خلال إجراءات ملموسة تؤدي إلى نتائج إيجابية.المهم هنا تنفيذ خطة إستراتيجية عامة تسمح لكل المشاركين بإنتاج برامج منافسة عالية الجودة، بحيث يجد الجميع فرصة للتعبير الحر عن هويتهم وتراثهم الثقافي.و ضمان أن الشبكات التفاعلية عريضة النطاق ستوفر تبادلا ثقافيا حرا يتسم بالتوازن والتفاعل.

2-1 اللغـــــــة العربية في عصر المعلومـــــات:

حتى تكون الإنترنيت مفيدة فعلا للمستخدم يجب أن تتلاءم المعلومات المتوفرة فيها مع متطلبات المستخدم وان تكون ذات مغزى له.ولا شك أن طغيان اللغة الإنجليزية والمضمون الذي يركز على احتياجات مواطني بعض الدول المتقدمة يجعل فائدة هذا المضمون ضعيفة للبلدان الأخرى غير الناطقة باللغة الإنجليزية سيما وأن تطوير مضمون الإنترنيت نحو التعددية الثقافية ونحو الاستجابة للحاجات المحلية يتطلب دون شك من بين أمور أخرى الحاجة لإعادة النظر في البنى التنظيمية والأساليب المتبعة في تخصيص نطاقات الإنترنيت ومنحها(2).

يجدر الانتباه إلى اقتران وتفاعل بنية ونظم المعلومات مع تقنيات وكوادر هذه المعلومات، والانتباه إلى اقتران التعليم بعامة، والتعليم المعلوماتي بخاصة مع التعليم اللغوي

أيضا، وهذا ما يطرح مسائل ومهمات جديدة أمام تخطيط التعليم وسياساته وأمام تطوير اللغة وسياسات وإستراتيجيات حماية هذه اللغة وصيانتها وضمان استمرارها ونموها.

1-نفس المرجع السابق

2 عصر المعلومات و اللغة العربية -.http://www.ituarabic.org.12.40-05/08/2005-p4-41ko

إن وطننا العربي كبير باللغة الرسمية الواحدة التي يستخدمها – على تنوع تفاصيل ومظاهر هذه الوحدة اللغوية – كما أنه كبير بالكم المعرفي الثقافي الذي تخزنه اللغة العربية حاضرا ومن الماضي- على الرغم من تشتت هذا المخزون المعرفي الثقافي للغة العربية حتى الآن.

1-2-1 الصلة بين اللغة و التقنية

معروف هو أن بحث أي قضية أو مشكلة بصورة لائقة في عصرنا الحالي يقتضي النظر إليها ومعالجتها من زوايا عديدة ومن وجهات نظر اختصاصية غنية وكثيرة إذ يلزم التمتع بما يعرف الآن بالمنطلقات المركبة والمقاربات متعددة الاختصاص كي تدرس المشكلة بصورة إجمالية متكاملة بكل ما فيها من تنوع العناصر والمكونات.وهذا ما يلزم فعله تماما لدى النظر في قضية اللغة العربية وصلتها بالعصر – أي صلة العربية بعصر العلم والتكنولوجيا والمعلومات إذ يكون مفيدا النظر إلى هذه المنظومة الإجمالية التي تتفاعل كافة عناصرها ومكوناتها فيما بينها – منظومة " العلم – التقنية – المعلومات – اللغة " بصورة متكاملة.

هناك شبه كبير في الصلة بالعصر بين اللغة العربية واللغات الشرقية المعروفة الأخرى كاليابانية مثلا والصينية بصورة خاصة،(1) إذ هناك المشكلات المرتبطة بتميز هذه اللغات عن اللغات أوروبية المنشأ كتابة ونطقا سيما وان اللغات الأوروبية باتت في القرون القليلة الأخيرة لغات العلم والتكنولوجيا المعاصرين.ومن ثم لغات للمعلومات والمعلوماتية في الاحتمال الأقرب والحدث.

من هنا نجد أن التجربة اللغوية اليابانية والصينية في صلتها بالتقنيات الحديثة ولا سيما تقنيات الحاسوب والمعلومات هي تجربة غنية وذات أهمية كبيرة للغة العربية حاليا، مثلما أن أي نجاح في تجربة اللغة العربية مع عصر المعلومات والمعلوماتية يشكل إنجازا تستطيع الإفادة منه هذه اللغات الشرقية والثقافات الأساسية العريقة والأصيلة في عالمنا الحالي.إن تجربة اليابان التحديثية إجمالا – وليس اللغوية فقط – تستحق الدراسة والنظر واستخلاص العبر.

1-مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية– ثورة المعلومات و الاتصالات و تاثيرها في الدولة و المجتمع العربي- مرجع سابق

كثيرا ما تطرح آراء واجتهادات ونظريات في التحديث والتنمية من أنماط عديدة لاحقة أو مراحل أو بحرق المراحل أو ما إلى ذلك.ويجري الحديث أيضا عن أولويات وأفضليات التحديث.ويمكننا هنا لفت الانتباه إلى ضرورة التفريق بين أنواع الأولويات الممكنة أهي أولويات زمنية ؟ أم أولويات في الأهمية ؟ أو أولويات من حيث درجة الإلحاح وعدم القابلية للتأجيل ..الخ.

من هذه الناحية نشير إلى الأولوية التي أسبقتها اليابان لتطوير التعليم كمرتكز تحديثي إذ إن استثمارات الدولة لرأس المال في مجال التعليم كان من استراتيجيات تحديد الاتجاهات ذات الأولوية والأفضلية في اليابان، بحيث ينفق هذا البلد عشرة بالمائة من منتوجه الوطني الإجمالي على التعليم، وهذا ما يشكل قرابة مائة وعشر مليارات دولار ويذهب جزء كبير من هذا المبلغ على التعليم اللغوي. (1)

2-2-1 تعليم اللغات كعنصر مساعد

إن تعليم اللغات الأجنبية – ولا سيما العالمية والحية من بينها – هو أمر مفيد وضروري بالقدر الذي يرفع فيه الثلة الفكرية الثقافية للشعب ويقدر ما يساعد على إغناء وتطوير اللغة الوطنية بتلقيحها بأهم المعارف المعاصرة، وباستخدام أهم قنوات الترجمة والتعريب في مثال اللغة العربية مع الحفاظ على دقة القيادة في هذه العملية التنموية اللغوية – الثقافية أي بالاحتفاظ بالسيطرة على المعلومات وطنيا عن طريق إدارة ممركزة للعمليات المعلوماتية – إدارة تجيد التعرف إلى المعلومات والتعريف بهذه المعلومات، وذلك كله وصولا إلى غاية أهم وهي العمل على وصل هذه المعلومات إلى الشعب والتمهيد لحضور هذه المعلومات على شكل معارف وعلوم وتوجيهات مفيدة تتمثلها الكيانات والذوات القومية بصورة فعالة مبدعة.و إذا ما تم ما سبق بصورة ناجعة و ناجحة يصبح المواطن قادرا على الابتكار والتأليف بأنواعه والتعبير الشخصي المنبثق من الذات عن أي مسألة مطروحة عليه كمواطن وباستخدام لغته الوطنية هو أي لغة بني قومه.

إذا اعترفنا بأولوية التعليم – سواء كأولوية أهمية أو كأولوية مرحلية – من أجل

1-نفس المرجع السابق ص56

نجاح التحديث فليس من الضروري الاعتراف بأولوية وأفضلية تعلم وتعليم اللغات الأوروبية إجمالا أو الإنجليزية تحديدا فاللغات العالمية ككل – على الرغم من أهميتها – ليست ضرورية إلا بالدرجة التي تساعد فيها على استيعاب وتمثل أكبر قدر من المعارف والثقافات العالمية، وبحيث يجري ذلك في نهاية المطاف عبر ومن أجل تطوير اللغة الوطنية تحديدا فهو الهدف الأساس، على اختلاف الوسائل التي تقود إلى تحقيقه كهدف.

بهذا المعنى فقط يمكن التركيز على تعلم اللغات العالمية الحية بضمان التفاعل الإيجابي معها وبهذا المعنى أيضا يتحول المزيد من تعلم هذه اللغات والتواصل معها مكافئا لمزيد من خدمة اللغة الوطنية وتقويتها وتصليب عودها في وجه عواصف العصر الحالي – هذا العصر الذي اندمج فيه التقدم التكنولوجي مع التمركز العلمي – المعلوماتي الغربي مع العولمة الكاسحة للغة الإنجليزية بنموذجها الأمريكي.

3-2-1 حتمية التطوير اللغوي المعلوماتي

إن الوضع اللغوي في سياقه المعلوماتي هو الذي يمكن أن يزيد اللحمة الاجتماعية – اللغوية التي تجمع أبناء الوطن والأمة وفي مناخ كهذا يمكن صيانة اللغة القومية من الضياع أو الاندثار في ظل التحديات التكنولوجية المعلوماتية الحاضرة والمقبلة والحبلى بمخاطر ثقافية – لغوية نوعية ومن كافة الأنواع

.و يقتضي التطوير اللغوي المعلوماتي للعربية العمل على اقتصاد المجهود اللغوي قدر المستطاع والوصول إلى النتيجة الفكرية والهدف الثقافي بأقل جهد لغوي، وهذا ما يعني الاعتماد على لغة عربية سليمة ومعافاة ومعاصرة ومتماسكة ومركزية غير مشتتة في وقت واحد أي بالاعتماد على لغة عربية حديثة ومتطورة تستطيع الحفاظ على أصالتها واستقلاليتها بدعم من التواصل الإيجابي مع العصر ولغاته وثقافاته الكبرى.

النموذج الصيني مثال الصين ذو أهمية حقيقية للبلدان النامية إجمالا والعربية بصورة خاصة، لا سيما وان الصين بعكس اليابان لا تنتمي تماما إلى صف البلدان المتطورة صناعيا بل هي قريبة من جهة للعالم المتقدم كدولة عظمى وشبيهة تنمويا من جهة أخرى بدول العالم الثالث، وهي في الحالات جميعا بتراثها وماضيها وثقافتها العريقة تاريخيا أشبه ما تكون في وضعها بالعالم العربي حاليا وكانت قد بذلت جهودا هائلة لتقييس ونشر لغة

واحدة للدولة بدءا من العام 1911 وأعطت هذه الجهود نتائجها الكبيرة وجرى اختتام مرحلة معينة من التخطيط اللغوي المرتبط باللغة الصينية وأخذت الصين استعدادها للمرحلة التالية التي تتجسد في ضمان وإنجاح تفاعل اللغة الصينية مع اللغات الغربية إجمالا واللغة الإنجليزية بصورة خاصة من غير أن يقتلعها هذا التفاعل من جذورها إذا استخدمنا بعض كلمات ومصطلحات متنوري الهند الحديثة.(1)

بذاك فإن الصين والدول العربية التي تطمح إلى مزيد من التحديث تحتاج في ظروفنا الحالية وبالدرجة الأولى إلى الاستقلال معلوميا ومعلوماتيا أي السعي إلى عدم الاعتماد على البلدان الأكثر تطورا في مجال تحصيل المعلومات في المحصلة النهائية بل تحصيل وإدارة المعلومات ذاتيا وبصورة مستقلة وذلك في ظل وجود إدارة معلوماتية متطورة وكوادر علمية تقنية ومعلوماتيين من الطراز المؤهل معرفيا ولغويا.

ومن ثم فإن ما يساعد كثيرا على الاستقلال المعلومي والإدارة المعلوماتية الذاتية - في ظروف العالم العربي الحالية هو تحديث وتطوير العربية لسانيا أي باستخدام اللسانيات الحديثة وحاسوبيا أي بالتحام العربية مع المعلوماتية ولن يغني عن هذه المهمة الجليلة الاكتفاء بتعلم ونشر اللغة الإنجليزية(الأمريكانية)(*).

3-1 الواقع الرقمي العربي

ان مفهوم الحكومة الالكترونية في البيئة العربية مفهوم تحيطه الضبابية ، عوضا عن انه ليس ثمة تصور شمولي لاحوال انجاز الخطط التقنية والتأهيلية والقانونية المقترحة التي تم المباشرة بها لتوفير متطلبات اطلاق هذه المبادرة من حيث الاصل ، وسواء كنا نتحدث عن بيئة العالم الواقعي ام بيئة الانترنت الافتراضية ، فان اية حكومة تسعى لان تحقق فعالية عالية في تقديم خدماتها للجمهور وتحقق فعالية في تبادل النشاط بين دوائرها ومؤسساتها ، وقد وصف القطاع الحكومي دوما بالبيروقراطية اشارة الى بطء الانجاز واحيانا كثيرة الى تعقيده دون مبرر و اذا ما اردنا الوقوف على الواقع العربي في ميدان بناء الحكومات الالكترونية ، فاننا نشير الى ان الجهد الاميز تمثل بتجربة دولة الامارات العربية

1-نفس المرجع السابق ص45

*-American English

بالرغم من عدم اكتمال عقد الحكومة الالكترونية الا ان تهيئة الواقع التقني والمهاري لمؤسسات الدولة تحقق على نحو كبير بحيث يبدو ان التجربة برمتها تتحرك ضمن رؤية استراتيجية واضحة ، ويمكن الاطلاع على احدث المعالجات لما انجز من نشاطات في ميدان بناء الحكومة الالكترونية في الامارات على العديد من مواقع الانترنت الخاصة بالمؤسسات الاماراتية.

1-3-1 المضاميـــــــــــن القانونيــــــــة:

مع سهولة الوصول إلى المعلومات من خلال طرق الاتصال السريعة، تنشأ الحاجة إلى تعديل المفاهيم القانونية التقليدية لمواءمة متطلبات التقنية الإلكترونية، فإلى جانب إلغاء القيود في قطاعي الاتصالات وإنتاج الوسائل السمعية – البصرية فإن الأمر يحتاج إلى وسائل قانونية جديدة، حتى تنتشر التوجيهات والقواعد التنفيذية وإجراءات التحكيم عبر المجتمعات كافة، فتحل محل احتكار الدولة أو تخفف منه.كما سوف يشهد القانون الدولي العام والخاص تطورا كبيرا مع تزايد حالات اللجوء إلى القانون الدولي للتعامل مع النزاعات الجديدة.وبصفة عامة سوف تدرك المنظمات الدولية ضرورة توسيع نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لإدراج حقوق المواطن والمجتمع في الاتصال، مما يعد إنصافا في رأي جان دارسي jean d'arcy حيث أن ضمان أمن المعلومات على نحو فعال هو السبيل الوحيد أمام الأفراد والمنظمات للاستفادة من البنية التحتية للمعلومات استفادة كاملة.

أما أهم الإجراءات وأشدها حساسية فهو السعي للتوصل إلى آليات جديدة لمكافحة السرقات الأدبية وتوفير الحماية الملائمة لحقوق النشر الفكرية.وتمثل الأزمة التي نشبت بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول حقوق النشر دليلا كافيا على مدى حساسية هذا الموضوع وآثاره المحتملة على الحوار بين الشمال والجنوب.ومن الواجب أن تؤكد المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية كالمنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية أن الإطار الذي يحمي حقوق الملكية الفكرية يوفر الضمانات المناسبة لأصحاب الحقوق للاستفادة من الوسائل القانونية والفنية للسيطرة على استخدام ملكيتهم عبر إطار البنية التحتية للمعلومات الدولية.ويقال إن منطقة جنوب شرق آسيا تمثل 70% من السوق العالمية للمنتجات المقلدة،

وإن حوض البحر المتوسط يمثل النسبة الباقية وهي 30% والخطورة في هذا الأمر ذات شقين كما تراها منظمة اليونسكو:

أولا: يجب حماية حقوق النشر وفي الوقت ذاته السماح لعامة الأفراد بالوصول إلى عناصر الملكية الفكرية.

ثانيا: من المناسب التوفيق بين مصالح مصدري حقوق التأليف أي الدول الصناعية ومستورديها أي الدول العربية وسوف يكون من الضروري وضع المصالح المختلفة في الاعتبار عند مراجعة التشريعات الخاصة بالإبداع والنشر والإنتاج والتوزيع في مجال وثائق الوسائط المتعددة.وهكذا فإن الجهل بهذه الحقوق في العالم العربي قد يؤدي إلى مزيد من عرقلة جهود التطوير التعليمي والثقافي، الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لتوعية العامة بشان حقوق النشر وإعلامهم بالمضامين القانونية لطريق المعلومات السريعة.

2-3-1 حجية التعاقد الإلكتروني

الحكومات الإلكترونية مثابة فضاءات حرة لوسائل الإعلام والشركات، هذا من دون إغفال الترويج بالحملات الإعلامية للتوعية بين المؤسسات الخاصة لصناعة التكنولوجيا والأخذ بعين الاعتبار دور الجامعات والمعاهد لتعميم هذا التقدم وإعداد الكوادر البشرية المهيأة من خلال برامج معنية والتوعية العامة وتوفير الاتصالات وخدماتها بيسر وسهولة وتخفيض أسعار التكلفة لتصبح في متناول الجميع والقضاء على الاحتكارات الخاصة وتكاتف القطاعات والشركات.

ومن وجهة نظر (مايكل دل) فان احد اهم الاجزاء في معادلة الحكومة الالكترونية هو ذلك المتعلق بعمليات الشراء والتزويد . وهو الجزء الذي تظهر فيه الفائدة الحقيقة لاستخدام الانترنت في عمليات الشراء من حيث زيادة كفاءة وفعالية عمل الحكومات اضافة الى تحسين علاقة العمل بين المؤسسات الحكومية المختلفة والافراد الذين يعملون ضمن هذا المجتمع ويستفيدون من الخدمة الحكومية والمكتوبة ، وتسليم الاصول والحصول على مستندات رسمية .. الخ من الوقائع التي تجعل علاقة المواطن بالموظف الحكومي لا يحكمها

غير الورق والكتابة ، وليس اي ورق وانما في الغالب نماذج حكومية وليست اية كتابة وانما في الغالب كتابة موثقة ضمن مفهوم المستندات الرسمية المقرر قانونا .

إشكالات الرسوم وثمة إشكاليات في ميدان انظمة الرسوم والطوابع وعمليات استيفائه- .وثمة مشكلات تتصل باجراءت العطاءات الحكومية وشرائطها الشكلية واشكالات تتصل بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون للدفع(القيدي – نسبة للقيد) كبديل عن الدفع النقدي . وثمة اشكالات في ميدان حماية امن المراسلات الالكترونية في ظل غياب استراتيجيات امن شمولية في بيئة المؤسسات العربية سواء في القطاعين العام او الخاص .

ومن جديد يطفو على السطح التساؤل حول حجية التعاقد الالكتروني وحجية الاثبات بالوسائل الالكترونية . وثمة خشية من ان يكون التكامل الرقمي على حساب السرية وعلى حساب الخصوصية وحريات الافراد وفي ظل غياب قواعد المساءلة الجنائية على العبث بالكمبيوتر والشبكات واساءة استخدامها وعلى الانشطة الجرمية المرتكبة بواسطتها ثمة خشية على امن التعامل سواء فيما بين المؤسسات الحكومية او بينها وبين الجمهور .

التحديات القانونية في بيئة الاعمال الالكترونية ، ولكن ايراد ما تقدم كان القصد منه ادراك ان الحكومة الالكترونية تتطلب الوقوف على كافة تشريعات النظام القانوني القائم وهي لا تحتمل ان يشرع لها بقالب تشريعي جاهز قد يكون مناسبا في بيئة مغايرة وغير مناسب في البيئة المحلية .

ان النظام القانوني للحكومة الالكترونية يستدعى المسح التشريعي لركائز النظام القانوني العربي في ميدان الادارة الحكومية والتعاقدات الحكومية ، وهي دراسة ينوء بحملها المقام ، ولا تتسع المساحة المقدرة لهذا الكتاب – بوصفه مدخلا للموسوعة – لاستعراض نتائج التحليل القانوني وحكم المشكلات المثارة في البيئة العربية متصلا بهذا الموضوع ، لهذا فان موضع البحث التفصيلي للاطار القانوني للحكومة الالكترونية سيكون الكتاب الرابع من هذه الموسوعة الذي سيتضمن نماذج للمشكلات واتجاهات الحلول في القانون ولدى القضاء المقارن .

واذا ما ربطنا التحدي القانوني بعناصر النجاح في بناء الحكومة الالكترونية، فان العناصر الحاسمة لضمان بناء حكومة الكترونية حقيقة وفاعلة بوضع خطة تنطوي على عناصر النجاح

وذلك بان تكون الرؤية واضحة ، وان تحدد الاهداف على نحو قابل للتطبيق ، وان تخضع كافة المراحل للاشراف القيادي والمتابعة وان تحفز الخطة فرص المشاركة ولاستثمار . وان تعامل كافة المراحل بالواقعية والشفافية ، وان تعتمد استراتيجية المراجعة لما انجز وما تبقى دون انجاز واستراتيجية التحليل اللاحق حتى نضمن توفر عنصر التطور المطلوب في مثل هذا المشروع .

1-الملحق 10/

المطلب الثاني السبل العربية لتجسير الفجوة الرقمية

1-1 النـــــدوة السنويـــــــة " العرب وتحديـــــات المستقبـــل"

الندوة التي أقامتها جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب بدمشق في 02 سبتمبر 2002 والتي شارك فيها نخبة من الباحثين المتخصصين في مجالات متعددة(1)، حيث شملت مجموعة من التحديات السياسية " مستقبل الدولة القطرية"و الاقتصادية " الأمن الغذائي العربي".و الثقافية الفكرية و الاجتماعية والأخلاقية و خاصة العلمية والتقنية.

ما يمكن استخلاصه من نتائج عبر اشغال هذه الندوة

- لن يتأتى أي تقدم عربي علمي أو اقتصادي عبر أي مشروع نهضوي تحرري تحريري حتى لأكبر الأقطار العربية كثافة ومساحة إلا بطاقة الأمة كلها لكي يشكل قوة قادرة على إنجاز أي شيء ملموس في أي من المجالات الحيوية.

- من مكامن هلاك الأمة العربية الانغماس في القطرية والمصالح الذاتية والمخرج الوحيد هو تحقيق الحلم الوحدوي على أرضية الفكر القومي والهوية القومية و المشروع القومي، تجعل العرب قادرين على حماية وجودهم ومصالحهم وعلى التواصل مع الآخرين في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياسة والاجتماع.بحيث يصبح هذا الحلم مالكا للمشروعية وتتكون من خلاله الأرضية للأهداف المتعلقة بها عقول وأفئدة وإرادات وتعمل من أجلها قوى وأحزاب ومنظمات.

- الدعوة إلى العمل العربي المشترك بكل الصيغ الممكنة من أجل سوق عربية مشتركة والدفاع المشترك والأمن الغذائي والمالي والثقافي.

تعزيز مسلمة أرض الثقافة والفكر والعمل العربي المنطلقة كلها من الوجدان والمصير المشترك سواء في العمل السياسي أو الثقافي وسبل أدائهما بما يشكل رافعة حيوية

1- فتح باب الديمقراطية يفتح معه قبر الدولة القطرية -http://www.ahram.org.11:30-02/11/2005-p1 10ko

وجدية للوضع العربي مستقبلا كما شكلتها في السابق على طريقة الوعي والتحرير والنهضة، ولن يكون ذلك إلا وفق خطة وبرنامج يرميان إلى استعادة الإرادة وامتلاك القوة لتحرير الأرض المحتلة وعلى رأسها فلسطين.

- تشخيص نظام حكم عربي يحافظ في الوقت نفسه على الوحدة الثقافية والعقائدية والحضارية و السياسية ضمن مفهوم الدولة العصرية الحديثة مع صيانة التراث الشعبي النبيل.

- التربية الصالحة لا تستورد، إذ لابد من إعداد هذه التربية وذلك باستبعاد مظاهر الاستلاب تجاه الغرب وأخذ النتائج والثمرات والإعراض عن المبادئ والأسس التي تتوقف عليها عملية الانبطاح.

- على النظام العربي التعليمي أن يعمل على تعزيز الهوية العربية والانتماء القومي تجاه السيل العارم من التيارات الفكرية المتصارعة على خريطة العالم.مع تضافر الجهود على الساحة العربية لإيجاد برامج بديلة تبث عبر القنوات الفضائية، برامج تؤكد الهوية الثقافية العربية في جميع مناهج العملية التربوية وتعزيز القيم الروحية المستقاة من تراث أمتنا.

- التصدي للآثار السلبية للبرامج المثبتة الزاخرة بالتيارات المادية والتحديات والتناقضات التي تهدد الأمة العربية والإسلامية والمجتمع الإنساني بأسره، ولن يتأتى ذلك إلا بالحرص على تعزيز القيم الروحية والمثل الأخلاقية وتمجيد العمل.

- الانقسام الرقمي على صلة وثيقة بالفجوات والانقسامات التقليدية الحضارية والاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والعلمية والتقنية والإعلامية.وهذا ما يضع الإنسان العربي أمام تحديات تزداد ضراوة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي وثورة المعلوماتية وصراع القيم وغياب لغة الحوار الحضاري في ظل العولمة الجديدة والهجمة الصهيونية العالمية وإغراء الشباب العربي وإفساد قيمه وتهديم شخصيته عبر قنوات التيارات المعادية متعددة الأغراض.

- إقصاء الأمية الرقمية " الحاسوبية- الشبكية " والتركيز على التعليم والتدريب والتأهيل رقميا وإنشاء البنى التحتية الداعمة لتضييق وإقصاء الهوة الرقمية والمعرفية

إجمالا كذلك داخليا لتجاوز حاجز النخب الإلكترونية والمعلوماتية وتطوير الكمبيوتر الشعبي (*).

2-1 المعرض الإقليمـــــــــــي حول الحكومـــــــــة الإلكترونيـــــــــة:

معرض احتضنته مدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة بين 22 و25 نوفمبر 2004، (1)وبحث في نماذج الدخول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الرقمية التي تسعى العديد من المنظمات اليوم إلى ترسيخها كمعاملات نظرا لما تتميز به من سرعة وتنظيم.ومن هذه الزاوية كانت عملية التحويل الإلكتروني للمنظمات والمؤسسات ضرورة حتمية في ضوء التحول السريع إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، وما تتطلبه المنافسة الدولية من حساسية الاهتمام بالتحويل الإلكتروني للبيانات دعما للقرارات واستفادة من الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي.لذلك تم استعراض خصائص المنظمة الرقمية واتجاهات المديرية نحو الفجوة الحالية في تكنولوجيا المعلومات و أهم النماذج البديلة للتحويل الرقمي الكفيلة بسد الفجوة الرقمية في الحكومات(**) بفضل دراسات تحليلية للنظم كخطوة أولى أساسية للتطبيقات المنظومية لتكنولوجيا المعلومات و التي استظهرت في نقطتين.

-طرح عينة عن رؤية المديرين حول أساليب سد الفجوة الرقمية .

-تقديم نماذج التحول الرقمي البديلة.

رؤية المديرين حول سد الفجوة الرقميـــــــة:

هذه الرؤية عبارة عن دراسة تحليلية عن طريق استطلاع آراء المديرين حول أساليب سد الهوة الرقمية في الحكومة، والجدول التالي الموالي يعبر عن اهتمامات المديرين بالأساليب البديلة بالنسبة المئوية.و لقد تركزت الاتجاهات المعتبرة للتحويل من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي حول إصلاح وتفادي الإجراءات التالية :

1- الاهتمام بالحاسبات دون البرمجيات

2-التطبيق الجزئي لتكنولوجيا المعلومات.

3-التحويل الرقمي لبعض الوظائف دون غيرها.

----

*- كما في الهند الذي يرتكز على التفاعل الصوتي ويلائم شبه الأميين.

1http://www.drfarcedelnaggar- Regional symposium one-gouvernement

**تقدم بالبحث حول نماذج التحول إلى الحكومة الإلكترونية الأستاذ الدكتور فريد النجار المختص بإدارة أعمال ونظم المعلومات واستشاري في التدريب والتطوير في المجال.

4-الاهتمام بالتحويل الرقمي لبعض المستويات التنظيمية دون غيرها(*)

.5-التحويل الرقمي الجزئي لبعض الإدارات دون الأخرى.

6-استخدام أحد آليات تكنولوجيا المعلومات مثل التجارة الإلكترونية، دون الاهتمام بالمدفوعات أو التوقيع الإلكتروني.

7-تقادم البرمجيات.

8 - تقادم الحاسبات.

9-عدم الربط بين البرمجيات الخاصة ببحوث العمليات من جهة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى

10-عدم تدريب المديرين على استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات.

11-عدم استخدام نظم المعلومات في حل المشكلات واتخاذ القرارات.

13-عدم المعرفة الكاملة بالتقدم المستمر في تكنولوجيا الحاسبات والمعلومات والاتصالات لدى العديد من المديرين.

15--عدم الاهتمام بإنشاء قاعدة بيانات لكل أطراف منظومة الأعمال مع المنافسين والموردين والمشترين والعاملين. –

----

*ESS or TPS

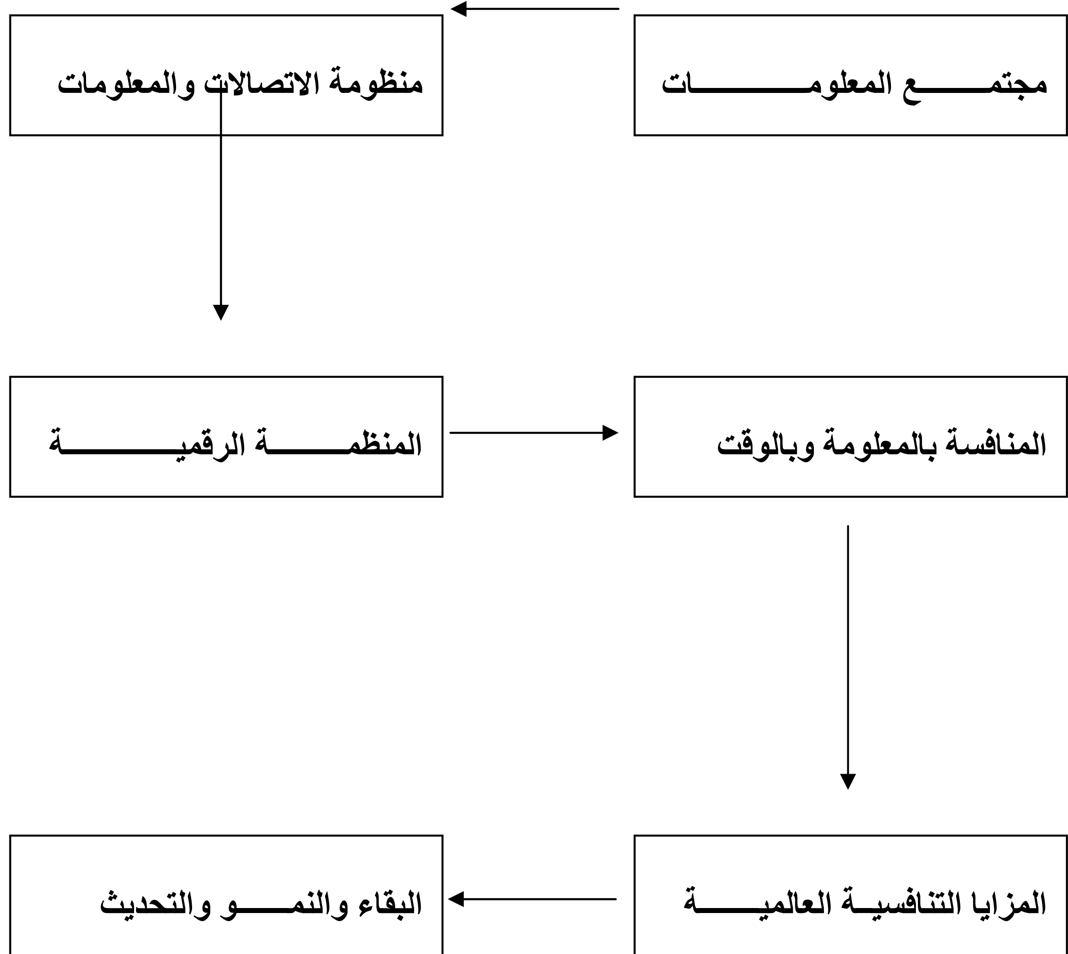
رؤية المديرين للأساليب البديلة حول سد الفجوة الرقميـــــة(*)

الأساليـــــــــب البديلـــــــــة	الأهمية %	الأساليـــــــــب البديلـــــــــة	الأهمية %
التشغيل الأمثـــل للمؤسســــــات	35	تحويل العمليات الداخلية والخارجية إلى الإنترنيت	18
التنسيق المستمر الأفقي والرأســـي	15	توحيد وتنميط التكنولوجيا المطلوبة في المؤسسة	7
اللامركزية في القــــــرارات	10	تمكين العاملين وبناء فرق عمل	8
التنظيم المصفوف وأقل هيكلية	12	اعتبار المعرفة أحد أصول الرأسمالية	5
المعلومات الفورية لدعم القرارات	18	المنافسة بالوقت والتوقيت	17
استخدام الشبكات	20	بناء الشبكة الرقمية للأعمال والعلاقات	18
تطبيق الإدارة للمعرفة	10	الإدارة الرقمية لأصول المؤسسة	15
إتمام العمليات بالشبكات الرقمية التي تغطي كل مؤسسة	16	التعامل مع الملفات الفورية والمواقع الرقمية	17
الاهتمام بالجدارات وحقوق الملكية الفكرية	5	التحويل الإلكتروني للملفات	12
إتمام العمليات بالقرارات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات	16	الاشتراك في تبادل المعلومات محليا وعالميا	6

----

*- جدول مأخوذ عن رؤية المديرين في المعرض الإقليمي للحكومة الإلكترونية 2004.

مخطط نمـــاذج التحــول من الحكومـــة التقليدية إلى الحكومة الرقمية :(*)



(*)- مخطط منقول عن فعاليات المعرض الإقليمي للحكومة الإلكترونية 2004.

-- 15 أنموذجـــا للتحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الرقمية:(*)

وهي نماذج تعبر عن آليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الساعية من خلال العديد من المنظمات والمؤسسات في الأمصار العربية إلى اقتنائها بل وإدراجها وتطبيقها في مناخ عملها وتعاملها عن طريق مداخل وأنماط عديدة كل منها حسب طبيعة ونشاط وصنف عمل المؤسسة أو المنظمة.لذلك فإن التحويل الرقمي لهذه المؤسسات أخذ صيغ منظومة ذات فلسفة واضحة وإستراتيجية محددة المعالم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التحويل التدريجي من ضمن مبادئه:

- الاهتمام بالحاسبات الإلكترونية مع تحديد متوازي للبرمجيات المناسبة لها على حد سواء الجاهزة منها أو المفصلة.

- الاهتمام بالشبكات الدولية دون إغفال دور الشبكات المحلية والاقتصادية.

- الاهتمام بإنشاء قاعدة بيانات لكل محور تنظيمي كالعاملين والمستفيدين والمنافسين والمديرين والموردين والموزعين.

- الاهتمام بإنشاء نظم معلومات متكاملة للأنشطة الوظائفية والمستويات التنظيمية المختارة من قبل المنظمات المعنية.

أحصى البحث 15 نموذجا في مختلف نشاطات المؤسسة تشير إلى ضرورة التحويل الإلكتروني للمنظمات في ضوء التحول السريع إلى طور مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات

النموذج الفنـــــي

ينجح هذا النموذج و يستخدم في بعض التطبيقات مثل الإنترنيت والشبكات والنماذج الكمية بحكم تركيزه على المتغيرات الفنية فقط المتعلقة بالاستخدامات في بحوث العمليات وعلوم التسيير والرقمية، بينما لايكترث للمتغيرات الإدارية والتنظيمية والإنسانية والسلوكية وهو غير ناجح في إعداد قاعدة البيانات وإدارة خدمة العملاء وبقية عناصر علوم المعلومات.

(*)- هذه النماذج قدمها في المعرض الإقليمي للحكومة الإلكترونية 2004 الأستاذ فريد النجار كعرض خاصا بالانتقال من الحكومة الكلاسيكية العادية إلى الحكومة الإلكترونية الحديثة في المعرض الإقليمي للحكومة الرقمية .

النموذج السلوكي:

يركز هذا النموذج على المتغيرات السلوكية بدرجة أكبر من المتغيرات الفنية سيما في تفصيل البرامج و ما لوحظ عنه أنه يدعم مصالح شركاء التنمية في المشروعات بحكم تأكيده على المتغيرات الوصفية لذلك فهو غير معني بالتحديث الفني المطلوب في الحاسبات والبرمجيات والشبكات..

النموذج الفني الاجتماعي:

قد يصعب في هذا النموذج مما هو ملاحظ عليه بناء شبكات خارجية بما أن سر قوته يكمن في تفعيله للحاسبات وقاعدة البيانات والاتصالات وهو بذلك يهتم بالتفاعل بين المتغيرات الفنية الحاسبات والبرامج والمتغيرات السلوكية والتنظيمية (مراكز دعم القرارات) كما أنه لا يركز على المتغيرات البينية ولا يحقق الأمثلية في النتائج و لايهتم بأطر المنظومة.

نموذج المشاركة في المعلومات:

على الرغم من أنه غير متكامل إلا أنه يدعم القرارات الخاصة بالإدارة العليا وقليل الكلفة علاوة أنه يعتمد طريقة الاشتراك في الشبكات المعلوماتية المحلية في التحويل إلى الطرق الإلكترونية لمدة معينة إلى غاية الانتهاء من التحويل.

نموذج تحليل القوى التنافسية:

النقطة الحاسمة في هذا النموذج أنه يعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الأساليب المنافسة ولا حدود في الميزانية اللازمة للتحويل الإلكتروني.ومع اهتمامه بالكليات دون التفاصيل إلا أنه يعتمد كذلك التحليل الرباعي للتخطيط الإستراتيجي ومما يقال عنه أيضا أنه يساعد على تحسين القدرات التنافسية للمنظمة الإلكترونية من خلال شبكات الإنترنيت والإنترانيت.

نموذج إدارة الأموال الرقمية:

يحظى هذا النموذج بفرص تخزين واسترجاع المعلومات بدرجات عالية مع العلم أن تكلفة التحويل الإلكتروني به عالية وكذا عدم اختصاصه بعملية بناء كوادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما أن المنظمة فيه ليست في حاجة إلى فريق مختص في هذه التكنولوجيا بما

انه يوفر خدمات فورية سريعة مقدمة من طرف شركات المعلومات والاتصالات بغرض التحويل الإلكتروني.

نموذج التحويل التدريجي:

يعاني بعض من مشكلات تقادم الحاسبات والبرمجيات، إلا أنه يناسب إدارة المشروعات بدرجة أكبر من المنظمات أو العملية المسماة المشروعات الإلكترونية(*) حيث يتم التحويل في مراحل في ضوء المركز المالي وحجم الأعمال وحسب حجم المشروعات وسلسلة قاعدة البيانات.

نموذج التحويل الإستراتيجي:

مركز قوة هذا النموذج تتمحور حول المنافسات بالوقت الذي هي أحد مقومات النجاح والتفوق على الرغم من ارتفاع تكلفة تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يعتمد على التشغيل الأمثل لمواردها بالإضافة إلى تقنيات أخرى مثل تقنية المسار التحليلي على الخط، لذلك فهذا النموذج يفترض أن المعلومات والاتصالات مثابة أصول رأسمالية بحيث وفق قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتحدد مركز المنظمة في القطاع أو ما تنتمي إليه من نشاط.

نموذج التحويل الديناميكي:

يمتاز هذا النمط بالسرعة في تبني تقنية ال"آي.سي.تس"(**) لذلك فهو انسب المنظمات سريعة الاقتناء لتكنولوجيا المعلومات كما يستخدم تقنية المحاضرة عبر الشاشة.ويشتهر بارتفاع التكلفة للدخول من "آي.سي.تس" لآخر وعلى الرغم من أنه يركز على الحاضر أكثر من المستقبل إلا أنه ينشد درجات التفاعل السريع للتحول إلى المنظمة الرقمية من المتغيرات البيئية وإدارة التغيير.

نموذج التطوير التنظيمي:

يحتاج هذا النموذج إلى وجود استشاري معلومات يقوم بالتشخيص الدقيق لمشكلة المعلومات والتعاون في التحويل الإلكتروني مع وكلاء التغيير داخل المنظمة لذلك فهو يعتمد على التعلم ومحو الأمية الحاسوبية بالمؤسسة ومن ثم يتم التغيير وفق درجات التعلم العضوي

----

*e-project

**- وهي الاختصار الإنجليزي لجملة تكنولوجيا المعلومات والاتصالاتICT

وليس بفرض حلول ميكانيكية جامدة.وعلى الرغم من أن فرض الحلول المعلوماتية يؤدي أحيانا إلى فرض الحلول التي يراها محلل النظم دون واقعية المنظمة ما يدفع إلى ارتفاع معدلات الفقر، إلا أن فرص النجاح قائمة على وجود وكيل تغيير مع خبير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نموذج الأمثلية:

نقطة قوته قائمة على تحقيق أفضل النتائج مع ضغط التكلفة وتحسين النتائج إذ يعتمد أسلوب المحاكاة وتصميم التجارب والاختبارات المعملية المسبقة قبل التحويل الإلكتروني مع أنه يصعب أحيانا تطبيقه نظرا لترك بعض المتغيرات التنظيمية خارج إطار التطبيق مع ذلك فهو يحتاج إلى فرق بحوث العمليات وخبراء بناء النماذج لاقتراح خطة مثالية للتحويل الرقمي.

نموذج التكلفة والعائد:

قد يصعب فيه أحيانا قياس العائد الإجمالي الخاص بالمعلومات والاتصالات ومجتمع المعرفة ومما هو ملاحظ عليه أيضا أنه من غير المتيسر أحيانا التحويل الكمي لكل من المكاسب والتكاليف للعناصر الوصفية والتنظيمية لكن بفضله يمكن مقارنة التكلفة والمكاسب وذلك لكل المتغيرات الاقتصادية والإنسانية والتنظيمية والاجتماعية حيث يقترن قرار التحويل

الإلكتروني للمنظمات يربط ومقارنة التكلفة بالمكاسب.

نموذج التحويل المتكامل:

من النقاط الأساسية فيه ضرورة الحاجة للتدريب المكثف لنجاح التحويل الإلكتروني للمنظمة على الرغم من ارتفاع التكلفة وقلة الخبرة الداخلية، وهو يحقق التحويل في كل المستويات التنظيمية(*) وجميع الوظائف الإلكترونية (الاقتصاد المالية التسيير . .) (**) وتكمن قوة هذا النمط في التكامل والتنسيق بين علوم المعلومات والأنشطة الخاصة بالمنظمة الرقمية (التخزين، التجديد).

نموذج المشاركة في" الآي. سي. تي":

يضمن هذا النموذج توفير التحديث المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغض النظر

عن التكلفة الباهظة للتحويل الإلكتروني وعدم بناء طاقة تكنولوجية داخلية وغياب أصول معلومات والاتصالات داخل المنظمة، بحيث يتم الاشتراك الكامل من خلال الشبكات في خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تقدمها شركات متخصصة عن طريق عقود طويلة المدى وباستمرار.

المعرض الإقليمــي حول الحكومــة الإلكترونية

3-1 **النــدوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي :**

اندرج هذا السعي ضمن الندوات واللقاءات التي عكفت مجموعة كبيرة من الدول العربية على تنظيمها دوريا، وانعقدت هذه الندوة بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية من 4 إلى 7 أفريل 2004.

أدرجت الفجوة الرقمية في هذه الندوة كنقطة حاسمة لابد من دراستها ومنها تم التطرق إلى اقتصاد الاتصالات والمعلوماتية، وقضايا التنمية.وسلط الضوء أيضا على مؤشرات الاتصال والمعلوماتية في العالم العربي وما تم مناقشة بصفة خاصة في القمة العالمية الأولى لمجتمع المعلومات المنعقدة بجنيف سنة 2003 كأساس دراسي لمعرفة عمق الفجوة.

1-1 مناقشة التقنية بين من يملك ومن لا يملك:

انصبت أشغال الندوة على التقنية من حيث خدمتها أو هدمها لاقتصاديات بعض البلدان دون الأخرى.فهي في بعض الدول.الموصوفة بالمتطورة نعمة تستخدم لحل المشكلات ومن ثم تنشأ قاعدة " الحاجة أم الاختراع"، بينما هي في بلدان أخرى المتخلفة أو السائرة في طريق النمو أو حتى النامية تخلق مشاكل جديدة وهو ما وصلت إليه المناقشات في هذا الجانب على أن " التقنية نعمة لمن يمتلكها . . . ولكنها قد تكون نقمة على من يفتقدها".

.المشاكل التي قد تظهر أحيانا حتى في البلدان المتطورة مثل مأزق بوق 2000، القرصنة،

----

*KWS-TPS-DSS-MPS-ESS-

**e-commerce.E-operation.e-finance.e-managment.e-HRM.e-SC

الفيروسات (المفتعلة بصفة خاصة) ولكن وصلت إلى نتيجة مفادها أن التقنية غالبا ما تكون قادرة على حل مشاكلها عن طريق تطوير التقنيات الجديدة أو البديلة (الاتصالات والمعلومات مثلا) وتطبيقها بأمان في الوطن العربي سيما وأن الحضارة والحياة البشرية ترزحان تحت تأثير التقنية الناجمة عن الاختراعات الستة الأكثر تأثيرا في الحياة المعاصرة وهي :

- العجلة قبل آلاف السنين.
- الكتابة التي أول ما ظهرت في العراق قبل 5000 سنة.
- المطبعة منذ خمسة قرون.
- الهاتف منذ 128 عاما
- التلفزيون منذ 75 عاما.
- الحاسوب الشخصي والإنترنيت منذ 75 عاما.

ولقد صنفت الندوة خمس منها لنقل المعرفة والمعلومات وثلاث إلكترونية تتعلق بالاتصالات والمعلومات.ومما زاد من شرخ هذه الهوة الرقمية هو نمو الوثائق الإلكترونية مقابل المطبوعة.

2-1 القطاعات الإنتاجيـــــــــــة في مجتمع المعلومـــــات:

لم يقتصر هذا التحول على الوثائق بل تعداه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد بحيث يشهد القطاع الزراعي نمو مساهمة سلبي يقل عن 10% من الإجمالي العالمي، وكذا القطاع الصناعي بنمو مساهمة سلبي يقل عن 20% من الإجمالي العالمي ، وتعداه إلى ميدان معالجة المواد أمام قطاع الخدمات يسجل نمو مساهمة إيجابي يفوق 30% من الإجمالي العالمي.وحتى قطاع اقتصاد المعلوماتية ومعالجة المعلومات الذي يشمل الاتصالات والمعلومات الذي تصدر القائمة بنمو مساهمة لإيجابي يجتاز حدود نسبة 40% من الإجمالي العالمي.

المخطط اللاحق يوضح مكونات اقتصاد الاتصالات والمعلومات لسنة 2002 حيث قطاع الخدمات يستحوذ على حصة الأسد من السوق العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بينما تراجعت خدمات البرمجيات إلى 31% وخدمات التجهيزات (الحواسيب) إلى 30% .

ركزت الندوة في ثناياها على قضايا التنمية في الوطن العربي التي تحفزها الاتصالات والمعلومات ولقد نصت على مجموعة من الطرائق لا بد من إتباعها والمزاوجة بينها لتحقيق هذه التنمية من التعليم والصحة.وتقديم الخدمات الأساسية والتمكين والمشاركة و تعزيز الشفافية والمحاسبة و زيادة الفعالية و الوظائف الجديدة والنمو الاقتصادي.

3-1 مؤشـــرات الاتصال والمعلومات في العالـــــــم العربي:

حقيقة واقع العالم العربي على امتداده الجغرافي إذ.يمتد من المغرب وموريتانيا في أقصى الغرب حيث توقيت غرينتش – 15 إلى عمان في أقصى الشرق حيث توقيت غرينتش +4.وحيث 6 منها أقل نموا وهي جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن و2 منها تحت الاحتلال فلسطين والعراق وثالثة في حالة فوضى الصومال. ونموه الديمغرافي (250 مليون فرد، 14،5مليون كلم^2، 22 دولة في آسيا وإفريقيا) وحسب المؤشرات المسجلة سنة 2002 للمعلوماتية في الوطن العربي حسبما هو موضح في الرسم البياني تدل على أن هناك تناقص تنازلي من اكتساب أجهزة الراديو 86 مليون جهاز ما يعادل 29 جهاز لكل 100 شخص، إلى أجهزة التلفاز 67 مليون جهاز ما يساوي 23 جهاز لكل 100 شخص، إلى الصحف اليومية من مجموع 8،7 مليون صحيفة صادرة توزع بـ 3،2 صحيفة على 100 شخص وأخيرا نسبة استخدام الإنترنيت التي تحتل قمة الهرم المقلوب إذ بلغ استخدام العرب للإنترنيت سنة 2002 8 مليون استخدام موزع بنسبة 3 استخدامات لكل 100 شخص.(1)

4-1 الأهــــــــــــداف الإنمائيــــــــــة:

سطر المؤتمر في نهاية أشغاله مجموعة من الغايات والأهداف والمؤشرات للحد من خطورة الفجوة الرقمية:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
5- تحسين الصحة النفسانية.

6- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملاريا وغيرهما من الأمراض.

7- كفالة الاستدامة البيئية.

8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتم رصد ثلاث مؤشرات رئيسية لتحقيق ذلك:

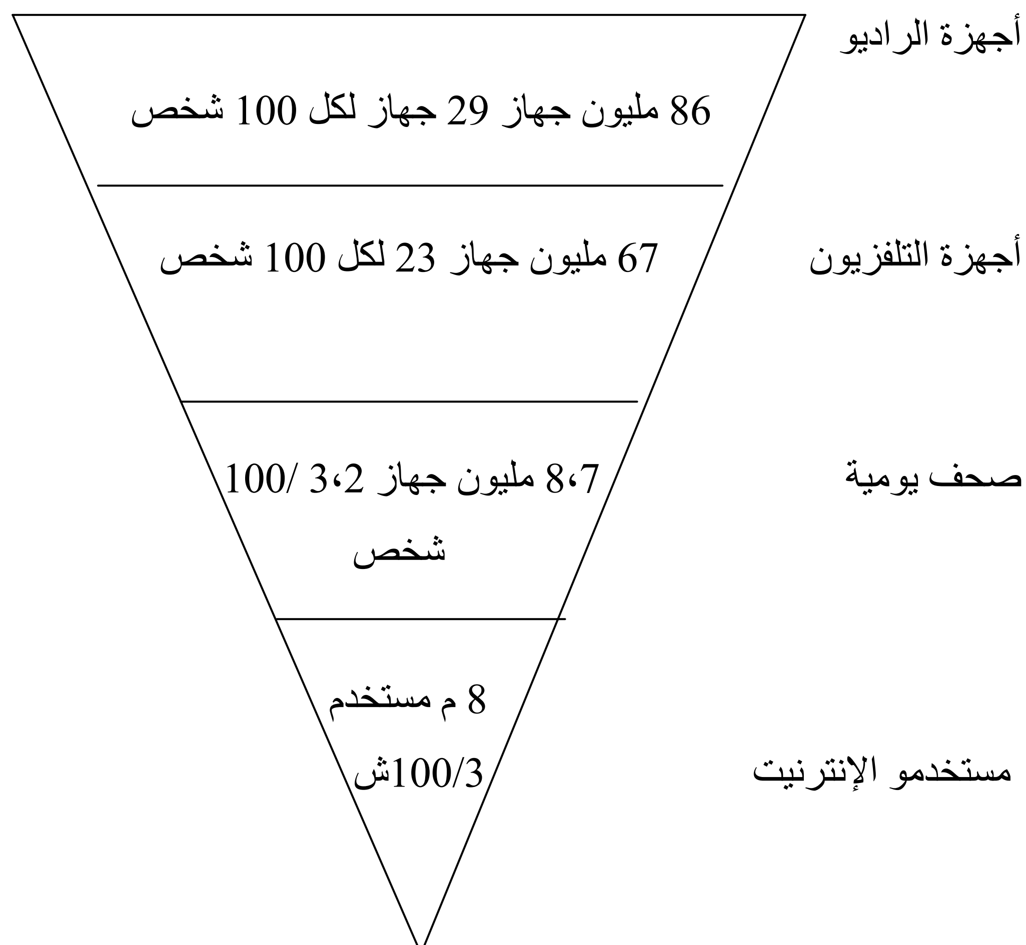
1- عدد خطوط الهاتف (الثابت والنقال) لكل 100 شخص.

2- عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 شخص.

3- عدد مستخدمي الإنترنيت لكل 100 شخص.

1- الاتصال في العالم العربي.p5- http://www.islamonline.net 20-10-2003 15:30.31ko

حالة الـــدول العربيـــة 2002 مؤشرات المعلوماتية السريـــعة :(*)



(*)- رسم بياني مترجم عن أشغال المؤتمر.

4-1 المؤتمـــر الإقليمـــــي للشـــرق الأدنــــى 2004:

في طبعته السابعة والعشرين في الدوحة بقطر من 13 إلى 17 مارس 2004 عقد هذا المؤتمر الإقليمي والذي اندرج في الإطار الإستراتيجي لسد الفجوة الرقمية في المناطق الريفية، و التي اتخذت مبادرة لبلورة برنامج إستراتيجي جديد بشأن " الفجوة الرقمية في الريف" للحد من النقص في الأمن الغذائي والحد من الفقر وهو الذي قامت من خلاله بتنسيق شراكة دولية لمعالجة هذه القضية الإنمائية الهامة بحيث قام البرنامج على: (1)

- بناء وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية لتسخير المعلومات والمعارف على نحو أكثر فعالية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية.

- الفجوة الرقمية في الريف لا تعنى فقط بتحسين البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل هي أيضا تمثل مشكلة متعددة الأوجه تتعلق بالتبادل غير الفعال للمعارف وإدارة محتوى المعلومات وعدم كفاية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية وهي مشكلة تزداد تفاقما بطبيعة الحال نتيجة النقص الحاد في الموارد المالية.

2-1 دوافـــــــــع المؤتمـــــــــر ونهجـــــــه:

حمل البرنامج أساسا على مبرر أن الفجوة الرقمية الريفية لا تعنى فحسب بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مشكلة متعددة الأوجه تتعلق بالتبادل غير الفعال للمعارف وإدارة محتوى المعلومات.وكذا الافتقار إلى الموارد البشرية والقدرات المؤسسية والحساسية لقضايا المشاركة. سيما و أن مشكل الفجوة الرقمية خاصة في الريف أخذ في التفاقم حتى لم يتمكن المستخدمون من التصدي للمشكلات المتعلقة بتبادل المعارف على نحو فعال.

العامل الحاسم للتبادل الذي تم استنباطه من خلال البرنامج يتمثل في تعبئة وتسخير المعارف والمعلومات التي لم يكن ممكنا من قبل الوصول إليها في صيغة رقمية تستقى من السياق المحلي أو تكيف تبعا له.لذا فإن إتباع نهج شراكة مبتكرة لتبادل المعارف في العديد من البلدان و توفير إمكانات الحصول على المحتوى الملائم كفيل بعض الشيء بالتلافي.و لن يكون ذلك عمليا إلا بإشراك ثلاث مجموعات عريضة معنية هي المجتمعات

1-المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى http://www.fao.org.14:00-20/08/2005-13.9ko-p5

1- والأسر الريفية. مزودو الخدمات الريفية في القطاعين العام والخاص اللذان يقدمان الخدمات الزراعية والمالية

وخدمات الاتصالات و صانعو السياسات ومستشاروهم.

3-1 قضايـــــــــــا المؤتمـــــــر:

القضايا المهمة لتحسين تأثير المعلومات والاتصالات سيما للفقراء في المناطق الريفية التي من شأنها توجيه البرنامج:

1- المحتوى المعلوماتي والمناهج المتبعة التي تتكيف مع الأوضاع المحلية.

2-التأسيس على الأنظمة المعلوماتية القائمة.

1-بناء وتعزيز القدرات الفنية للمؤسسات والأشخاص المعنيين بتوفير المعلومات فضلا عن بناء قدرات مستخدمي المعلومات للحصول على طائفة أوسع من المعلومات والاتصالات.

2-فرص الحصول على المعلومات والتمكين من ذلك لضمان الحصول عليها فعلا وتمكين الفقراء من ذلك وبخاصة النساء.

3-تعزيز الشراكات الجديدة أفقيا وعموديا بما يضمن إتاحة المعلومات لجميع المعنيين.

4-إتباع مناهج واقعية في التعامل مع التكنولوجيات اللازمة لدعم المعلومات والاتصالات لبناء نظم معلوماتية مستدامة من خلال تعزيز النظم الموجودة لكي تكون قابلة للانتشار والتوسع مع استخدام وسائل الاتصالات متعددة الأغراض مع الاستفادة من شتى الوسائط المعلوماتية الموجودة.

5- تكاليف المعلومات وقيمتها والاستدامة المالية لتقييم تمويل إنشاء وتأسيس البنية المعلوماتية الملائمة وتوفير المحتوى المناسب لا سيما في المناطق الريفية النائية.

4-1 معالجـــــــة الفجـــوة الرقمية:

جرت أغلب التدخلات لمعالجة الفجوة الرقمية قصد صياغة وتنفيذ طائفة واسعة من الإستراتيجيات والأنشطة بدءا من وضع السياسات والبنى الأساسية العامة وانتهاء بمشروعات المجتمعات المحلية التي تركز على المستفيدين من العناصر الجديدة والمبتكرة أولا في التركيز على البيئة الريفية وثانيا: التأكيد على المعلومات ذاتها وعلى الآليات المتبعة

للحصول على هذه المعلومات وتبادلها.إضافة إلى البنية الأساسية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لم تتوقف المعالجة في التنظير بل تعدتها الى وضع خطة عمل ثلاثية

1)- تعبئة وزيادة المحتوى والمضمون بتمكين الجميع من تعبئة ونقل واستخدام شتى مصادر المعلومات والمعارف في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وما يتصل بها، وهي المتاحة في الحقيقة لدى منظمة الأغذية وأيضا في البلدان والمجتمع الدولي.

2)- بناء وتنمية القدرات الفنية وتنمية الموارد البشرية والمؤسسية بالتركيز على تحسين وسائل الوصول إلى هذه التكنولوجيات واستخدامها في التنمية الزراعية والريفية.

3)- تحسين فعالية البرامج التنفيذية في الميدان وذلك بإدماج المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج القطرية والإقليمية المتعلقة بالحد من استخدام الأمن الغذائي ومن الفقر على سبيل المثال البرنامج الخاص بالأمن الغذائي (*).

5-1 أهـــــــــــــداف البرنامــــــــــج:

هدف البرنامج إلى مساعدة البلدان التي تعاني من النقص الغذائي ذات الدخل المنخفض في سد الفجوة الرقمية الريفية لدعم تحسين الأمن الغذائي وللمساعدة في الحد من الفقر، وذلك من خلال الاستخدام الفعال للمعارف والمعلومات شملت أنشطة التدخلات القطرية والإقليمية والدولية المترابطة في مخرجات ركزت بصورة رئيسية على الجوانب الثلاثة الرئيسية المبينة أدناه والتي تعتبر حجر الأساس للدور الإستراتيجي للمعلومات والاتصالات في الحد من ظاهرة الجوع ومحاربة الفقر.هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى

1- قيام الحكومات ومزودي الخدمات الريفية والمجتمعات المحلية باستنباط وتعبئة وتبادل مضمون المعلومات بصيغة رقمية تلائم التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي.

استنباط وتعزيز آليات وعمليات تجديدية بشأن تبادل المعلومات بين واضعي السياسات الريفية ومزودي الخدمات والمجتمعات المحلية والأسر، بما في ذلك الخطوط التوجيهية والوسائل المعيارية للمعلومات والاتصالات استنادا إلى إطار المركز العالمي للمعلومات الزراعية (وايسنت).

(*)- المطبق في مدارس المزارعين الحقلية وفي الأساليب الأخرى التي يشارك فيها مباشرة فقراء الريف كمستفيدين رئيسيين

2- شبكات الاتصالات لتعزيز شبكات تبادل الآليات والعمليات الجديدة فيما بين المعنيين الرئيسيين للنهوض بالمعلومات والاتصالات بين جماعات المستفيدين.

6-1 مكونـــــــــــــات البرنامـــــــــج:

المكونات القطرية:

- تشمل المكونات لهذا البرنامج سلسلة من التدخلات القطرية وشبه القطرية.حيث يتم اختيار البلدان استنادا إلى مجموعة من المعايير الموضوعية من خلال عملية تشاور تشمل الشركاء في البرنامج.ويمكن أن تشمل هذه المكونات القطرية المدخلات من الأطراف الدولية المشاركة لتسهيل تنفيذ المشروع.و يتم استنباط الأنشطة في هذا العنصر من البرنامج حسب المستطاع بالتنسيق الوثيق مع المشروعات والمبادرات الموجودة التي تقوم بها المنظمة وسائر المنظمات العاملة في مجالي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية.

- تتم صياغة التدخلات في إطار المكونات القطرية فيما يتعلق بالمجالات الخمسة ذات الأولوية التي تم تحديدها في برنامج مكافحة الجوع اعتمادا على الخبرات الوفيرة المكسبتة في البرامج الميدانية.وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية:

- تعزيز وتقوية القدرات الفنية بشأن نشر المعلومات والمعارف مثل المشروع الريادي في مصر والخاص بشبكة اتصال البحوث و الإرشاد، التي أتاحت لهيئات البحوث والإرشاد وقطاع المزارعين والقطاعين العام والخاص تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية وطلبات المجتمعات المحلية وأدت إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة على شبكة الإنترنيت من أجل تقوية قنوات الربط على مستوى السياسات الزراعية ومؤسسات البحوث والإرشاد.

- التحسينات في الإنتاج الزراعي في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة مثل نموذج شبكة معلومات المزارعين الذي سوف يطبق في مصر في حين أنه سوف يتم تيسير شبكات الاتصال فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها أو ممثلي هذه المجتمعات وموردي الخدمات الريفية ودعم إنتاجيتها.

- توسيع المرافق الأساسية الريفية وسبل الوصول إلى الأسواق مثل التمويل المصغر ومعلومات السوق التي يمكن أن تدعم الأجهزة الآخذة بنظام السوق بشأن المدخلات والمخرجات الزراعية (أسعار السوق والتخزين والتصنيع وخدمات المساندة الأخرى).

- ضمان وصول الأغذية إلى المحتاجين مثل نظام معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة الذي يمكن من خلاله أن تعزز المنهجيات والوسائل المحسنة لإدارة المعلومات تحديد المجموعات المعرضة للجوع والمجموعات المهمشة واستهدافها.

المكونــــات الإقليمية:

- تستهدف هذه المكونات تعزيز وتقوية تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات فيما بين التجمعات والشبكات الاقتصادية الإقليمية الموجودة من أجل تحسين التعاون في وضع السياسات وبناء القدرات المؤسسية المتصلة بإدارة المعلومات والاتصالات.

طائفة موسعة من الأنشطة في هذا المضمار والتي يمكن أن توفر دراسات الحالة وأن تعمل كجهة رائدة. وهي تدخلات إقليمية صممت حسب الاقتضاء على نحو يمكن تضمينها في نطاق الإطار الإقليمي للأمن الغذائي للبلدان الأعضاء يحقق قيمة مضافة لهذا الإطار، فضلا عن الشبكات القائمة حول المجالات المتعلقة بموضوعات معينة. (*)

التنظيـــــــــم والإدارة:

سوف تقود منظمة الأغذية والزراعة مبادرة لسد الفجوة الرقمية الريفية استنادا إلى ما أكدته خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية على الدور المهم للمعلومات كواحدة من المجالات ذات الأولوية في تحقيق الأمن الغذائي.ذلك أن تخصص المنظمة في القضايا الزراعية والريفية المتصلة بالفجوة الرقمية، يعني أن هناك حاجة إلى تعزيز تطوير الشراكات مع الوكالات الإنمائية متعددة القطاعات كالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي

*-منه تدخلات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية أو شبه الإقليمية ذات العلاقة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة وهي التدخلات التي ستعزز فعالية هذه

أما أشد الأمور أهمية لأي نهج متكامل يكون على المستوى القطري حيث أن الموارد البشرية والمؤسسات الضالعة يجب أن تعمل جنبا إلى جنب لبناء القدرات ولمتابعة وضع السياسات وتنفيذها.

تعبئـــــــــــة المـــوارد:

إستراتيجية بشأن تعبئة الموارد لسد الفجوة الرقمية الريفية من عنصرين اثنين يتسقان مع النهج العام.ولذلك يتعين ما يلي:

أ- توفير موارد معينة من برنامجها المنتظم وذلك يشمل تخصيص بعض الأموال من خلال برنامج التعاون الفني لمساعدة بعض البلدان في الشروع بتنفيذ مشروعات رائدة على نطاق محدود.

ب- تشجيع ومساندة التمويل متعدد الأطراف والثنائي بين الأطراف المشاركة وذلك لاستغلال الخبرات المكتسبة من المشروعات الريادية لحشد موارد إضافية بغية توسيع الأنشطة للتصدي لعقبات الفجوة الرقمية الريفية على نطاق أوسع.

مسعـــــــــــــى المؤتمـــــــــــر:

مثلت المعلومات محور التنمية وهناك موارد مهمة لهذه المعارف والمعلومات التي يمكن تبادلها على نحو أكثر فعالية لدعم كفاح الفقراء لمعالجة الأسباب الأساسية لفقرهم.وهذا ما تتيحه في الحقيقة التقنيات الحديثة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتزايد الاهتمام وتوفر الموارد كتبادل المعلومات. إنما تتيح إمكانيات لتحسين سبل حصول الفقراء على المنافع من المعارف المتراكمة وإيجاد بيئة أوسع دراية للسياسات المطلوبة.

ا من جهة أخرى برنامج سد الفجوة الرقمية فصل من هم أحوج للمعلومات والمعارف عن مصادر هذه المعلومات والمعارف في العالم الذي جاء ليشكل حافزا لوضع برنامج إستراتيجي جديد يقوم على تسهيل قيام شراكة عالمية لمعالجة(*) الفجوة الرقمية و تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لتسخير المعلومات والمعارف بصورة أكثر فعالية لتحقيق التنمية سيما الزراعية والريفية في إقليم الشرق الأدنى.

(*) " المعالجة " مصطلح كثر استخدامه دون غيره ينم عن اقتراح ومقاربة الحلول قبل إسباق الحكم

المؤتمـــر الإقليمـــــــي للشـــرق الأدنـــى 2004

المطلب الثالث **المطلوب من الدول العربية**

يمكن تصنيف المطلب الأول- بالنظر إلى الكم المعلومي السالف- في سبيل التحول إلى مجتمعات معلوماتية التي لابد على الدول العربية أن تسرع إليها على نحو إقامة مؤسسات عربية مختصة في إعداد حواسيب عربية تستعمل شفرة عربية ولغات برمجية عربية وإعداد حزم وبرامج وقواعد بيانات عربية. وإن تحققت هذه الخطوة الأولى فمن شأنها زيادة حجم الاستثمارات في صناعة المعلوماتية والبرمجيات.ما يستصحب خطوات أخرى(*)منها أساسا إنشاء مجموعات عمل علمية عربية لبناء مؤشرات إحصائية حقيقية ترتبط فعلا بقضايا التنمية للمجتمعات العربية وتساهم بصورة دقيقة في تخطي وسد الهوة الرقمية التي تعانيها المجتمعات العربية خاصة وأنها مهيأة بإمكانياتها البشرية ومواردها المالية وتميزها الحضاري للتكفل رغم كل المعوقات بمهمة إدراك الركب الحضاري.

المتطلبات و الأهداف

لكي تتمكن الدول العربية من مواكبة الجهود الدولية لتعزيز الاقتصاد الرقمي مع اعتبار التطورات العالمية المتسارعة في هذا الشأن فإنه لا بد عليها العمل المنظم المدروس والمتزامن على مختلف المسارات الذي يستهدف تحقيق العديد من الأهداف:

حالة المشرق العربي إن تحدثنا مثل عن منطقة المشرق العربي(**) ولكي تخطو إلى الجانب المشرق من الفجوة الرقمية فإنه لزاما عليها أن تتخذ ثلاث خطوات محورية (1):

1- تشجيع الحكومة للقطاع الخاص ودعمه ليصبح محرك الدفع الأول للاقتصاد الرقمي.

2- ضرورة إنشاء الحكومات عددا من المؤسسات الأكاديمية لإعداد الجيل الجديد من النشء لشغل فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد الرقمي في المنطقة.

3- ضرورة إقامة صناديق استثمارية لرؤوس أموال المخاطرة من أجل جذب انتباه الشركات الكبرى لكي تساهم في تسريع عجلة نمو الاقتصاد الجديد على المستوى الإقليمي.

* حسب الدراسة التي أعدتها الباحثة سهير عبد الباسط المذكورة آنفا في مظاهر الفجوة الرقمية

**- لما لها من سبق عربي إلى البيت الرقمي –دول الخليج العربي و بالتحديد الإمارات العربية المتحدة ومنها حصرا إمارة دبي التي خصصناها بالتفصيل بباب التجارب الناجحة في اجتياز الفجوة الرقمية.

1-المطلوب من الدول العربية لسد الفجوة الرقمية- http://www.islamonline.ne11:25-02/07/2005-p5-40ko

بيت الداء إن الأمر ليتطلب إجمالا البحث في السبب الذي بوأ المجتمعات العربية مكانة متأخرة ملحوظة ألا وهي حالة الأمية والثقافة والمؤسسات الثقافية والحريات الأساسية خاصة وان المجتمعات العربية كما هو معروف عنها غير منتجة لتقنيات الاتصالات والمعلوماتية أي

صناعة المعلومات بجانبها التقني والإنتاجي بل تستعملها وتستخدمها فقط في نطاقات معينة ومستويات محدودة كما أنها غير منتجة بصورة أساسية فيما يتعلق بالمعرفة.

يكمن الحل في المقام الأول من حيث الناحية المالية إذ يجب تدبير الأموال لشراء المعدات وتطوير البرامج وتقليل التكلفة الخاصة بالاتصالات والمشاركة في المشروعات ودعم الشراكة التنفيذية.وتظهر الحاجة أيضا إلى إيجاد نظم جديدة للتمويل الثنائي أو الإقليمي أو الدولي، وإلى إعادة النظر في دور البرامج المتصلة بتطوير الاتصالات المتاحة حاليا(*).

1-1 محاربـــــــــة الأميـــة وتعميم التعليـــــــم:

المنطقة العربية سيما و هي وسط رهانات جد حاسمة و مصيرية عليها أن تبدأ بمجموعة من الإستراتيجيات الكبرى المتكاملة في آن واحد وأول هذه الإستراتيجيات تتعلق بمواجهة حالة الأمية في العالم العربي الملا مسة الأربعين في المائة من حجم السكان وهذه الأمية تتعلق في مراحلها الأولية بمعرفة القراءة والكتابة ونحن نرى في المجتمعات الأكثر تقدما بأن توصيف الأمية لم يعد يتعلق بالقراءة والكتابة وإنما باستخدام تقنيات المعلوماتية الحديثة كالحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات واستيعاب عناصر البرمجة بصورتها العامة.ومن ثم فنحن كعرب أمام تحد حقيقي لمواجهة هذا الخطر الكبير المتعلق بحرمان ما يقرب من أربعين في المائة من عدد السكان من المعرفة حتى في مراحلها الأولى والبدائية للتعلم نفسه.

أما بالنسبة للذين يحصلون على العلم في بلادنا العربية فنجد أن مستوى العلم أو مستوى التعلم لدينا يواجه كثيرا من المشكلات فجل نظم التعليم في البلاد العربية تعتمد على الكم و لا تعتمد على الكيف وعلى التلقين لا على الإبداع أو خلق ملكات الإبداع لدى الطالب وهو

(*)- المطبق في مدارس المزارعين الحقلية وفي الأساليب الأخرى التي يشارك فيها مباشرة فقراء الريف كمستفيدين رئيسيين

ما يؤثر في طريقة تفكير الأجيال التي سوف تقود في يوم من الأيام مجتمعاتنا العربية.
هذه الأجيال تعودت على أن يلقنها أحد الخبراء مجموعة من المعارف ثم تستهلكها في

الامتحانات ثم بعد ذلك تنسى مثل هذه المعارف ولا تستطيع أن تتخذ قرارا أو تحلل معلومة أو تبحث عن معلومة من مصادرها الأصلية وهذا المر أيضا يؤثر على الوضع العام في المجتمع.إلى جانب ذلك يجدر التذكير حينما نتحدث عن الإبداع بأنه إذا كان جزء منه يتعلق بموهبة فالجزء الآخر يتعلق بمؤسسات لصقل المواهب وإعطائها الفرصة كي يكون إبداعها مجتمعيا وليس فرديا عابرا يتمتع به فرد لأسباب شخصية جدا أو لأسباب لا تتعلق بالإطار العام الموجود في المجتمع..

إذن التحديات الأساسية تتعلق بالتعليم و نشره بمواجهة الأمية بتحسين مستوى التعليم العام للذين يحصلون عليه بالفعل، ودون ذلك سوف يكون الأمر من قبيل العبث لأننا نتحدث عن مجتمع المعلوماتية أو مجتمع ينتج المعرفة ويستخدم هذه المعرفة ويشارك بها في التطور الإنساني ككل.

إلى جانب ذلك أن مجتمع المعرفة يساوي مجتمع الحريات فلا نستطيع أن نتحدث عن إبداع مجتمعي وهناك قيود تكبل المجتمع على صعيد السياسة والاقتصاد والفكر والنقد والإنتاج الاقتصادي والمعرفي.وكما نرى في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا فإن المعرفة تساوي ثروة وهي جزء من الإنتاج.ومن يملك المعرفة يملك الثروة ويملك التقدم والتكنولوجيا.والمجتمعات الأقل تقدما أو التي تندرج ضمن المجتمعات النامية ومن بينها جل البلدان العربية هي مجتمعات تفتقر إلى المعرفة وإلى التقنية ومن ثم إنتاجها ضعيف ومركز في المواد الأولية وحسب وهذا يعطينا مؤشرا كبيرا حول مدى حاجة المجتمعات العربية إلى الحريات والمؤسسات التي تحافظ على هذه الحريات.

محاربة الأمية وتعميم التعليـم

----

*-الموجودة مثلا لدى منظمة اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي.كما يجب على المجموعات المالية والصناعية متعددة الجنسيات مثل IT&T وفلاج وAlcatel وغيرها أن تشارك في هذه البرامج وان تقوم بدور رئيسي في هذا المجال.

2-1 تشجيع تكنولوجيـــــا الساتل:

أهم ما أتت به تقنية الساتل سرعة التبليغ ووضوح الصورة والصوت وإحاطة التغطية العالمية لذلك فإن " نظام عالمي ساتلي عريض النطاق" كان من أهداف الاتحاد الدولي للاتصالات ضمن محور " السعي إلى إيصال التكنولوجيا الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم"، ضمن خطة الاتحاد الإستراتيجية 1995- 2003 التي قامت على تشجيع

التوصيلة العالمية بالبنية التحتية العالمية للمعلومات(*)المشاركة العالمية في مجتمع المعلومات العالمية.(**) و خطة الفترة 2004 إلى غاية 2007 القاضية بالمساعدة في سد الفجوة الرقمية الدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تسهيل تطوير شبكات وخدمات الإنترنيت وإيجاد توصيل بيني كامل بينها بحيث تكون قابلة للتشغيل فيما بينها لتشجيع التوصيلة العالمية والقيام بدور رائد في الأعمال التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات واخذ النتائج التي ستسفر عنها.

أثبتت تكنولوجيا الاتصالات الساتلية نجاعتها وقدرتها على الإسراع بتوفير الخدمات المتصلة بالإنترنيت عالية السرعة في البلدان النامية وهي قادرة على أن تثبتها في البلدان أقل نموا والبلدان الجزرية وغير الساحلية وتلك المارة إلى اقتصاد السوق(1).

وإن لم يسارع المجتمع الدولي إلى دعم وتنسيق الجهود من أجل التعاون العالمي لتنفيذ هذه البنية التحتية عريضة النطاق فإن مخاطر الفجوة الرقمية سوف تتفاقم شدتها وحدتها علما إن الطبيعة الدولية للخدمات البيانية سوف تستفيد من زيادة التنسيق الدولي في استعمال الترددات وسياسات النفاذ إلى الأسواق ووضع معايير مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني لتنظيم المعدات الظرفية التي يستخدمها المستعملون.

من مزايا تحقيق هذا النظام الساتلي العالمي عريض النطاق أنه لا يضع شبكة تنسيق عالمية بين الدول فقط بل حتى يثبت مشاريع الاتصالات العالمية مثل النظام العالمي للاستغاثة والملاحة في البحر، الأنظمة الساتلية العالمية للاتصالات الشخصية المتنقلة

----

*. global international infrastructure

**global information society

1- تقنية الساتل13-30.23-10.2004p3.14kohttp://www.Welcometo/tsop6.

وهو ما يخوله الاتحاد الدولي للاتصالات لكل دولة عضو من حق سيؤدي في أن مشاركتها في أي نظام منها، وتنسيق الإجراءات لإقامة بيئة تستهدف الإسراع بتوفير خدمات ساتلية عالية السرعة لاستعمال الإنترنيت بأسعار معقولة وعلى أساس عالمي.

3-3 التوجهات والنمط السائد في التحول إلى العصر الرقمي في الدول العربية:

تتلخص هذه التوجهات في مجموعة محدودة النطاق من الجوانب وهي:

1- استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحويلات جزئية من خلال تطبيقات بعض أدوات تكنولوجيا المعلومات.

2- اعتماد منظومة متكاملة من قبل فروع الشركات الدولية للتحويل الرقمي (*)

3- ظهور نماذج التسوق عن بعد (**)في بعض الدول العربية مثل مصر وكذا التسويق الإلكتروني للسوق الأمريكية حيث تنخفض تكلفة تقديم الخدمة إلكترونيا محليا بالإنترنيت عن نظيرتها بالخارج والاستفادة كذلك من اختلاف التوقيت الزمني.

4- التطبيق الكامل لتكنولوجيا المعلومات والتحويل الإلكتروني من طرف الشركات العالمية ومتعددة الجنسيات وفق سياسات المركز الرئيسي.

5- مع قلة فرص تصميم البرامج المنتجة محليا كما هو الحال في قطاع البنوك، تنتشر من جهة موازية استخدامات البرمجيات الجاهزة والمنحصر جلها إن لم نقل كلها على مايكروسوفت.

6- تزايد مستوى التطبيقات المتعلق بالبرامج المحاسبية الإلكترونية لقابلية تناقص فرص التطبيق في بقية الوظائف الأخرى بالمنظمات وهي في الحقيقة تطبيقات ناقصة لتكنولوجيا المعلومات.

7- قلة فرص استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العربية لدعم القرارات وتطبيقات بحوث العمليات.

----

*.supply chain management

** telemarketing

انطلاقا من جوانب هذه التوجهات السبع للنمط السائد في التحويل الرقمي على مستوى العالم العربي، تتضح ضرورة التحويل الإلكتروني للمنظمات في ضوء التحول السريع إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة بحيث تتطلب المنافسة الدولية ضرورة الاهتمام بالتحويل الإلكتروني للبيانات دعما للقرارات لكي يتسنى الاستنفاع والاستفادة من الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي.والجدول المقابل يبين مستويات ونوع التحويل الإلكتروني للمنظمات السائد في بعض الدول.

1-3-3 الحكومة الإلكترونية كبديل أساسي

فكرة الحكومة الإلكترونية آثارها ونادى بها نائب الرئيس الأمريكي السابق (آل جور) ، ضمن تصور لديه لربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة للحصول على الخدمات الحكومية بأنواعها بشكل آلي ومؤتمت إضافة إلى إنجاز الحكومة ذاتها مختلف أنشطتها باعتماد شبكات الاتصال والمعلومات لخفض الكلف وتحسين الأداء وسرعة الإنجاز وفعالية التنفيذ .

1-1-3-3 بين المفهوم و تحقيقه

بعض المفاهيم تقوم على أساس تجميع الخدمات في موضع واحد ، أخرى تناقض هذه الفكرة ، إذ لا حاجة لانتهاج مسلك التجميع، بل يمكن أن يتحقق الإنجاز افضل ان تم إنشاء اكثر من مركز للعمل الحكومي الإلكتروني ، وهذا من جديد يعيد التساؤل حول النظامين المركزي واللامركزي وأيهما افضل في الواقع التطبيقي .ولا يتعين الاستغراب من حيث ان الحكومة الالكترونية تعيد امتحان كافة النظريات الادارية والدستورية للحكم ، ربما تعيد طرح فكرة العقد الاجتماعي ذاته الذي فسر اساس السلطة في الدولة –

أهم الأجزاء في معادلة الحكومة الإلكترونية(*) هو ذلك الجزء المتعلق بعمليات الشراء والتزويد(**) . وهو الجزء الذي تظهر فيه الفائدة الحقيقة لاستخدام الانترنت في عمليات الشراء من حيث زيادة كفاءة وفعالية عمل الحكومات إضافة إلى تحسين علاقة العمل بين المؤسسات الحكومية المختلفة والأفراد الذين يعملون ضمن هذا المجتمع ويستفيدون من الخدمة الحكومية .

----

* كما يقول (ما يكل دل) صاحب شركة (دل) التي يجري الحديث عن دورها الريادي في ميدان الحلول الإلكترونية لبيئة الإنترنت

**- كانت عملية تنسيق المشتريات عبر الانترنت تجربة متميزة لدى شركة ديل التي كانت حتى وقت قريب الشركة الأولى عالميا في هذا المجال قبل ان تحل شركتي انتل وسيسكو في الصدارة . واليوم تقوم الشركة ببيع 40 مليون دولار من المنتجات عبر الانترنت ، ويزور موقع الشركة يوميا 32 مليون زائر

هذا ومن الممكن أن تجني الحكومات الإلكترونية عوائد مهمة، وتوفر معلومات وخدمات أفضل في مجال التعاملات بين الحكومات والمواطنين وبين الحكومات وقطاع الأعمال وبين الدوائر الحكومية الحكومات بعضها البعض

التجربة الامريكة لو دققنا في التجربة الأمريكية لوجدنا ان المساحة الأرحب للاهتمام انصبت على المشتريات الحكومية وعلى العلاقات التجارية بين قطاعات الحكومة ومؤسساتها وبين الجمهور ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص ، وهو ما يعكس الذهنية الاستثمارية أو الاقتصادية السائدة في أمريكا ، في حين لو دققنا النظر في التجارب الأوروبية لوجدنا المحرك الرئيس للعمل حماية وخدمة المستهلك او المواطن . وبين هذين الاتجاهين تتجاذب تجارب الدول النامية المنقولة التي ربما لن تكون اكثر من نماذج مستنسخة .

وإذا كان يمكن التجاوز عن استنساخ اي تطبيق من تطبيقات تقنية المعلومات فان الحكومة الإلكترونية عصية عن الاستنساخ أن أردناها ناجحة وفاعلة ، لان متطلباتها كما نرى تعتمد جوهريا على البناء الخاص للحكومة الواقعية وعلى الأداء الخاص بالموظف الحكومي وعلى الثقافة الخاصة بمجتمع المواطنين .

2-1-3-3 ركائز الحكومة الالكترونية

تقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على ركائز أربعة :

-تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في " موقع الحكومة الرسمي" على شبكة الإنترنت ، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية-

- تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع 365 يوم في السنة) ، مع القدرة على تامين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.

-.تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ولكل منها على حده.

- تحقيق وفرة الإنفاق في كافة العناصر بما فيها عوائد الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

3-1-3-3 نطاق الحكومة الالكترونية

في محاولة لتصور محتوى الحكومة الالكترونية ، يمكن الدخول الى احد مواقع الحكومات الالكترونية الغربية التي اعلنت عن انجاز العمل على بناء الحكومة الالكترونية ، او لا تزال تطور نشاطها لبلوغ هذا الهدف ، ومثال ذلك موقع الحكومة الالكترونية الأمريكية

الفدرالي(*) اذ يجد الزائر موقعا بسيطا من حيث مظهره ، يوفر مدخل على السلطات الثلاث

في الدولة ، التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ومن خلالها تتوفر مداخل على كافة المؤسسات والهيئات التي تتبع كل سلطة ، وتتوفر ايضا مداخل على هيئات ومنظمات الحكومات المحلية التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ففي حقل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والاحوال الشخصية وشؤون الهجرة وفي حقل الضرائب والاعمال والاستثمار وغيرها تتم خدمات متكاملة الكترونيا وبكل سهولة. وثمة وسائل للدفع على الخط لدى الجهات المتعين الوفاء لها بالرسوم او بمبالغ معينة لقاء خدمات ، وهي وسائل دفع متبادلة وتفاعلية ، كما تتوفر القدرة على تنزيل اي نموذج ورقي حكومي بصورة رقمية على الخط وتعبئته رقميا واعادة ارساله ، وتتوفر مكنة البحث عن اي امر اما عبر محرك بحث عملاق يوصل للنتائج المطلوبة حتى في حالات الخطا الناجم عن التهجئة او غيره ، اضافة الى دليل مفهرس لغير الراغبين باستعمال تقنية

البحث . والكم المتوفر من المعلومات بل والروابط الى مراكز المعلومات يثير تحد اساسي وهو ان تكون كل معلومات الاستعلام المتوقع متوفرة ومتوفرة ضمن مقاييس تقنية تتيح الوصول اليها عبر الخط .

----

*www.firstgov.gov-

4-1-3-3 محتويات **ومزايا** الحكومة الإلكترونية

بناء الحكومة الإلكترونية يعني الأخذ بالحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي ، سواء في علاقتها بالجمهور أو علاقة مؤسساتها بعضها ببعض او علاقتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية . أنها بحق إعادة هندسة أو إعادة اختراع للقائم ووضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية. كما أن محتواها يتضمن :

-محتوى معلوماتي يغطي كافة الاستعلامات تجاه الجمهور أو فيما بين مؤسسات الدولة أو فيما بينها وبين مؤسسات الأعمال-محتوى خدمي يتيح تقديم كافة الخدمات الحياتية وخدمات الأعمال على الخط .

- محتوى اتصالي (وهو ما يسمى خلق المجتمعات) يتيح ربط انسان الدولة واجهزة الدولة

- معا في كل وقت وبوسيلة تفاعل يسيرة .

وأيا كان الإنجاز ومستوياته في بناء الحكومة الإلكترونية فان ثمة أولوية لقطاعات حساسة مثل

- البيانات والوثائق و تعريف الشخصية ،و كذا سجلات الأحوال المختلفة
- التعليم والتعليم على الخط والخدمات الأكاديمية.
- خدمات الأعمال و الخدمات المالية ووسائل الدفع والضرائب.
- الخدمات الاجتماعية و شؤون النقل
- السلامة العامة والأمن والرعاية الصحية .
- .الديمقراطية والمشاركة الانتخابية.

2-3-3 متطلبات بناء الحكومة الالكترونية العربية

الحكومة الإلكترونية وفق التصور الشامل يتعين أن تكون وسيلة بناء اقتصاد قوي وتساهم في حل مشكلات اقتصادية ، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي ، ووسيلة تفاعل بأداء أعلى وكلف اقل وهي أيضا وسيلة أداء باجتياز كل مظاهر التأخير والبطء والتمهل في الجهاز الحكومي . ولا نبالغ ان قلنا إنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به

النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة آليا وبشكل مؤتمت للأنشطة التي تتم على الموقع، فإذا نظر إليها من هذه الأبعاد حققت غرضها ، وبغير ذلك ربما تكون وسيلة إعاقة إن لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة . و بالتالي فإنه مناط بها أن تحقق الأغراض التالية :

تقديم موضع واحد للمعلومات الحكومية (*)

نقل التدابير الحكومية على الخط (**)

تطبيق النماذج الرقمية واتاحة تعبئتها على الخط(***).

تطوير بنى تحتية عامة في حقل التقنية والتشفير وبقية الاحتياجات التقنية في بيئتي الاتصال والحوسبة (****)

تقديم الخدمة الحكومية على الخط (*****)

تسهيل نظام الدفع الالكتروني (*******)

تحقيق فعالية الاداء الحكومي (********)

وتحقيق هذه الاغراض وما يندرج في نطاقها من اغراض فرعية لا يمكن ان ينجز دون اعتماد استراتيجية واضحة وحكيمة في بناء الحكومة الالكترونية، استراتيجية تنطلق من دراسة الواقع القائم ومشكلاته قبل المباشرة في نقل العمل الواقعي الى العمل الرقمي ، اذ سيؤدي ذلك حكما إلى انتقال عيوب الواقع الى البيئة الالكترونية .ومن المتطلبات ما نلخصه في النقاط التالية

.* Government Information Providing One-stop
. Procurements Online Moving Government
***Electronic Filing Implementing
.**** Key Infrastructure Developing a Public
*** **.Services Online . Putting Government
*** ***.Electronic Payments Facilitating
*** ****. Accountability and Efficiency Improving Government

1 – حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى البيئة الالكترونية ، وللتمثيل على اهمية هذا المتطلب نضرب المثال بشان محتوى الحكومة الالكترونية ، إذ يجب على الحكومات ان تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الانترنت . حيث يجب ان تتواجد سياسية يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الانترنت. كما أن اختصار كلما ظهر وثيقة حكومية جديدة او معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الانترنت . هي اكبر مشكلة تواجهنا هي مشاكل التوثيق القائمة في الحياة الواقعية ، اذ ليس ثمة نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح بالوقت المطلوب ، فإذا ما كان هذا واقع العمل الحقيقي فان من الخطورة الاتجاه لبناء الحكومة الإلكترونية قبل إنهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الالكتروني .

2 – حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، ذلك ان جيمع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنت مثل امكانية دفع الفواتير

والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الانترنت ، وجعل هذه العملية بينية بمعنى انها تردد لتشمل كل من يقوم لاداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية .

3 – توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات ، فبناء المجتمعات يتطلب انشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين وبينها وبين مزويدها . بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة اية عملية تجارية تم تأديتها في وقت سابق اضافة الى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي .

ان مفهوم الحكومة الالكترونية يعكس سعي الحكومات الى اعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهاما بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر الشبكة . والحكومات الالكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة اعمالها . وذلك على نطاق لم يشهد منذ بداية العصر الصناعي .

خلاصة

لقد أدى التقدم في تقنية المعلومات إلى نمو كبير في مختلف الخدمات المتاحة للتبادل دوليا حيث تستفيد الدول العربية من خلال زيادة صادراتها من الخدمات في مقابل الخدمات غير المتوافرة لديها.فإذا كانت العوائد الإجمالية من الاتصالات قدرت بنحو 2200 مليار دولار في شتى أنحاء العالم عام 2000 فما هو حجم المردود في إطار التعاون بين الدول العربية والأوروبية ؟ مع أن الإجابة عن السؤال غير سهلة يمكن التخمين فقط في ذلك من خلال التقديرات المبدئية لعمليات التبادل عبر البحر المتوسط (من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال) التي تبلغ 20% ، فهل تستطيع الدول الإفريقية والأوروبية مواجهة التحدي لتحقيق النسبة ذاتها في مجال الاتصالات أي 440 مليار دولار ؟ وهل تستطيع الدول العربية أن تساهم بما يعادل 2% أو 44 مليار دولار ؟

هذا هو التحدي الذي يجب أن تضعه كل دولة عربية نامية نصب عينيها في المستقبل الأقرب.

إن الحلول المقترحة عربيا اهم ما يمكن أن تقدمه الدول العربية بشأنها بصفة مدققة لتخرج من مأزق الفجوة الرقمية فإنه سوف يكون بعاملين مهمين:

1- تعميم المشكلة والتعاون فيما بينها لتجاوزها بإقامة المشاورات والندوات والمعارض والمؤتمرات.

2- توفير هذه التكنولوجيا والتقنية الرقمية بكل دولة ضمن مؤسساتها وبنيتها.

وهي عوامل تتحقق باعتبار التطور الحضاري والرقمي الذي يشهده العالم والسعي الجاد للتزامن مع متطلبات العصر وعدم الوقوف عند الضغوطات مما لها آثار سلبية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية (تدفع إلى البعد عن هذا التقدم والتطور الرقمي بالعالم) وتحقيق الاستفادة منها في كافة المجالات من خلال التقابل والانفتاح على المعارض الدولية، وإقامة المدن المستقلة للإنترنيت والمدن الإعلامية والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الانترنت ، وجعل هذه العملية بينية بمعنى انها تردد لتشمل كل من يقوم لاداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية .

3 – توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات ، فبناء المجتمعات يتطلب انشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين وبينها وبين مزويدها . بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة اية عملية تجارية تم تأديتها في وقت سابق اضافة الى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي .

ان مفهوم الحكومة الالكترونية يعكس سعي الحكومات الى اعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهاما بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر الشبكة . والحكومات الالكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة اعمالها . وذلك على نطاق لم يشهد منذ بداية العصر الصناعي .

لقد أدى التقدم في تقنية المعلومات إلى نمو كبير في مختلف الخدمات المتاحة للتبادل دوليا حيث تستفيد الدول العربية من خلال زيادة صادراتها من الخدمات في مقابل الخدمات غير المتوافرة لديها.فإذا كانت العوائد الإجمالية من الاتصالات قدرت بنحو 2200 مليار دولار في شتى أنحاء العالم عام 2000 فما هو حجم المردود في إطار التعاون بين الدول العربية والأوروبية ؟ مع أن الإجابة عن السؤال غير سهلة يمكن التخمين فقط في ذلك من خلال التقديرات المبدئية لعمليات التبادل عبر البحر المتوسط (من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال) التي تبلغ 20% ، فهل تستطيع الدول الإفريقية والأوروبية مواجهة التحدي لتحقيق النسبة ذاتها في مجال الاتصالات أي 440 مليار دولار ؟ وهل تستطيع الدول العربية أن تساهم بما يعادل 2% أو 44 مليار دولار ؟

هذا هو التحدي الذي يجب أن تضعه كل دولة عربية نامية نصب عينيها في المستقبل الأقرب.

إن الحلول المقترحة عربيا اهم ما يمكن أن تقدمه الدول العربية بشأنها بصفة مدققة لتخرج من مأزق الفجوة الرقمية فإنه سوف يكون بعاملين مهمين:

3- تعميم المشكلة والتعاون فيما بينها لتجاوزها بإقامة المشاورات والندوات والمعارض والمؤتمرات.

4- توفير هذه التكنولوجيا والتقنية الرقمية بكل دولة ضمن مؤسساتها وبنيتها.

وهي عوامل تتحقق باعتبار التطور الحضاري والرقمي الذي يشهده العالم والسعي الجاد للتزامن مع متطلبات العصر وعدم الوقوف عند الضغوطات مما لها آثار سلبية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية (تدفع إلى البعد عن هذا التقدم والتطور الرقمي بالعالم) وتحقيق الاستفادة منها في كافة المجالات من خلال التقابل والانفتاح على المعارض الدولية، وإقامة المدن المستقلة للإنترنيت والمدن الإعلامية

إن الحلول المقترحة عربيا اهم ما يمكن أن تقدمه الدول العربية بشأنها بصفة مدققة لتخرج من مأزق الفجوة الرقمية فإنه سوف يكون بعاملين مهمين:

5- تعميم المشكلة والتعاون فيما بينها لتجاوزها بإقامة المشاورات والندوات والمعارض والمؤتمرات.

6- توفير هذه التكنولوجيا والتقنية الرقمية بكل دولة ضمن مؤسساتها وبنيتها.

وهي عوامل تتحقق باعتبار التطور الحضاري والرقمي الذي يشهده العالم والسعي الجاد للتزامن مع متطلبات العصر وعدم الوقوف عند الضغوطات مما لها آثار سلبية اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية (تدفع إلى البعد عن هذا التقدم والتطور الرقمي بالعالم) وتحقيق الاستفادة منها في كافة المجالات من خلال التقابل والانفتاح على المعارض الدولية، وإقامة المدن المستقلة للإنترنيت والمدن الإعلامية

الناظر إلى واقع العالم العربي في عصر المعلومات يسجل البعد الكبير على الرغم من بعض الإرهاصات التي يشير بعضها إلى عتاقة وعقم الأساليب المتبعة وأحيانا عرضيتها، هذا من دون التطرق إلى افتقاد منظومة لغوية عربية معلوماتية ومضامين قانونية تحدد صيغ التعامل معها. من هذا الباب جاءت الجهود العربية في سبيل تجسير الفجوة الرقمية (أو على الأقل التقليل من حدتها) فعلاوة عن السعي لتحقيق مجتمع معلومات عربي تحت مظلة الأمم المتحدة، اندرجت ندوة "العرب وتحديات المستقبل" السنوية وتحدد المرتكزات الأساسية للخطوط الحمراء لأي انفتاح على العولمة والرقمنة، ثو جاء " المعرض الإقليمي حول الحكومة الإلكترونية" بدبي ليحدد صيغ الانتقال الحقيقي والصحيح من الحكم التقليدي إلي الحكم الرقمي في 15 أنموذجا من مختلف الأشكال المؤسساتية، كما ناقشت " الندوة

الثالثة للأفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي" إشكالية التقنية بين مالكيها ومعوزيها أين ركزت على القطاعات الإنتاجية في مجتمع المعلومات وحددت مؤشرات الإتصال والمعلومات في العالم العربي في حين إنساقت أشغال "المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى" لبلورة إستراتيجية محكمة لرأب صدع الفجوة الرقمية الريفية للحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر ذلك لأن الفجوة لا تعنى بتكنولوجية المعلومات والاتصالات فحسب.

يتعين على الحكومات العربية انطلاقا من شتى مساعيها وضع تحولها العام إلى العصر الرقمي في مساره الصحيح الذي لا يتسنى إلا بإعادة النظر في التوجهات والنمط السائد المعمول بهما في هذا المضمار والتصحيح خاصة بعدما توضح أن الحكومة الإلكترونية بديل أساسي لاغنى عنه ولن يتأتى ذلك إلا بإنشاء القواعد والأسس اللازمة والتي تبدأ لا محالة من محاربة الأمية وتعميم وترقية التعليم .

خلاصة

لو ألقينا بنظرة على واقع العالم العربي في عصر المعلومات لسجلنا البعد الكبير على الرغم من بعض الإرهاسات التي يشير بعظها إلى عتاقة وعقم الأساليب المتبعة وأحيانا عرضيتها، هذا من دون التطرق إلى إفتقاد منظومة لغوية عربية معلوماتية ومضامين قانونية تحدد صيغ التعامل معها. من هذا الباب جاءت الجهود العربية في سبيل تجسير الفجوة الرقمية (أو على الأقل التقليل من حدتها) فعلاوة عن السعي لتحقيق مجتمع معلومات عربي تحت مظلة الأمم المتحدة، إندرجت ندوة "العرب وتحديات المستقبل" السنوية وتحدد المرتكزات الأساسية للخطوط الحمراء لأي إنفتاح على العولمة والرقمنة، ثو جاء المعرض الإقليمي حول الحكومة الإلكترونية بدبي ليحدد صيغ الإنتقال الحقيقي والصحيح من الحكم التقليدي إلي الحكم الرقمي في 15 أنموذجا من مختلف الأشكال المؤسساتية، كا ناقشت الندوة الثالثة للأفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي إشكالية التقنية بين مالكيها ومعوزيها أين ركزت على القطاعات الإنتاجية في مجتمع المعلومات وحددت مؤشرات الإتصال والمعلومات في العالم العربي في حين إنساقت أشغال المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى لبلورة إستراتيجية محكمة لرأب صدع الفجوة الرقمية الريفية للحد من إنعدام الأمن الغذائي والفقر ذلك لأن الفجوة لاتعنى فقط بتكنولوجية المعلومات والإتصالات فحسب.

يتعين على الحكومات العربية إنطلاقا من شتى مساعيها وضع تحولها العام إلى العصر الرقمي في مساره الصحيح الذي لايتسنى إلا بإعاد ةالنظر في التوجهات والنمط السائد المعمول بهما في هذا المظمار والتصحيح خاصة بعدما توضح أن الحكومة الإلكترونية بديل أساسي لاغنى عنه ولن يتأتى ذلك إلا بإنشاد القواعد والأسس اللازمة والتي تبدأ لامحالة لمحاربة الأمة وتعميم وترقية التعليم .

التجـــــــــارب

الناجحـــــــــــــــة

في

اجتياز

الفجوة الرقميـة

مقدمـــــــــــــــة

1) السوق الإلكترونية العربية

1-1 دبي : الحكومة الإلكترونية.

2-1 إرهاصات التجربة الخليجية

2) منطقـة جنوب شرق آسيــا

1-2 الهند:الإجتياز الفردي

2-2 انعكاسات التجربة الهندية

2- 3 سنغافورة .المفاجئة الأمريكية

3)التجربة الجزائرية في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة

1-3 بوادر الإستفاقة الجزائرية

2-3 إنشاء حكومة إلكترونية جزائرية

3-3 مجتمع المعلومات المتوسطي أوروماد.

خلاصة

مقدمـــــة:

جاء في قرار الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للأمم المتحدة :

«إن الهوة الرقمية بين الدول الغنية والدول الفقيرة في الوصول إلى شبكة الإنترنيت والاتصالات السلكية واللاسلكية تضيق بسرعة أكبر مما توقع الكثيرون وأوضح أن شبكات الهاتف انتشرت بسرعة كبيرة في أرجاء العالم النامي على مدى العقد الماضي وهو ما أكده أحد معدي تقرير تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمي لعام 2003 اسبرانزا ماجبانتاي " إن شبكات الهواتف الحمولة والثابتة نمت بصورة أكبر كثيرا مما سجل في الفترة السابقة بأكملها".ونتيجة لذلك فإن دول فقيرة مثل إثيوبيا حيث تبلغ نسبة حاملي الهاتف 0،3% فقط من السكان تتاح لنحو 80% منهم فرصة معقولة لاستخدام الهواتف العامة(1).

سجلت الدول العربية سبقا مشهودا في سرعة اجتياز الفجوة الرقمية وهو ما يتجسد على أرض الواقع في دول الخليج العربي سيما الإمارات وبصفة خاصة دبي.ونقدم فيما يلي على هذه التجربة بالتفصيل بعد تقديم تفصيل موجز عن النموذج الحكومة الإلكترونية الذي حاكته بعض الدول العربية بنجاح.

1) السوق الإلكترونية العربية:

ثلاث دول عربية ،الأردن ومصر والامارت أطلقت في وقت متقارب مشاريع بناء الحكومة الإلكترونية ، وباشرت حكومتي قطر والسعودية تنفيذ مشاريع شبيهة وتعود البداية الأولى في التفكير في سوق عربية مشتركة إلى الثمانينات منذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة حيث لم تفلح الجهود الخليجية رغم الخطوات الجيدة التي اتخذت في هذا الشأن إلا أنه وفي المؤتمر الخليجي الدولي الثاني للأعمال الإلكترونية الذي عقد في دبي بين 17 و 19 أفريل 2001 الذي حمل شعار بوابة الاقتصاد الرقمي أين تركز الحوار حول إمكانية قيام سوق إلكترونية خليجية مشتركة خصوصا وانه أثار تساؤل هل تمتلك دول الخليج البنية التحتية الخاصة بالأعمال الإلكترونية وما هي المعوقات التي يمكن أن تقف دون تحقيق هذا الحلم ؟

ولقد تم طرح خطين متوازيين لاجتياز مرحلة التحول بسرعة:

1- العالم العربي والإنترنيت http://www.annabaa.or11:32-21/10/2003-11ko-p3g

1- ضرورة أن تأخذ دول الخليج ما يجري في العالم من تحولات اقتصادية بجدية أكبر وأن تتعامل مع هذه التحولات بنفس الفكر الإستراتيجي العالمي المعتمد على التكتل الاقتصادي وأن تعمل دول المجلس سويا ككتلة واحدة لإنجاز هذا التحول، باعتبار أن معطيات هذه الدول من تعداد سكاني وإمكانيات بشرية لا تسمح لها بشكل انفرادي.

2- انطلاقا من روح المسئولية والشراكة التي تميز العلاقة بين القطاعين العام والخاص في دول الخليج فإن قيادة هذا التحول تتطلب أن يعمل الطرفان جنبا إلى جنب وتنفيذا لذلك تقرر تشكيل لجنة فنية خليجية مشتركة للتجارة الإلكترونية. وجمع ممثلين متخصصين من القطاعين لدراسة موضوع التجارة الإلكترونية ووضع السياسات والأنظمة المتعلقة بها ومتابعة تطورها عالميا.

يتكون مشروع السوق الخليجية الإلكترونية (1) من أربع مكونات أساسية:

1- خدمات تشغيل وتطوير السوق
2- التوعية والتثقيف والتدريب.
3- برنامج الحاضنات القومية.
4- القوانين والتشريعات.

ولابد أن نسجل في ذات المضمار ما يحدث في دبي بشان مشاريع الاقتصاد المعرفي أو مشروع المركز العمالي العالمي القائم في شطر منه على الشفافية التي زادت من ثقة المستثمرين وعززت بيئة الأعمال لأنها لم تركز على الجانب الجمالي الظاهري للعمران، بل أعلنت أهدافها وإستراتيجياتها بكل وضوح وشفافية.

1-1 دبي الحكومة الإلكترونيـــــــــــة:

ولقد شهدت دبي في العقد الماضي تحولات جذرية كانت أبرزها النقلة النوعية نحو تقليص الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب.فبادرت الإمارات بإنشاء مدينة دبي للإنترنيت والإعلام، وأعلنت عن الحكومة الإلكترونية وسوق تجاري دوت كوم المتميزة، والتي بدورها ساهمت في انتقال هذا النجاح والتي أطلقت عليه بعد عدة مبادرات ليتم استنساخها من دبي

1-السوق الإلكترونية http://www.islamonline.net.16;05-05/09/2005-45ko-p7

بعدوى النجاح وهي عدوى حميدة نتمنى من خلالها أن تنهض المنطقة وتكون على مستوىجيد ومتميز من التطور والازدهار وبذلك أصبحت دبي مقصدا سياحيا وأيضا مقصدا للأفكار الناجحة، خاصة وأنها تبوأت مركزا إقليميا للمال والأعمال كفيل بسد الفجوة الرقمية بين الشرق والغرب بجدارة وثقة تعيد للمنطقة اعتبارها وأموالها وتساهم في تطوير آلياتها الاستثمارية والتمويلية نحو العولمة.

من أهم ما ارتكزت عليه هذه السوق الإلكترونية العربية على الرغم من شمولية طرح فكرة مركز دبي المالي العالمي " الاقتصاد الإسلامي" متجسدا في المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي وهي إشارة واضحة لجعل دبي في حقيقة الأمر مركزا ماليا عالميا للاقتصاد الإسلامي، لكن في حقيقة الأمر يعاني أصلا من عدم وجود مركز مالي عالمي يضمه لذلك فإن تكثيف الجهود على استقطاب الاستثمار الإسلامي هي فرصة ذكية يجب استغلالها كذلك عبر المساهمة في تطوير آليات عمل هذه المؤسسات في بيئة عالمية ناجحة ما سوف يكون له حتما الأثر الكبير على الاقتصاد الإسلامي وعلى الجميع في المنطقة.

لقد سجلت دبي سابقة لها في المنطقة العربية بل والبلدان النامية عندما أخرجت للوجود مدينة بنظام حكم إلكتروني سنة 2003.وأثارت قبل ذلك سابقا في دول الخليج من أجل تعميم خدمات الإنترنيت تمهيدا للحكومة الإلكترونية، وبعد أن أثبتت تجربتها في ذلك سمحت لنفسها بأن تكون مثالا يقتدى به وأنموذجا.

بعد أن تمت تعداد 600 خدمة مقدمة للمواطن والمقيم في دبي عبر شبكة الإنترنيت وفي شتى الميادين من أمن ومرور ووثائق شخصية وصحة وتأشيرات زيارة وسياحة ونقل وأملاك عقارية ونشاطات تجارية وغيرها.

وبقصد تسهيل المواطن إلى المعلومة أو الخدمة المرغوبة، تم توحيد المرور إلى مختلف القطاعات والمصالح الحكومية عبر بوابة الحكومة الإلكترونية ومن ضمن الخدمات المعروضة:

الاستفسار عن الفواتير والمخالفات وتسديدها إلكترونيا وذلك بإصدار البطاقة الإلكترونية أو الدرهم الإلكتروني المعبأة أما من البنك أو عبر الإنترنيت.

بل وممكن الحصول على وثائق أخرى من قبيل شهادة الميلاد أو تأشيرة الدخول عبر الإنترنيت، ويمكن حتى تجديد بعض البطاقات الإدارية عبر نفس الطريقة في ميادين الصحة السياقة والإيجار.

لقد تجاوزت الحكومة الإلكترونية في دبي تقديم الخدمات العادية لكثير إلى حد سخرت تكنولوجيا الاتصال لتعميم المعرفة بهذه الوسائل كإدخال مبادرة " التقنية للجميع " من بين الخدمات الجديدة التي تضيفها لسجل خدماتها، إذ وفرت العديد من البرامج المتعددة الوسائط لتبسيط فهم متطلبات استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية.

هذا علاوة على إدماج خدمات جديدة تضاف إلى الكم الهائل من الخدمات المتوفرة كالسماح للدوائر الحكومية المشاركة في حكومة دبي الإلكترونية، بتقديم معلوماتها وخدماتها عبر الرسائل النصية القصيرة والتي يتلقاها العملاء على مدار الساعة مجانا ضف إلى ذلك نسبة استخدام الهاتف النقال في دبي تفوق 65% من مجموع السكان(هناك توقع أن يتجاوز عدد مستخدمي نظام الويب 137 ألف شخص) فإن السلطات تهدف إلى تسخير هذه الوسيلة لتمرير معلوماتها بهذه الطريقة التي لقيت استحسانا من قبل المستخدمين.

حتى " محو الأمية الإلكترونية " كان له حظ أوفر من هذه الحكومة الإلكترونية الأولى من نوعها في المنطقة العربية ولتوسيع المعرفة تهدف عبر بوابتها إلى توفير 3000 برنامج تدريبي تفاعلي بالصوت والصورة ضمن ما يعرف بمشروع التعليم الإلكتروني.

لقد تم استحداث " مصلحة التوظيف إلكترونيا" بقصد السماح للباحثين عن عمل بتقديم عروضهم إلى كافة الدوائر الحكومية أو التعرف على الوظائف الشاغرة، سمحت هذه المصلحة بتبسيط طريقة عرض الطلبات، بحيث تجمع كلها في قاعدة بيانات موحدة مما يسمح لمختلف الدوائر الحكومية باختيار الموظفين الذين هي في حاجة إليهم.

وفتحت الحكومة الإلكترونية مجالا للرد إضافة إلى عرض خدماتها على استفسارات وأسئلة العملاء من خلال الرد بالقنوات المفضلة كالهاتف أو الفاكس أو عبر البريد الإلكتروني بل حتى عبر المحادثة المباشرة عبر الإنترنيت.

ومن أكبر خدمات هذه الحكومة في مجال نشر المعرفة وتكريسا لمفهوم وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، أنها أقدمت على ربط سجلات المكتبات العمومية ببعضها مما يسهل عملية الوصول إلى المعلومات والبحث عن المؤلفات والمنشورات وتسجيلات الفيديو والصوت والأقراص المضغوطة.

2-1 إرهاصات تجربة الخليج الإلكترونية:

يبدو أن تجربة بلدان الخليج قد أحدثت شبه عدوى في باقي البلدان العربية من حيث الإقبال على تطوير شبكة الإنترنيت بحيث خطط لبنان لإقامة مدينة إنترنيت شبيهة بمدينة دبي، وبنفس النسق حدد الأردن من ضمن أهدافه رفع نسبة مستخدمي الإنترنيت لديه إلى 80% مع حلول عام 2020 مع تعهد الرئيس إدخال سوريا في حقبة الكمبيوترفي وقت تحاول فيه بعض الدول العربية مثل السعودية تجاوز تحفظاتها بخصوص استعمال شبكة الإنترنيت بشكل معقول ومقبول وذلك من خلال التخطيط لربط كل المدارس السعودية بالشبكة ضمن ما يعرف بالمشروع الوطني السعودي (1).

1-2-1 الأردن:

تجربة الأردن رائدة في مجال الاقتصاد الرقمي وردم الفجوة الرقمية وتحديث بنية الاستثمار في قطاع الاتصالات وخصخصة القطاع البريدي فيها بالإضافة إلى التوجه نحو إقامة وزارة للمعلومات.مع تفعيل النموذج الأردني للضوابط الرادعة ومفهوم البيئة خاصة وأنها ديناميكيات تسير وفقا للتطورات التكنولوجية والتي شكلت تحديا نظرا للسرعة الكبيرة التي تحدث بها التغيرات والتي تؤثر بالتالي على سن القوانين والتشريعات الضابطة التي راعت فيها حسب تصريح الوزير الأردني للبريد والاتصالات حرية التعبير وحرية الخصوصية وحماية أمن ومصالح الشعوب وخلق البيئة الصحية للقيام بالأعمال والحفاظ على القيم الاجتماعية والسياسية الوطنية.

ترجع البداية الأولى للتجربة الأردنية إلى سنة 1995 خاصة مع توقيع اتفاقية مع منظمة التجارة العالمية متعلقة بأسس الاتصالات لضمان العمل بصورة حرة بين مختلف جهات

1-العالم العربي والإنترنيتhttp://www.annabaa.org.11 :32-21/10/2003-11ko-p2

التعامل وفي هذا المقام نسجل انفتاح المملكة الأردنية الهاشمية على الإنترنيت بنسبة 100% ما يفسر تحرير الحكومة قطاع الاتصالات وخصخصة شركائه بقصد تطوير القطاع مع الحذر الشديد والحرص على حماية المواطنين من الأمور السياسية المرتبطة به وعدم اعتقاد بأن الأمن القومي قد يتأثر سلبيا من الانفتاح على العالم.

2-2-1 المغرب:

تطرقت دراسة نشرت هيئة الأخبار البريطانية"بي.بي.سي"(1) إلى المغرب كمظهر آخر من مظاهر الفجوة الرقمية، لكنها في الوقت نفسه أخذت فاطمة بوعدو من مدينة تاليوتي كعينة من المجتمع المغربي والتي حسب الدراسة كسرت الطابو الذي كان سائدا أو حسب قولها " الرجل يأكل وينام والمرأة تعمل" وبالإضافة إلى عملها وجدت طريقة بيع نسيجها من خلال النات في السوق العالمية لكي تعيل نفسها وابنتها بكفاية.وهي سوق افتراضية ذات مشروع يوظف 775 حرفي في المغرب تونس ولبنان ويعمل في منظمات غير حكومية للتجرد من العملاء أو الوسطاء ويوجه 65 حتى 80% من الأرباح المالية للحرفيين ذاتهم وزهاء 75 حتى 80% من الحرفيين الشركاء في السوق الافتراضية هم نساء. لقد ألغى المشروع بخط الحياة للنساء لإثبات مقدرتهن كربات بيت في العلم لافتراضي.إلا أن السوق ليست في منأى عن صدمات محتملة خاصة وان رؤوس أموال مخاطرة كبيرة واردة موضوعة في النات خاصة وان الحرفيين لا يتقاضون أجورهم إن لم يستوفى الزبائن منتجاتهم.

2) منطقة جنوب شرق آسيا آسيـــــــا:

1-2 الهنـــــــد:الإجتياز الفردي

تمكنت الهند من خلق 400 ألف فرصة عمل في مجال الاقتصاد الرقمي في الوقت الذي نجحت فيه جنت 5 مليارات دولار من رؤوس الأموال المخاطرة في الوقت الذي أحرزت فيه تلك التوجهات زيادة كبيرة في صادرات الهند التي بلغت قيمتها 6 مليارات دولار وتوازي 10 أضعاف صادراتها منذ 5 سنوات. (2)

1-مترجم عن .http://www.bbcnews/specialrepport/morocco-15 :20-17/07/2002-70ko-p1 –

2غرفة التجارة الدولية تتعهد بتقليص الفجوة الرقمية--35-19/10/2004: http://www.iccarab.org.10 42ko-p2

ويتوقع أن تواصل إنجازاتها خلال السنوات المقبلة في المجال نفسه لتوفر نصف مليون فرصة عمل إضافية وزيادة صادراتها إلى 7 مليارات دولار حيث كانت القوة الدافعة إلى هذا النمو الحكومة التي قامت بإنشاء 30 مركزا أكاديميا للتعليم التقني بتمويل قادم من عائدات المشروعات التي تم تخصيصها وكانت تابعة فيما سبق لقطاع الاتصالات الهندي الحكومي.

الهدف التنموي المعلن عنه في التجربة الهندية على أن للهند رغب أن تصبح قوة اقتصادية رئيسية في عام 2020 تسعى لتحقيق معدل نمو حقيقي يتجاوز 8% في المتوسط سنويا للعشر سنوات الحالية خاصة و أن أكثر من مليون من الهنود الخبراء بالمعلوماتية يعملون في أنحاء المعمورة و يتضح من ذلك سعي الهند لتحقيق الطفرة الرقمية على الرغم من الصعوبات إلا أنها تمكنت من توفير خدمة الإنترنيت لتشمل أقل من 1% من السكان توفير الهاتف بمعدل 2،2 خط لكل مائة ساكن. (1)

مع ذلك كله تصر الهند على البقاء في الحلقة الرقمية وكسب الجولات لصالح اقتصادها الرقمي عبر المكافحة لإيجاد نسبة وبيئة حاضنة ومنافسة من التشريعات والحوافز والمزايا.ومع نظرات الإعجاب بإصرار الهند تبقى الحقيقة أنها اختارت أن تقفز الفجوة الرقمية منفردة.

حتى التقرير الخاص بالاستخدام لعام 2001 التابع لمنظمة العمل الدولية أسهب في الحديث عن التجربة الهندية التي شهدت بفضلها الهند نمو قطاع إنتاج البرامج المعلوماتية لديها بنسبة

50% خلال التسعينيات، ما لم يؤد إلى زيادة في التصدير وحسب، بل وإلى خلق آلاف الوظائف المحلية وتجمع المواهب التكنولوجية التي أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية وكبريات الشركات متعددة الجنسيات (2).

1- أجندة مجتمع المعلومات http://www.mafhoum.com.11:30-20/02/2004-p3-25ko

-2- ردم الهوة الرقمية http://www.ilo.org.12:05-25/07/2003-p10-30.9ko

2-2 إرهاصـــات التجربة الهنديـــة:

من نظرات الإعجاب بإصرار الهند كأمة قادرة على تحقيق الكثير فإننا نجد في المقابل أن دول تكتل " الآسيان" ذاتها، ففي حين أن نحو 2% في كمبوديا وفيتنام يستخدمون الإنترنيت فالنسبة في سنغافورة تتجاوز 300%.

تجربة كوريا الجنوبية هي الأخرى في هذا السياق حلت في المرحلة الرابعة في مؤشر الإتاحة الرقمية أي 0،82 بعد السويد والدا نمارك وأيسلاند، وتحولت كذلك بسرعة لتصبح مجتمعا معلوماتيا (1).

كما تمكنت الاقتصاديات في شرق آسيا كالصين وماليزيا وتايلاند والفلبين وغيرها من البلدان من تحقيق تقدم سريع في احدث مجالات التكنولوجيا كما استطاعت الحصول على حصة مهمة من السوق العالمية للمواصلات الجزئية والتجهيزات الأخرى المتعلقة بمعالجة البيانات غير أنه أبعد من الإنتاج المطلوب في الأجهزة المعلوماتية.

وفي السنغال نتج عن تحرير تنظيم الاتصالات مجموعة كبيرة من المراكز عن بعد التي تؤمن النفاذ إلى الاتصالات مما أدى إلى خلق آلاف الوظائف.

وفي جنوب إفريقيا أمن نمو المراكز عن بعد نفاذا لا مثيل له إلى الخدمات العامة بالإضافة إلى معلومات أساسية حول العناية الصحية والمنافع الاجتماعية والخدمات الحكومية الأخرى ويمكن أيضا ربط التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات بهدف تخفيض الفقر ليس فقط عبر أثرها على النمو الاقتصادي بل أيضا عبر تحسين النفاذ إلى العناية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

ومن ثم فإن العنصر الأساسي لإطلاع البلدان على عالم التكنولوجيا الرقمية المتقدمة يكمن في تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها وقد نجحت كوستاريكا في جذب إحدى أكبر الشركات عالميا في مجال تكنولوجيا المعلومات

1- الإتاحة الرقمية -http://www.mafhoum.com.13:05-29/08/2005-p4-27ko

والاتصالات وذلك بهدف استخدام اليد العاملة المتعلمة نسبيا في سياق الجهود التنموية التي شهدت خلق الوظائف وزيادة الصادرات وتؤدي الآن إلى خلق صناعة محلية للبرامج المعلوماتية.

حتى عندما يتبين أنه يصعب تحقيق فرق التصدير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن منافع النفاذ إلى التكنولوجيا التي ستنتج عنها قد تؤدي إلى تعزيز الوظائف والمبادرة الفردية في صناعات مثل معالجة البيانات والمراكز عن بعد.

3-2 سنغافورة تتعدى الولايات المتحدة الأمريكية:

سنغافورة هي الأخرى سجلت صدارتها العالمية في سلم التكنولوجيا لسنة 2005 حيث أكدت اعتلاءها المرتبة الأولى من حيث التكنولوجيا واستخداماتها في العالم إذ تمكنت خلال فترة قصيرة من أن تسخر التكنولوجيا لخدمة أبنائها ما دفع بدوره إلى تحسين مستوى المعيشة وعوامل هذا النجاح وفق تقرير منتدى الاقتصاد العالمي راجعة أساسا إلى مستوى ونظام ونوعية التعليم المتبع في هذه الدولة التي كانت معتبرة في عداد الدول المتخلفة، حيث تم التركيز بصفة ذاتية على مادتي الحاسب والعلوم، هذا بالإضافة إلى العامل الثاني الأساسي وهو تخفيض أسعار خدمات الهاتف والإنترنيت.

اقتحام سنغافورة المجال العالمي للتكنولوجيا أعاد النظر في الترتيب العالمي الذي كان معمولا به في الاستخدامات العالمية للإنترنيت، إذن نسفت الولايات المتحدة من الصدارة لتتقدم إسلندا الخيرة التي اعتلت من المرتبة العاشرة العالمية إلى المرتبة الثانية ثم فنلندا التي كانت في الترتيب الرابع الذي شغلته الدانمرك.أما المرتبة الخامسة فأصبحت من نصيب الولايات المتحدة ويتبع الترتيب دائما في الدول العشر الأفضل استخداما للإنترنيت هي السويد وهونغ كونغ واليابان وسويسرا وكندا (1).

3) التجربة الجزائرية في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة:

بذلت الجزائر جهودا معتبرة لترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة التي أضحت من أهم محددات معالم التنمية الاقتصادية للأمم وأبرز مؤشراتها سيما وأنها بلد حديث

1-سنغافورة الأولى من حيث التكنلوجيا و استخدامها http://www.cnn.com.17:00-05/05/2005-p1-22ko

الانفتاح على اقتصاد السوق المعروف بالاقتصاد العصري الحر، وخاصة وأن لها أيضا من الموارد البشرية والمادية والمعرفية المتاحة والمشجعة على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية. تبرز في الحقيقة هذه المجهودات التي تبذلها الدولة والمتمثلة في تنظيمات ومشاريع هادفة إلى تطوير ميداني الإعلام والاتصال بتقنياته الحديثة لما تكتنفه الدولة من إطارات سامية وكفاءات عالية دائما في ذات المجال.

1-3 بوادر الاستفاقة الجزائرية

ان مبادرة استخدام بطاقات(2) الهاتف ،دفعت الى اعتماد نظام التحويا الالكتروني للاموال ابتداء من سنة 2000 والذي اطلق عليه اسم-(ت،دي،1) حيث سيتم بموجبه تحويل الاموال

في اقرب وقت ولاي مرسل اليه بالجزائر وذلك بفضل الشبكات المعلوماتية لمصلحة الصكوك البريدية. ما يشير بطبيعة الحال الى المنعكس الشرطي على المستقبل الاقتصادي و السياسي والاجتماعي والثقافي للجزائر، وما يشجع عليه اكثر قربها من احدى القارات الرائدة في تكنولوجيا المعلومات وشريكها الرئيسي ، وهو ما يطرح الاشكال حوا كيفبة تعاملها مع شركائها المقبلين.

هذا الواقع يفرض على الجزائر ضرورة تحديث بنيتها الاقتصادية وتدريب كوادرها البشرية والحد من هجرة ادمغتها البشرية ولذلك وتداركا لكل هذا التخلف اعلنت الحكومة سنة1998 عن مشروع لتحديث الاتصالات وادخال خدمات اتصالية جديدتن ولذلك تم انشاء محطتين جديدتين للاتصالات ، تمكنان من تقديم خدمات جديدة مثل الانترنت والمحاضرات عن بعد ونقل المعطيات والهاتف.

كما فتحت الاستثمار في مجال الاتصالات للقطاع الخاص سنة2000 حتى تمكن من سد الفجوة بينها وبين الدول المجاورة من جهة و الدول الاوروبية من جهة اخرى.وانشات دار النشر الدولية "لازر برودكسون" بوهران مصنعا للاقراص المضغوطة وهو الاول من نوعه في افريقيا حيث قدرت طاقاته الانتاجية بحوالي 6ملايين قرص سنويا و مصنع اخر

2-د.محمد لعقاب. مجتمع الاعلام المعلومات (اطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في علوم الاعلام و الاتصال).جامعة الجزائر. سنة2001

للاقراص المضغوطة انشئ شهر جوان من سنة2000 "الازر ديبلاكسون،مؤسسة عائلية يقول عنها مالكها انها الاولى في الجزائر والثانية في افريقيا بعد مؤسسة في جنوب افريقيا توضف 20 عاملا فقط، 7 منهم اطارات ذات طاقة انتاجية بقوة 17 الف قرص يوميا أي 53 ملون سنويا .

ويرى المتخصصون ان شبكة الاتصالات الجزائرية لها عدة اجابيات تؤهلها لان توفر

فرصة للجزائر للتحرر من التخلف عمليا في وقت قصير و الى :

ا – وجود هياكل قاعدية معتبرة.

.ب- توفير هذه الشبكة لتغطية وطنية عامة.

ج- تملك اطارات هامة متحكمة في التقنية.

هذا بالإضافة إلى اضطلاعها بدور ديناميكي يقوم على التحريك الدءوب والسريع والصائب لعجلة التنمية الاقتصادية.هذا بطبيعة الحال مع الاهتمام الذي أصبحت توليه المؤسسة الجزائرية على اختلاف أشكالها وأشغالها إلى الإعلام ووعيها أنه وسيلة إنتاجية أصبحت من خلاله السوق الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة تزخر بأوج تطورها وأرفع مستوياتها مقارنة مع السنين الخوالي ومع النمو المعتبر لأهمية السوق الجزائرية على مستوى المغرب العربي فيما يخص الإمكانيات التي تتميز بها عن باقي الدول المحيطة ما أثرها بإيلاء واهتمام المجموعة الأوروبية على أنها مركز تجاري تزداد أهميته أكثر فأكثر في المستقبل، بل وحتى المنتجين الأمريكيين والأسيويين وهو ما أبرز دورها التجاري المستقبلي بصفة كبيرة في الوطن العربي.

2-3 إنشاء حكومة إلكترونية جزائرية:

مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تندرج في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خصوصا لصالح المناطق البعيدة وكذا المكتبات الافتراضية والشبكة الواصلة لمختلف الجامعات وإعداد وتوضيب البرامج المعلوماتية.

السياسة الوطنية ممثلة بوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في ذات الميدان أكدت(1) أن القطاع احتكر واستحوذ على أهمية قصوى صدرته بعد الثروة النفطية ذلك لأنه يجتذب المستثمرين خاصة وان الجزائر تشهد فتوة وخصوبة التجربة ما سيدعم بدوره تقليص الفجوة الرقمية كمرحلة أولى لإنشاء المجتمع المعلوماتي وهو ما دفع بالوزارة المعنية إلى التفكير جديا بل والتخطيط لوضع أول شبكة داخلية للحكومة تمكن كل وزارة من تبادل المعلومات والمراسلات الإلكترونية إلى حد يمكن الاستغناء معه عن استعمال الورق.

إنها في الحقيقة تهيئة الأجواء لإنجاز الحكومة المعلوماتية بهدف تقليص المسافة بين الحاكم والمحكوم والتي ستسمح للأخير بالاطلاع على القضايا الوطنية التي تهمه.

جاءت المبادرة بعد الإعلان عن إنشاء لجنة إلكترونية كلفت بتهيئة إستراتيجية الجزائر في هذا المجال وإعدادها من أجل الانتقال إلى الحكم الإلكتروني وذلك من جراء الاحتكاك المباشر بالتجربة الكورية دائما في سياق الحكم الإلكتروني.

البرنامج الذي أعدته الوزارة قصد تحقيق وتجسيد الحكومة الإلكترونية الجزائرية والمستمد في الحقيقة من خطاب رئيس الجمهورية والمعنى بتجهيز كل عائلة جزائرية بحاسوب

شخصي أي كمبيوتر لكل منزل بحلول عام 2010. ممكن ذلك جدا مع التزام السلطات المعنية سيما وأن دخول القرن الـ 21 يعني إعطاء الجزائر مكانتها بين الدول المتقدمة.

المشروع الجديد المسمى " مشروع المدينة الجديدة (2) هو دليل أولي نافع لانفتاح الجزائر بل وإقبالها على العالم التكنولوجي المتطور ويتمثل في إنجاز الحظيرة المعلوماتية التي تضم 10 مشاريع رئيسية رائدة منها:

- إنجاز فندق ذي خمسة نجوم ذي 156 غرفة.
- قاعة عرض ذات طاقة استيعاب مقدرة بـ 600 مقعد.
- مقر ووكالة التسيير.
- مركز البحث لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
-مقهى بريدي.

1واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام و الإتصال الحديثة في الجزائر-http://www.chihab. 11 :05-15/08/2005-59ko

ibid-2

مركب تيليكوم يضم مركز تحكم وجناح إداري.
ففي دراسة مقارنة(1) قدمتها كنفدرالية إطارات المالية والمحاسبة بوهران حول " التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاقتصاد ":

- احتلت الجزائر المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصال.

- تتوفر بالجزائر فيما يتعلق بتقنية الإنترنيت على نسبة 2،4% من السكان المتصلين بالشبكة.في وقت وصل الذين يستعملون ذات التقنية 500ألف.

- أحصي عدد المستعملين بانتظام 500 ألف مشترك أغلبهم في أماكن العمل أو نوادي الإنترنيت التي وصل عددها إلى 5000 نادي إنترنيت

- التطور الذي رافق استعمال الهاتف النقال بحيث زاد عدد المشتركين من 18 ألف سنة 1998 إلى 4 ملايين مشترك سنة 2004 ووصل سنة 2005 إلى 7245657 مشترك.هذا من دون إغفال إحصائيات مدينة أخرى تدل على التداول الجزائري على المجال الرقمي بشتى أوجهه.

زهاء 25 مليون مواطن يتابعون مختلف الفضائيات عن طريق المشفر الرقمي.
يشكل الشباب النسبة الكبيرة المبحرة في عالم الإنترنيت بحيث قدرت الشريحة العمرية بين 7 و 16 سنة للأغراض التالية:

1- الاطلاع على المقتنيات الجديدة والمنتجات الحديثة والتجهيزات المتطورة(هواتف حواسيب أجهزة مختلفة وحتى آخر الموضات)

2- المراسلة والتحادث مع أفراد العائلة من المهاجرين (أقل تكلفة من الهاتف) والأسرع من الطرق التقليدية (مثل البريد العادي).

3- البحث عن معلومات لإنجاز البحوث

4- البحث عن مواقع الهجرة والملء الفوري للوثائق مع الحصول الآني على الأجوبة السلبية أو الإيجابية.

----
ibid-1

5- الاطلاع على نتائج الامتحانات لشهادات التعليم الأساسي والنهائي.

6- التسجيلات الجامعية الأولية والنهائية الرقمية.

7- البحث عن مناصب شغل ووظائف عمل.

وحسب دراسة للأمم المتحدة فإن سنة 2004 عرفت 5000 مشترك في الإنترنيت بنسبة 148 عملية استعمال للشبكة لكل 10 آلاف مواطن، تطور يفسر بخفض قيمة الاشتراك بالإنترنيت وبصفة خاصة مع دخول تقنية الدي أس أل في الاستعمال الجزائري.

هذا بالإضافة إلى القطب التكنولوجي الذي يزمع إنشاؤه في الجزائر العاصمة والدي سيسمح بتزويد المؤسسات ببنك للمعلومات حول الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من المعطيات لتحسين أداء هذه المؤسسات.

أما ما يتعلق بالمدينة الجديدة والتي تعمل الوزارة الوصية بتحقيق كل المساعي الجادة لتجسيد المشاريع التي سوف يتم تقديمها جاهزة منجزة في السداسي الرابع من سنة 2006 منذ الانتهاء من دراستها وتهيئة كل الظروف بشأنها سنة 2001 إلى غاية البدء فيها سنة 2005 وهي زمن قياسي من حيث التجسيد وإن طال من جهة التنفيذ لكنه وإن دل على شيء فإنما يدل على المسارعة للحاق بالركب الرقمي العالمي المتطور وتدارك ما فات.

تعتبر المشاريع المذكورة آنفا القلب النابض للمدينة الجديدة ذلك لأنه سوف يراعي في إنجازها وتحقيقها مواصفات ومقاييس التوازن البيئي وفي هذا المقام نعرج إلى التنمية المستدامة التي احتلت حيزا واسعا من خطابات رئيس الجمهورية كما كانت موضوع مؤتمرات ومنتديات دراسية وعليمة محلية وإقليمية ودولية وعالمية.

هذه المدينة بما تحويه من مرافق حيوية تشكل منارة تكنولوجية بها كل الإبداعات التكنولوجية الجديدة التي بلغ الغلاف المالي المخصص لها 10 ملايير دج في إطار البرنامج الخاص بدعم الإنعاش الاقتصادي الذي خص بطبيعة الحال قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بـ 16،3 مليار دج.هذا علاوة عن 50 مليار دج التي سخرت لتنمية وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

هذا المشروع سوف لن يعطي دفعا جديدا لقطاع التكنولوجيا في الجزائر فحسب بل سيكبح من هجرة أدمغتها إلى البلدان المتطورة خاصة وأنها إطارات تملك مهارات مميزة في مجال

التكنولوجيات الحديثة والمتطورة باستمرار التي من الواجب الاهتمام بها، خاصة وان المشروع يفتح المجال لـ 20 ألف منصب شغل، سيما وان هذه المشاريع والبرامج جاءت قصديا لتنمية الاتصالات وتحرير المبادرات و الاقتصاد ولفتح مجال المنافسة بين القطاعين العمومي والخاص.

ومن هذا الجانب تدعم التثمين الرسمي لمبادرات الشراكة المبرمة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية ذلك لأن الإنتاج في قطاع التكنولوجيا لا يكون ولن يتأتى إلا من خلال إشراك كل ومختلف الكفاءات وإنشاء المؤسسات والشركات لغاية تطوير المنشأة الأساسية وادخار الخدمات ذات القيمة المضافة و هو ما دعا إليه العديد من الخبراء الأجانب والجزائريين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتدعيم قطاع المعلوماتية الجزائري(*)لاستدراك التأخر المسجل في هذا الميدان.

سوف تسفر تلك الشراكة عن تصنيع وطني للحواسيب هذا بالإضافة إلى مشروع صناعة مليون كمبيوتر محمول سنة 2008 وتجسيد هذه الأهداف المرسومة يستوجب مقاربة جديدة مختلفة عن نظيرتها المتبعة قبلها والمتمثلة في تحقيق 10 نسب منها :

- 80% من الكثافة الهاتفية.
- 40% من وصلات الإنترنيت.
- 20% في نشر الحاسب.

3-3 مجتمـــــــع المعلومـــــات المتوسطــــي " أورومـاد":

رهانا يفرض تطبيق حلول جديدة وإقامة شراكات متجددة وهو ما يبرر انخراط 70 مؤسسة معلوماتية متوسطية جزائرية في القاعدة الإعلامية أميديس التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع الجمعية الوطنية للمؤسسة والمعهد الوطني للعمل ومعهد التطوير المهني ببئر خادم لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لحوض البحر المتوسط وذلك في إطار خلق مؤسسة معلوماتية متوسطية منها المؤسسات الجزائرية حيث يقوم الاتحاد بتمويل

(*) – مثل البروفيسور حليمي بشير بجامعة مونتريال ومدير عدة مؤسسات والذي كان سباقا لإدخال نظام اللغة العربية في الحاسوب الذي أبدى استعداده لتكريس خبرته وتجربته في هذا المجال.

المشروع الأممي إلى إقام شبكة للشركات المتوسطية عبر الإنترنيت التي سيتم إيصالها بالشبكة الأوروبية لتبادل المعلومات حيث تتمكن كل الشركات فيها بالاطلاع على كل التطورات الحاصلة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المتوسطي وبصفة خاصة أوروبا.

بالإضافة إلى ضم الجزائر في هذه الشبكة تأتي مؤسسات أخرى من دول شقيقة المغرب وتونس ولبنان وتركيا والأردن وبلدان أخرى كل ذلك يدخل في إطار بناء مجتمع المعلومات أوروماد الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بإنجاز مشروعه بناء على طلب تقدمت به الجزائر ودول متوسطية أخرى أثناء الندوة الوزارية الأورومتوسطية المنعقدة بروما سنة 1995،

تحضيرا للملتقى الدولي الجزائر أكت 2000 الذي تحتضنه الجزائر في السنة 2006 من شهر أفريل والذي سيتناول موضوع إدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الاقتصاد والمجتمع الجزائري ويسمح للإطارات العليا والمنتخبين ومدراء أنظمة الإعلام باكتشاف المنتجات والخدمات والتقنيات من أجل التعجيل بالإصلاحات في الجزائر.

خلاصة

يستخلص من هذه التجارب أن بعضا من الدول النامية تمكنت من قطع أشواطا معتبرة مقارنة ببلدان لازالت تعاني ويلات التأخر العميق عن الركب التكنولوجي، ولقد سجلت الخليج زيادة في اللحاق والاستحقاق ووصلت إلى إرساء قواعد "سوق إلكترونية عربية" في الإارات إحتلت شهرة عالمية، وبصفة خاصة منطقة دبي التي كان لها سبقا على المستويين. العربي والنامي في تجسيد أول "حكومة عربية إلكترونية" تملثت بذلك منارة يهتدي بها في المجال الرقمي لاسيما بعدما أرست البنى الأساسية اللأزمة لقيلم أي مدينة رقمية تقوم أشغالها وأعمالها ووظائفها على النظام السريع للبطاقات الذكية.

غير بعيد، بحيث في جنوب شرق القارة أثبتت الهند جدارة الإجتياز الفردي، إذ وفي وقت قصير وطدت مقاييس الإقتصاد الرقمي على الرغم مما تعاني من تخلف كبير وفقر متقع، لكنها صورت بدورها خبرة يستفاد ويقتدى بها ليس فقط في المحيط الأسيوى بل تعدى الأثر إلى جنوب إفريقيا.

ما يشد الإنتباه حقا إلى هذه الخبرات هي الفجاءة السنغفورية التي سلكت سبيل التقنية المتطورة حتى فاقت مبتكريها وتريدت الترتيب العالمي ذلك لأنها إتخذت أسباب التعليم الناجع والإتاحة الشاملة.

الجزائر وإن إستفاقت مؤخرا، إلا أنها دأبت على إنتهاج الطرق الكفيلة لتحقيق النهظة التكنولوجية، بالإستفادة من خبرات أمريكية أوروبية غربية وحتى الأسوية الإفريقية لتوطيد الحكم الرقمي، ما يفسره بعث مجتمع المعلومات المتوسطي (أوروماد) القائم على إدماج التكنولوجيا الرقمية في كل مناحي الحياة.

نتائج الدراسة

بعد هذا العرض المفصل توصلت بالبحث إلى النتائج التالية:

* النتيجة الأساسية هي:أن الفجوة الرقمية حالة معيشة لأكثر الدول العالم، وإن اشتهر بها الشطر الجنوبي إلا أن بعضا من دول الشمال تعاني أيضا من ويلاتها، مردودة بذلك إلى أسباب تقنية أكثر منها ثقافية وأساسية لكنها ذات أساس اقتصادي، ينم مظهرها عن الكثير من التخلف في ميادين الحياة، لذلك بذلت العديد من المساعي؛ الأممية والإقليمية والدولية للبت فيها: معالجة وحلا.

يمكن استدراج عدة نتائج من هذه الخلاصة العامة

-يعود تخلف الجنوب إلى افتقادها للبنى الأساسية والتقنية لأي تقدم، ثم الأسباب الثقافية المعربة عن عدم توفر البيئة الملائمة من سياسة التعليم ذات الأسس العلمية، يضاف إليها السياسات المنتهجة في هذه الدول المثبطة.

-تبينت مظاهر الفجوة بادئ الأمر في الفقر وانعدام الأمن الغذائي ثم افتقاد أدنى ضروريات القيام التكنولوجي: الهاتف، الحاسوب ما انعكس على الاقتصاد وأظهر الفجوة بوضوح.

- بذلت مساعي شتى لتجسير وسد الفجوة، كانت أولها الجهود الأممية العالمية للأمم المتحدة لبناء مجتمع معلومات عالمي عبر عدة قمم، ثم جهود دولية ميزتها سلسلة المنتديات الدولية، دافوس، أوكيناوا، وأيضا مساعي إقليمية عربية خصوصا مثل: المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، المعرض الإقليمي حول الحكومة الإلكترونية، الندوة الثالثة للآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، إضافة إلى مبادرات تنظيمية: البنك الدولي، الغرفة الدولية للتجارة، منظمة الأغذية والزراعة.

- دأبت الدول النامية سيما العربية على تكييف بيئة تشريعية وتوفير أطر قانونية خصيصا لتقنين طبيعة التحول الرقمي مع طبيعة المجتمعات المنتقلة وليس العكس ويأتي في سياق تعزيز الثقة بالاقتصاد الرقمي من حماية المستهلكين وحماية الخصوصية الثقافية وحقوق الملكية الفكرية في زخم المنافسة الدولية.

-تمخضت حلول أساسية عن المساعي المبذولة ركزت في مجملها على إعداد قاعدة أساس للإستنهال العقلاني من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و بدا ذلك التدرج من استبيان الأعراض إلى تشخيص الأمراض لدفع مناهج التعليم المثلى مع إتاحة الإنترنيت لجميع الاستعمالات هذا كله لتوطيد الحكم الرقمي لمجتمع المعلومات العالمي المنشود.

-الجزائر –بعد الاستفاقة و في فترة وجيزة –سارعت إلى ربط كل أجهزتها (حكومية مؤسساتية تعليمية جامعية) ضمن نسيج شبكة إلكترونية ما يعلله أيضا تشييد المدينة الجديدة هذا كله يؤهل و يدعم المشاركة العضوية الجزائرية في خضم مجتمع المعلومات المتوسطي.

الملاحق

الملحق (1) الأول

القمة العالمية لمجتمع المعلومات - جنيف 2003

1- قرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بعقد القمة

تعهد القرار رقم 73 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية) مينيابوليس 1998) بإعطاء تعليمات للأمين العام للاتحاد بوضع مسألة عقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على جدول الأعمال اللجنة الإدارية للتنسيق التابعة للأمم المتحدة (والمعروف الآن باسم الجهاز التنفيذي الرئيسي التابع لمنظومة الأمم المتحدة) وبرفع تقارير للمجلس، وهو الجهاز الحاكم للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بنتائج تلك المشاورة. وفي تقرير الأمين العام أمام دورة عام 1999 للمجلس حول تلك المشاورة، أشار الأمين العام إلى أن اللجنة الإدارية للتنسيق كانت قد استجابت على نحو إيجابي وأن أغلبية المنظمات والوكالات الأخرى كانت قد أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في الإعداد للقمة وعقدها. وقد تقر عقد القمة تحت الرعاية السامية للأمين العام للأمم المتحدة، وبالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ممسكاً بزمام قيادة التحضيرات .

وفي عام 2001، قرر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية عقد القمة على مرحلتين: المرحلة الأولى في الفترة من 10 إلى 12 كانون أول/ ديسمبر 2003 في جنيف بسويسرا، والمرحلة الثانية في الفترة من 16 إلى 18 تشرين ثان/ نوفمبر 2005 في تونس العاصمة بتونس .

2- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 183/56

في 21 ديسمبر 2001، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/RES/56/183 بشأن تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويوصي هذا القرار بإنشاء لجنة تحضيرية دولية حكومية مفتوحة العضوية تضطلع بالتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتشمل مهام اللجنة بالتحديد مسؤولية وضع جدول أعمال القمة وصياغة نص مشروع الإعلان ومشروع خطة العمل ووضع إجراءات مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين. كما يدعو القرار الحكومات إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية للقمة ويشجع المنظمات الدولية الحكومية، لا سيما الوكالات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المساهمة والمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية الدولية الحكومية للقمة وفي القمة نفسها.

فقد أوصى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 183/56 بأن تتم التحضيرات للقمة من خلال لجنة تحضيرية حكومية دولية مفتوحة من شأنها تعريف جدول أعمال القمة، والبت في أطوار مشاركة سائر أصحاب المصلحة في القمة، وضع اللمسات الأخيرة لكل من مسودة الإعلان ومسودة خطة العمل. وقد وجه الدعوة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للاضطلاع بدور القيادة الإداري بالأمانة التنفيذية للقمة، ودعا الحكومات للمشاركة على نحو إيجابي في العملية التحضيرية للقمة، وأن يتم تمثيلها بالقمة على أعلى مستوى ممكن.

وفي القرار رقم 183/56، قامت الجمعية العامة أيضاً بتشجيع إسهامات جميع الجهات المعنية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤسسات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، للمشاركة على نحو إيجابي في العملية التحضيرية الحكومية الدولية للقمة وفي القمة نفسها.

وتدعو الجمعية العامة في قرارها رقم 183/56 الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، لشن حملة للمعلومات العامة من أجل رفع الوعي العالمي بالقمة.

- **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة**

http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/491/81/pdf/N0149181.pdf?OpenElement

ثالثاً - المبررات والمناهج

4- تتمثل مبررات هذا البرنامج في أن الفجوة الرقمية الريفية لا تعنى فحسب بالبنية الأساسية لتكنولجيا المعلومات والاتصالات، بل إنما هي مشكلة متعددة الأوجه تتعلق بالتبادل غير الفعال للمعارف وإدارة محتوى المعلومات، فضلاً عن الافتقار إلى الموارد البشرية والقدرات المؤسسية والحساسية لقضايا مشاركة المرأة. وسوف يطول أمد الفجوة الرقمية الريفية ما لم يتمكن المستخدمون من التصدي للمشكلات المتعلقة بتبادل المعارف على نحو فعال. وإن العامل الحاسم للتبادل الذي تم استنباطه من خلال هذا البرنامج يتمثل في تعبئة وتسخير المعارف والمعلومات التي لم يكن ممكناً من قبل الوصول إليها في صيغة رقمية، تستقى من السياق المحلي أو تكيف تبعا له. وسوف ينفذ البرنامج نهج شراكة مبتكرة لتبادل المعارف في العديد من البلدان كما سيوفر إمكانات الحصول على المحتوى الملائم. وقد تم تحديد ثلاث مجموعات عريضة من المعنيين بالبرنامج ضمن البلدان الأعضاء. وهذه المجموعات هي: المجتمعات والأسر الريفية؛ ومزودو الخدمات الريفية في القطاعين العام والخاص الذين يقدمون الخدمات الزراعية والمالية وخدمات الاتصالات؛ وصانعو السياسات ومستشاروهم.

رابعا- إدراك التحديات

5- حددت المنظمة القضايا المهمة التالية لتحسين تأثير المعلومات والاتصالات، وبخاصة للفقراء في المناطق الريفية، والتي من شأنها توجيه البرنامج:

• المحتوى المعلوماتي والمناهج المتبعة التي تتكيف مع الأوضاع المحلية.
• التأسيس على الأنظمة المعلوماتية القائمة.
• بناء وتعزيز القدرات الفنية للمؤسسات والأشخاص المعنيين بتوفير المعلومات، فضلا عن بناء قدرات مستخدمي المعلومات للحصول على طائفة أوسع من المعلومات والاتصالات.
• فرص الحصول على المعلومات والتمكين من ذلك لضمان الحصول عليها فعلا وتمكين الفقراء من ذلك وبخاصة النساء.
• تعزيز الشراكات الجديدة أفقيا وعموديا بما يضمن إتاحة المعلومات لجميع المعنيين.
• إتباع مناهج واقعية في التعامل مع التكنولوجيات اللازمة لدعم المعلومات والاتصالات لبناء نظم معلوماتية مستدامة من خلال تعزيز النظم الموجودة لكي تكون قابلة للانتشار والتوسع مع استخدام وسائل الاتصالات متعددة الأغراض مع الاستفادة من شتى الوسائط المعلوماتية الموجودة.
• تكاليف المعلومات، وقيمتها، والاستدامة المالية لتقييم وتمويل إنشاء وتأسيس البنية المعلوماتية الملائمة وتوفير المحتوى المناسب لاسيما في المناطق الريفية النائية.

خامسا- التدخلات لمعالجة الفجوة الرقمية الريفية

6- من المقرر صياغة وتنفيذ طائفة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة، بدءا من وضع السياسات والبنى الأساسية العامة وانتهاء بمشروعات المجتمعات المحلية التي تركز على المستفيدين. وإن العناصر الجديدة والمبتكرة لهذا البرنامج تتمثل أولا في التركيز على البيئة الريفية، وثانيا على المعلومات ذاتها وعلى آليات الحصول على هذه المعلومات وتبادلها، إضافة إلى البنية الأساسية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يلي أهم مجالات العمل المقترحة:

(1) تعبئة وزيادة المحتوى والمضمون – أي تمكين جميع أعضاء المنظمة من تعبئة ونقل واستخدام شتى مصادر المعلومات والمعارف في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وما يتصل بها، وهي المتاحة لدى منظمة الأغذية والزراعة وأيضا في البلدان والمجتمع الدولي.
(2) بناء وتنمية القدرات الفنية وتنمية الموارد البشرية والمؤسسية بالتركيز على تحسين وسائل الوصول إلى هذه التكنولوجيات واستخدامها في التنمية الزراعية والريفية.
(3) تحسين فعالية البرامج التنفيذية لدى منظمة الأغذية والزراعة في الميدان، وذلك بإدماج المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج القطرية والإقليمية المتعلقة بالحد من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر، مثل، البرنامج الخاص للأمن الغذائي، في مدارس المزارعين الحقلية وفي الأساليب الأخرى التي يشارك فيها مباشرة فقراء الريف كمستفيدين رئيسيين.

) بوضع مسودة مذكرة تفاهم مفتوحة لجميع الأطراف المعنية، تتضمن مبادئ تنظيمية مشتركة للنفاذ إلى الأسواق، المنافسة والتشغيل البيني للأنظمة الساتلية التي توفر الخدمات عريضة النطاق،

، المشاركة بنشاط في تنفيد هذا المشروع،

ـ التعاون مع الاتحاد في تنفيذ هذا المشروع.

الملحق (2) الثاني

تحـاد الدولـــي للاتصـــالات،

C03/47-Aالوثيقـة

6 مايو 2003

الأصل: بالإنكليزية/الفرنسية

المجلـــس

جنيف — دورة 2003 — (من 5 إلى 16 مايو)

الجلسـة العامـة

مذكرة من الأمين العام

يشرفني أن أحيل إلى المجلس مساهمة وردت من المملكة المغربية بخصوص البندين 3.1 و 1.2 من جدول أعمال المجلس.

يوشيو أوتسومي
الأمين العام

المملكة المغربية

مقترح بشأن البندين 3.1 و 1.2 من جدول أعمال المجلس

يعد "سد الفجوة الرقمية" إحدى الأولويات القصوى أمام المجتمع الدولي اليوم.

ومن بين الطرائق الممكنة للتقليل من عدم التوازن، والإسراع بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، تهيئة بيئة تقنية وتنظيمية تستهدف الترويج لتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية، والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وبالمقارنة مع التكنولوجيات الأخرى، تتمتع السواتل بالفعل بميزة القدرة على تزويد هذه المناطق ببنية تحتية تمكن من توفير خدمات عريضة النطاق في وقت معقول وبأسعار معقولة.

ويمكن أن تتوقف البيئة المقترحة على تطور سوق عالمية للمعدات والتجهيزات الطرفية

الخدمات عريضة النطاق من خلال تطبيق معيار تقني مشترك، وتحديد الموارد المدارية وطيف الترددات اللازمة للأنظمة الساتلية الراغبة في توفير خدمات الإنترنت عالية السرعة، وتنفيذ الحد الأدنى من الإطار التنظيمي الذي يشجع على المنافسة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتقدم المغرب بمشروع القرار الملحق بهذه الوثيقة، لكي ينظر فيه أعضاء المجلس،

مشـــروع قـــرار

نظام عالمي ساتلي عريض النطاق

المجلس،

) المادة 1(د)، الفقرة 6، من دستور الاتحاد (جنيف، 1992) التي تنص على أن من بين أهداف الاتحاد "السعي إلى إيصال با التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم"؛

لتشجيع التوصيلية العالمية بالبنية التحتية العالمية للمعلومات (GII) والمشاركة العالمية في مجتمع المعلومات العالمي (GIS)؛

) القرار 71 (المراجع في مراكش، 2002) المتعلق بخطة الاتحاد الاستراتيجية للفترة 2004-2007، وخصوصاً الهدف 2، "المساعدة في سد الفجوة الرقمية الدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، عن طريق تسهيل تطوير شبكات وخدما فيما بينها توصيل بيني كامل وتكون قابلة للتشغيل فيما بينها لتشجيع التوصيلية العالمية والقيام بدور رائد في الأعمال التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأخذ النتائج التي ستسفر عنها في هذا الصدد في الاعتبار بالشكل الواجب؛

) القرار 37 (إسطنبول، 2002) والقرار 129 (مراكش، 2002) فيما يخص سد الفجوة الرقمية؛

) القرار 113 (مراكش، 2002) المتعلق بمساهمة الاتحاد في الأعمال الخاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

) أن تكنولوجيا الاتصالات الساتلية قادرة على الإسراع بتوفير خدمات الإنترنت عالية السرعة في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية، والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق؛

) أن جميع الاجتماعات الوزارية الإقليمية التي عُقدت للتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترفت بالعلاقة الوثيقة توافر بنية تحتية عريضة النطاق وواسعة الانتشار وتوفير خدمات التعليم العام، والصحة والتجارة والنفاذ على الخط إلى المعلومات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية؛

) أنه بدون تضافر الجهود من أجل التعاون العالمي لتنفيذ هذه البنية التحتية عريضة النطاق، سيواجه المجتمع الدولي مخاطر زيادة تفاقم الفجوة الرقمية؛

) أن الطبيعة الدولية للخدمات الساتلية سوف تستفيد من زيادة التنسيق الدولي في استعمال الترددات، وسياسات النفاذ إلى الأسواق، ووضع معايير مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني لتنظيم المعدات الطرفية التي يستخدمها المستعملون؛

) أنه من المستصوب، للأغراض المتعلقة بتحقيق العمليات العالمية وتحقيق وفورات النطاق، الاتفاق على معلمات مشتركة للأنظمة التقنية وأنظمة التشغيل والترددات؛

) أن الاتحاد يؤدي دوراً مهماً في الترويج لتنمية الاتصالات العالمية، وأنه – تحقيقاً لهذه الغاية – يقوم بتنسيق الجهود من خلال ضمان التناسق؛

) أن الإجراءات اللازمة لن تكون لها نتائج كبيرة على ميزانية الاتحاد،

) أن الدستور يعترف بحق كل دولة السيادي في تنظيم اتصالاتها؛

) أن لوائح الاتصالات الدولية "تعترف بحق كل عضو، طبقاً لقوانينه الوطنية وإذا قرر هو ذلك، أن يشترط أن تحصل الإدارات ووكالات التشغيل التابعة للقطاع الخاص التي تعمل في أراضيه وتوفر خدمة اتصالات دولية للجمهور، على ترخيص من هذا العضو"، وتنص على أنه "في إطار اللوائح الحالية، يكون توفير وتشغيل خدمات الاتصالات الدولية في كل علاقة لاتفاق متبادل بين الإدارات"؛

) أن المادة 18 من لوائح الراديو تحدد السلطات المسؤولة عن إصدار رخص تشغيل المحطات في أي منطقة؛

) أن كل دولة عضو تتمتع بحق سيادي في أن تقرر مشاركتها في أي نظام، وأن تحدد بالتوازي مع ذلك الالتزامات المعينة التي تقع على الكيانات والمنظمات التي توفر خدمات الاتصالات الدولية أو المحلية على هذه الأنظمة فيما يتعلق باحترام النصوص القانونية والمالية والتنظيمية التي تطبقها الإدارات التي ترخص بتقديم هذه الخدمات في أراضيها،

بخبرة الاتحاد فيما يتعلق بإدارة مشاريع الاتصالات العالمية مثل النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر (GMDSS)، والأنظمة الساتلية العالمية للاتصالات الشخصية المتنقلة (GMPCS)، والاتصالات المتنقلة الدولية – 2000 (IMT-2000) ،

بتنسيق الإجراءات التي يتخذها الاتحاد فيما يتعلق بإقامة بيئة تستهدف الإسراع بتوفير خدمات ساتلية عالية السرعة لاستعمال الإنترنت، بأسعار معقولة وعلى أساس عالمي،

) بتحديد المواقع المدارية على مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض ونطاقات الترددات اللازمة لتحقيق تغطية عالية، لاستخدامها على أساس تفضيلي لتنفيذ خدمات الإنترنت عالية السرعة؛

) بوضع معايير تقنية مشتركة للمعدات الطرفية التي يستخدمها المستعملون بغرض تسهيل الإنتاج الواسع لمعدات بسيطة وأسعار معقولة؛

الملحق (3) الثالث

المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى

الدوحة، دولة قطر، 13 - 17 مارس/آذار 2004

إطار المنظمة الاستراتيجي لسد الفجوة الرقمية في المناطق الريفية

بيان المحتويات

أولا- الملخص

1- تمثل المعلومات محور التنمية، وهناك موارد مهمة لهذه المعارف والمعلومات التي يمكن تبادلها على نحو أكثر فعالية لدعم كفاح الفقراء لمعالجة الأسباب الأساسية لفقرهم. وهكذا، فإن التقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد الاهتمام وتوفر الموارد لتبادل المعلومات، إنما تتيح إمكانات لتحسين سبل حصول فقراء الريف على المنافع من المعارف المتراكمة وأيضا إيجاد بيئة أوسع دراية للسياسات المطلوبة. ومن جهة أخرى، فإن "الفجوة الرقمية" تفصل أولئك الذين هم في أمس الحاجة للمعلومات والمعارف عن مصادر هذه المعلومات والمعارف في العالم. ويشكل "برنامج سد الفجوة الرقمية في الريف لتقليص الأمن الغذائي والفقر" حافزا لوضع برنامج استراتيجي جديد تقوم المنظمة من خلاله بتسهيل قيام شراكة عالمية لمعالجة الفجوة الرقمية في الريف. ويعزز هذا البرنامج القدرات البشرية والمؤسسية لتسخير المعلومات والمعارف بصورة أكثر فعالية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية في إقليم الشرق الأدنى.

ثانيا- المعلومات الأساسية

2- اتخذت المنظمة مبادرة لبلورة برنامج استراتيجي جديد بشأن "سد الفجوة الرقمية في الريف" للحد من النقص في الأمن الغذائي والحد من الفقر وهو الذي سوف تقوم المنظمة من خلاله بتنسيق شراكة دولية لمعالجة هذه القضية الإنمائية الهامة. وسوف يقوم البرنامج ببناء وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية لتسخير المعلومات والمعارف على نحو أكثر فعالية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية. إن الفجوة الرقمية في الريف لا تعني فقط بتحسين البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل إنها أيضا تمثل مشكلة متعددة الأوجه تتعلق بالتبادل غير الفعال للمعارف وإدارة محتوى المعلومات، وعدم كفاية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية، وهي مشكلة تزداد تفاقما بطبيعة الحال نتيجة النقص الحاد في الموارد المالية.

3- ويقصد بمصطلح "الفجوة الرقمية"، حسب تعريف المنظمة، "عدم التكافؤ في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان الغنية والفقيرة على السواء، وضمن البلدان، بين المجموعات الاجتماعية المحظية نسبيا وتلك المهمشة". وإن شبكة الانترنت، شأنها شأن العديد من تكنولوجيا الاتصالات قبلها، تمكن المجتمعات الريفية من الحصول على المعلومات وعلى المساعدة من خارج المنظمات الإنمائية. والأكثر من ذلك أهمية أنها يمكن أن تدعم التعبير عن الاحتياجات والتصورات الإنمائية من القاعدة إلى القمة.

الملحق: (04) الرابع

الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات





المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصــــالات
لعام 2002

الوثيقـــة -NFO/15
A

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الجمهورية العربية السورية

السيد رئيس الجلسة المهندس محمد فتيحي يوردال

السادة أصحاب المعالي الوزراء المشاركون في هذا اللقاء

الزميلات والزملاء أعضاء الوفود الكرام

السادة الضيوف

بداية أحب أن أعبر لكم عن سعادتي البالغة بأن أشارككم مؤتمركم العالمي الهام حول تنمية الاتصالات، وأن أهنئ الاتحاد الدولي للاتصالات على اختياره الموفـــق فـــي التركيز على إشكالية الفجوة الرقمية المتعاظمة بين الدول المتقدمة والدول النامية لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للغالبية الساحقة من سكان هذا العالم.

كما يشرفني أن أتوجه إلى هذه النخبة البارزة من كبار المتخصصين العالميين فـــي مجال الاتصالات لأشاركها بعض الأفكار والرؤى والمخاوف حيال هذه الاشكالية من

منظار قد يكون فيه بعض الاختلاف لأنه يأتي من شخص خلفيته الرئيسة هي تكنولوجيا المعلومات، مع إقراري التام أنه من المتعذر اليوم التفريق بين هاتين التقانتين لأنهما اندمجتا تماماً ببعضهما فأصبحتا تكنولوجيا واحدة. ولا شك أن الاتحاد الدولي للاتصالات الذي نشأ أصلاً في إطار تكنولوجيا الاتصالات التقليدية، ومشاغلها الرئيسة في اعتماد بروتوكولات لاتصالات فعالة وآمنة بين طرفيات تقليدية غير ذكية ووضع قواعد تشغيل هذا النوع من الاتصالات، قد بذل الكثير من الجهود ليواكب بفعالية التحول الكبير في تكنولوجيا الاتصالات واعتمادها المتزايد على تكنولوجيا المعلومات حتى اندمجتا في نهاية المطاف في تكنولوجيا واحدة. وانتقلت بذلك الكثير من مشاغل واهتمامات الاتحاد نحو اتجاهات جديدة تعالج هذه التكنولوجيا الموحدة ومن بينها مسألة الفجوة الرقمية.

سيداتي وسادتي:

لن أحاول في كلمتي هذه تعريف مفهوم الفجوة الرقمية لأنه أصبح معروفاً تماما للغالبية الساحقة من العاملين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك للعاملين في مجالات سياسات التنمية واستراتيجياتها، ولكنني سأحاول التركيز على أبعاد إشكالية الهوة الرقمية.

تكمن خطورة الهوة الرقمية في أن حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها الحديث وحيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها يمكن أن تعطي أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها، سواء كانوا دولاً أو مؤسسات أو مواطنين. وقد تعني هذه الأفضلية بالنسبة للأفراد الفرق بين الفقر والرفاهية وبالنسبة للدول أو المجتمعات النجاح في الانضمام للاقتصاد العالمي الجديد أو الانعزال عنه.

وإذا أمعنا النظر في الهوة الرقمية يمكننا أن نتبين بسهولة ضخامة هذه الهوة. فمن المعروف اليوم أن نسبة عالية من الأشخاص العاديين في الدول المتقدمة يستخدمون في حياتهم اليومية ثلاثة أجهزة هاتف مختلفة: هاتف العمل وهاتف المنزل والهاتف المتنقل كما يستخدمون الإنترنت. بينما لم يتمكن نصف سكان العالم من استخدام جهاز هاتف قط. وكذلك فإن عشرات الملايين من سكان العالم لا يجدون هاتفاً ضمن مجال عشرة كيلومترات من سكنهم. وهناك دول عديدة لا يمتلك أكثر من 1% من مواطنيها هاتفا في منزلهم.

إن سعة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية اليوم مقاسة بعدد مستخدمي الإنترنت تتجاوز الفجوة الاقتصادية مقاسة بالدخل القومي. فوفق إحصائيات الأمم المتحدة الأخيرة تمتلك الدول المتقدمة 86% من الناتج المحلي الكلي للعالم بينما عدد مستخدمي الإنترنت فيها يبلغ 93% من كامل عدد المستخدمين في العالم. كما لا تزيد نسبة انتشار استخدام الإنترنت في بعض الدول النامية ذات الدخل المنخفض عن 0,2% من عدد السكان.

تشكل شبكة الإنترنت اليوم المحور الرئيسي للفجوة الرقمية فهي لم تعد أداة رفاهية بل أصبحت أداة زيادة في الإنتاج والتطوير. وهي تتوسع بسرعة فائقة وأصبحت

منتشرة تقريباً في كل مكان وبأشكال متعددة، حيث نجدها اليوم في الهاتف المتنقل وفي التلفزيون الرقمي، ومع ذلك لا زال الوصول إليها أساسا من خلال الحاسوب. ولابد من حيازة حاسوب شخصي للوصول للإنترنت وهذا ليس متاحاً للجميع. ولقد وعت الحكومات هذه المشكلة المالية وهي تعمل لتركيب حواسيب في الأماكن العامة كالمكتبات ومكاتب البريد.كما يسعى القطاع الخاص إلى الاستجابة لهذه الاحتياجات عن طريق مقاهي الإنترنت. كما تسعى سورية حالياً إتاحة هذه الإمكانية عبر مشروع توفير حاسوب شعبي اقتصادي ميسر الدفع يمكن تملكه من قبل شريحة أكبر من المواطنين.

من ناحية أخرى هناك حاجة لتدريب مستخدمي الإنترنت الجدد لكي يتمكنوا من المشاركة الفعلية في مجتمع المعلومات. ويشكل تعلم آفاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عائقاً أمام كثير من المستخدمين. وفي قناعتي أن نظام التعليم العام يجب أن يكون المزود الرئيسي لهذه المعرفة الجديدة. ومن الأمور الهامة أن يبادر قطاع التنمية ومكتبه في الاتحاد إلى المشاركة في هذا النشاط أيضاً من خلال برامجه وشراكاته الاستراتيجية

وحتى تكون الإنترنت مفيدة فعلاً للمستخدم يجب أن تتلاءم المعلومات المتوفرة فيها مع متطلبات المستخدم وان تكون ذات مغزى له. ولاشك أن طغيان اللغة الإنكليزية والمضمون الذي يركز على احتياجات مواطني بعض الدول المتقدمة يجعل فائدة هذا المضمون ضعيفة للبلدان الأخرى غير الناطقة باللغة الإنكليزية. إن تطوير مضمون الإنترنت نحو التعددية الثقافية ونحو الاستجابة للحاجات المحلية يتطلب دون شك من بين أمور أخرى الحاجة لإعادة النظر في البنى التنظيمية والأساليب المتبعة في تخصيص أسماء نطاقات الإنترنت ومنحها. ونؤكدعلى ضرورة إعادة هيكلة مؤسسة ICANN وتطوير عملها للوصول إلى الهدف المنشود مع إيلاء احتياجات الدول النامية أهمية خاصة. ودعوة الاتحاد الدولي للاتصالات كممثل للحكومات ومكتب التنمية فيه إلى المبادرة للمساهمة في ذلك.

وإذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتقليص الفجوة الرقمية في الوقت المناسب وبسرعة فإنها آيلة لا محالة إلى التوسع نتيجة للنمو المتزايد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الأمر تحد كبير للدول النامية وللمنظمات الدولية التي تسعى إلى دعم التنمية ومنها ITU. فتقليص الهوة يتطلب تسهيل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الخاصة بها بسرعة كبيرة. والتأكد من أن هناك عائد ربحي أكيد يمكن أن تحصل عليه الدول النامية ومؤسساتها والمواطنين من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن تقليص الفجوة الرقمية سواء في المجتمع الواحد أو بين الدول عن طريق حصول الأفراد على أدوات عصر المعلومات وإعداد معلمي الغد لاستخدام هذه التكنولجيا هو تحقيق للعدالة والذي سأطلق عليه عبارة العدالة الرقمية وأعتقد أن من الأولويات الاستراتيجية لعمل المؤسسات الدولية الناشطة في مجال التنمية تحقيق هذه العدالة الرقمية

ومع أن للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية دوراً رئيساً في تقليص الفجوة الرقمية فإن هناك دوراً هاماً أيضاً يمكن أن يضطلع به التعاون بين الدول النامية في الاتحاد فيما بينها. لذلك يجب دعم مبادرات بين هذه الدول في مجال الحوسبة من أجل:

- توثيق التلاحم والتعاضد بينها؛
- تبني سياسات داعمة وبيئة تنظيم مساعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحفزة للتنافس؛
- دعم التنمية والتلاحم الاجتماعي من خالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تكثيف الجهود في التعليم وتنمية قدرات مهنيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ولقد أظهرت الخبرة العالمية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تلعب دور القوة المحفزة للنمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للاقتصاديات البازغة في الدول النامية. فالدول التي تمكنت من السيطرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمتلك فرصة أكبر في التغلب على العقبات البنيوية لديها وقادرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بدقة وبفاعلية أكبر، كما أنها قادرة على الاستفادة أمثل من التجارة الإلكترونية. وقد عززت هذه النتائج الإنجازات الهامة لبعض الدول النامية كالهند وماليزيا والصين وغيرها.

وفي النهاية فقد وجهت الوفد السوري المشارك في هذا المؤتمر لدعم كل المبادرات المنسجمة مع الاقتراحات الواردة أعلاه وأية مقترحات مفيدة أخرى تخدم هدف تقليص الفجوة الرقمية.

وفي النهاية يطيب لي شكر أمانة سر الاتحاد الدولي للاتصالات لدعوتي للمشاركة في هذا اللقاء الهام ممثلة بالسيدين يوشو إتسومي الأمين العام والصديق العزيز حمدون توري مدير مكتب قطاع التنمية. وشكراً لكم على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

جديد النادي العربي للمعلومات

ندوة أخلاق مجتمع المعلومات

عمان 16-2002/10/17

يقيمها النادي العربي للمعلومات بالتعاون مع اتحاد الناشرين العرب وجمعية المكتبات الأردنية

موضوع الندوة: أخلاق مجتمع المعلومات.

المراسلات:

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

اللجنة المنظمة لندوة أخلاق مجتمع المعلومات

دمشق ص.ب 33092 هاتف: 4420712 فاكس: 4462018

بريد إلكتروني arabcin@net.sy

الاشتراك بالحضور فقط :

لا يتحمل المشاركون بالحضور أية رسوم اشتراك ويتكفل منظمو الندوة بتقديم تسهيلات عديدة للمشاركين من خارج سورية مثل الاستقبال والوداع في المطار ، وتقديم خدمات الحجز وتخفيضات في قيمة حجز الفندق كما يتكفل منظمو الندوة بتقديم برنامج اجتماعي للمشاركين في الندوة من خارج سورية.

- من ضمن فعاليات الندوة تخصيص جلسة مغلقة تناقش إعادة صياغة ميثاق الشرف لأخلاق مجتمع المعلومات.

محاور الندوة:

1- المحور الأول :

أخلاق مجتمع المعلومات : المفاهيم والمبادئ:

- مفهوم الأخلاق بين الثوابت والعوامل النسبية .
- حرية انسياب المعلومات.
- حقوق التصرف في المكتبات ومراكز المعلومات.
- حقوق تصرف الفرد.

الندوات والمؤتمرات

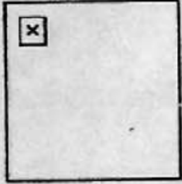
ندوة علمية حول تعريب آليات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

ندوة أخلاق مجتمع "المعلومات" عمان - الأردن

الندوة العربية الخامسة للمعلومات

الندوة العلمية الأولى للوثيقة العربية

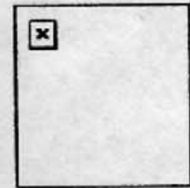
الإصدارات



عربين

مجلة شهرية ناطقة باسم النادي العربي للمعلومات تصدر بأربع لغات (العربية، الانكليزية، الفرنسية والاسبانية). تهتم بالفعاليات والنشاطات التي تدفع الاهتمام بالتوثيق والأرشيف وعلوم المعلوما ت عامة، وتجتهد لجعل هذه الثقافة منتجا" عربيا" جماهيريا" يخترق النخبوية والفهم التقليدي لهذه المجالات . المزيد

الإصدارات



العربية 3000

هي مجلة علمية فصلية تهتم بقضايا وآفاق علم المكتبات والمعلومات والأرشيف ونظم تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي وانعكاساتها على مختلف المجالات السياسية

والاجتماعية والثقافية من خلال الدراسة والبحث والتحقيق وفق منهج علمي متكامل. . المزيد

- نحو استخدام عادل للشبكة.

2- المحور الثاني: تعدد الثقافات واللغات:

- الأهمية الأخلاقية للتعددية الثقافية واللغوية.
- المتطلبات الاجتماعية والتقنية للازدهار المتوازن للثقافات واللغات.
- أثر الفجوة الرقمية على إعاقة التعددية الثقافية.
- العولمة والتبادل الثقافي.

3- المحور الثالث: حقوق الملكية الفكرية:

- أثر القرصنة على اقتصاد المعرفة .
- أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تطور وتشجيع الإنتاج الفكري العربي.
- دور حماية حقوق الملكية في الاندماج بالمجتمع الرقمي.
- حقوق الملكية الفكرية مقابل حقوق الطلبة والشباب في الاطلاع على العلوم والاندماج بالمجتمع الرقمي.
- القوانين العربية لحقوق المؤلف ومعوقات تطبيقها.
- حقوق الملكية الفكرية مقابل حقوق المستهلك .
- الاتفاقيات الدولية لحقوق الملكية الفكرية واستثمارها عربيا .
- السبل المشروعة للحصول على المعرفة بشروط عادلة .
- واقع الملكية الفكرية في الوطن العربي.
- ثقافة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية.
- دور التعليم في ترسيخ احترام حقوق الملكية الفكرية.

4- المحور الرابع:حماية الخصوصية والحفاظ على الشبكة:

- دور حماية الخصوصية في تشجيع الاندماج بالمجتمع الرقمي.
- حماية الشبكة من التلوث والتخريب.
- حماية الشبكة من السرقة.
- دور الجمعيات والنوادي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية الشبكة من التلوث والتخريب والسرقة .
- حماية شعوب البلدان النامية من الأخطار التي تهدد الثقافة الوطنية.

5- المحور الخامس: الفجوة الرقمية : الانعكاسات والدور المطلوب:

- أثر الفجوة الرقمية على الاستخدام العادل للشبكة.
- أثر الفجوة الرقمية على الفجوة التكنولوجية والاقتصادية.
- أثر الفجوة الرقمية على التزام البلدان النامية بحقوق الملكية الفكرية.
- الدور المطلوب للبلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تجاوز الفجوة الرقمية.

برنامج الندوة

اليوم الأول 2002/10/16

الساعة 9-930 ـ افتتاح

الساعة 9.30-10.00 - استراحة

الجلسة الأولى : أخلاق مجتمع المعلومات

الساعة	المحاضر	القطر	المحاضرة
10- 11.40	د. فتحي عبد الهادي	مصر	أخلاق مجتمع المعلومات : المفاهيم والمبادئ والتطبيقات
-	فرانسيسكوس كالافاسيس	اليونان	دور التعليم في تعزيز أخلاق مجتمع المعلومات
-	هاني عطية	مصر	أخلاقيات المعلومات بين الثوابت والمتغيرات
			ثقافات

3/6

-	سمير تقر	سورية	المشرق وتحديات المعلوماتية
-	محمد بحيص	فلسطين	ثقافتنا الوطنية وسبل حمايتها من الأخطار التي تهددها
11.40-13.30	استراحة		

الجلسة الثانية : الحفاظ على الخصوصية وحماية الشبكة

الساعة	المحاضر	القطر	المحاضرة
11.15-12.15	محمد جلال غندور	مصر	دور البلدان المكتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تجاوز الفجوة التكنولوجية
-	عفاف شمدين	سورية	المعلوماتية ودورها في حماية الخصوصية الفردية في مقابل الأمن الجماعي والمصلحة العامة

–	حسين إبراهيم رفاعة عكرمة	سورية	اشكالية المنهج في النطاق العربي على الانترنيت
–	غسان سنو	لبنان	الانترنيت والاقتصاد السياسي والمجتمع العالمي :أثر الفجوات الرقمية في مجتمع المعلومات العالمي
–	يونس عرب	الأردن	دور حماية الخصوصية في تشجيع الاندماج بالمجتمع الرقمي
13.30- 14.00	حوار مفتوح حول الجلسة الأولى والجلسة الثانية		

اليوم الثاني 2002/10/17

الجلسة الثالثة : حماية الملكية الفكرية

الساعة	المحاضر	القطر	المحاضرة
9.00- 11.00	حسام لطفي	مصر	الاعتبارات الثقافية والاجتماعية لحماية حقوق

			للفكرية
-	جورج جبور	سورية	ملامح تجربة شخصية :أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تطوير وتشجيع الإنتاج
-	عدنان سالم	سورية	ثقافة القرصنة لا تبني مجتمع المعلومات
-	ربيع خشانة	سورية	بحث حول حقوق الملكية الفكرية
-	أمين سيدو	السعودية	حق المؤلف من الناشر إلى السارق نموذج من) (الانتحال
-	عارف الطرابيشي	سورية	تفعيل وتنظيم وتسجيل وحماية الملكية الفكرية
-11.00 12.00	نقاش وتوصيات		
-12.00 12.30	استراحة		
-12.30 13.30	احتفال يوم الوثيقة العربية		

الملحق: (6) السادس

From Wikipedia, the free encyclopedia.

(Redirected from Developing countries)



The neutrality of this article is disputed.

Please see discussion on the talk page.

A **developing country** is a country with a low income average, a relatively backwards infrastructure and a poor human development index when compared to the global norm. The term has tended to edge out earlier ones, including the Cold War-defined "Third World".

Development entails developing a modern infrastructure (both physical and institutional), and a move away from low value added sectors such as agriculture and natural resource extraction. Developed countries usually have economic systems based on continuous, self-sustaining economic growth.

The application of the term 'developing country' to all of the world's least developed countries could be considered innappropriate in the cases of a number of poor countries, due to the fact that they are not improving their economic situation as the term implies, but have experienced prolonged periods of economic decline.

Developed country

From Wikipedia, the free encyclopedia.

(Redirected from Developed nations)

A **developed country** is a nation that enjoys a relatively high standard of living through a strong high-technology diversified economy. Most countries with a high per capita gross domestic product (GDP) are considered developed countries. Some countries, however, have achieved a (usually temporarily) high GDP through natural resource exploitation (e.g., Nauru through phosphorus extraction) without developing the diverse industrial and service-based economy necessary for "developed" status.

Synonyms include **industrialised countries, more economically developed countries** (MEDC) and the **First World**. Other terms sometimes used to describe the developed/developing country dichotomy are first world/third world (the term second world referred to communist states during the Cold War); North/South; and industrialized countries/non-industrialized countries. The term Western countries has a similar meaning, but its connotations restrict its usage, especially in Asia.

Different observers and theorists often see different reasons for why certain countries (and not others) enjoy a high level of economic development. Many argue that economic development requires some combination of representative government (or democracy), a free market economic model, and a general lack of corruption. Some hold that rich countries grew wealthy by exploitation of poorer countries in the past, through imperialism and colonialism, or in the present, through the process of globalization.

According to the United Nations Statistics Division:

> *In the United Nations system there is no established convention for the designation of "developed" and "developing" countries or areas. In common practice, Japan in Asia, Canada and the United States in North America, Australia and New Zealand in Oceania, and Europe are considered "developed" regions or areas. In international trade statistics, the Southern African Customs Union is also treated as a developed region and Israel as a developed country; and countries of eastern Europe and the former U.S.S.R. countries in Europe are not included under either developed or developing regions.*

Developed countries

Organizations such as the World Bank, the International Monetary Fund (IMF) and the Central Intelligence Agency, generally agree that the group of developed countries include:

The following European Union member states:

- Austria
- Belgium
- Denmark
- Finland
- France
- Germany
- Greece
- Ireland
- Italy
- Luxembourg
- Netherlands
- Portugal
- Spain
- Sweden
- United Kingdom

The following non-EU European countries:

- Andorra
- Iceland
- Liechtenstein
- Monaco
- Norway
- San Marino
- Switzerland
- Vatican City

The following non-European countries:

- Australia
- Canada
- Israel
- Japan
- New Zealand
- United States

Other cases

- Some organizations consider the remaining countries of the European Union — those added in 2004, especially Cyprus, Malta, and Slovenia — among the developed countries, but these mostly former-Communist countries are rather newly industrialized nations and some of them (such as Latvia, Lithuania and Poland) remain significantly less affluent than EU-15 countries. All European Union members, however, have a GDP per capita greater than the global average.

- South Korea, another relatively newly industrialized country, does not consider itself as developed. This has led to accusations that it prefers to avoid the obligations placed upon developed nations, and some organizations do not consider it developed.

- Singapore arguably has the least representative government of any high income country, and consequently many lists exclude it.

- Taiwan, Hong Kong and Macau are considered developed by some organizations; however, the People's Republic of China, a developing country, claims the land of the first, and expresses sovereignty over the latter two.

- Mexico, while a part of NAFTA and a member of the OECD it remains much poorer than its northern neighbours, for this reason some authors consider it a developing country rather than a developed one, though most properly lies between these two extremes as a newly industrialized country.

- South Africa and Turkey are considered developed by some sources; however their GDP per capita clearly places them among the developing countries.

- Despite their high per capita GDP, Brunei and the Middle Eastern countries of Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates are generally not considered developed countries because their economies depend overwhelmingly on oil production and export. Some of these countries, especially Bahrain, have begun to diversify their economies and democratize. Similarly, the Bahamas, Barbados, Antigua and Barbuda, Trinidad and Tobago, and Saint Kitts and Nevis enjoy a high per capita GDP, but these economies depend overwhelmingly on the tourist industry.

References

- World Bank
- The World Factbook
- United Nations Statistics Division (definition)
- United Nations Statistics Division (developed regions)
- IMF

See also

- List of countries by GDP (nominal) per capita
- List of countries by GDP (PPP) per capita
- UN Human Development Index
- Developing country
- Newly industrialized country
- Economic development

- Sustainable development
- Industrialisation
- G8

Retrieved from "http://en.wikipedia.org/wiki/Developed_country"

Categories: Country classifications

Measure of development

The term "developing country" often refers mainly to countries with low levels of economic development, but this is usually closely associated with social development, in terms of education, healthcare, life expectancy, etc.

The development of a country is measured with statistical indexes such as income per capita (GDP), the rate of illiteracy, and access to water. The UN puts forth a compound indicator using these lists of statistics, to create, a "human development index" which gives a sense of how developed countries are.

Developing countries are in general countries which have not achieved a significant degree of industrialization relative to their populations, and which have a low standard of living. There is a strong correlation between low income and high population growth, both within and between countries.

Nature of development

Even though a good part of the world seems to aspire to development, the term itself is criticized by those who think it is too centered on Western countries. The term implies a direction and a movement that the countries must follow; it implies an inferiority of the developing countries.

The terms utilized when discussing developing countries refer to the intent and to the constructs of those who utilize these terms. Other terms sometimes used are **lesser developed countries** or **less [economically] developed countries (LDCs/LEDCs)**, **underdeveloped nations** or **undeveloped nations**, **Third World nations**, **the South**, or **non-industrialized nations**. Conversely, the opposite end of the spectrum is termed developed countries, more economically developed countries (MEDCs), First World nations, or industrialized nations.

The United Nations allows each nation to decide for itself whether it will be designated as "undeveloped" or "developing" (though many economists and other observers ignore the UN rule about self-designation).

To moderate the euphemistic aspect of the word *developing*, international organisations have started to use the term **least developed countries** (LLDCs) for the poorest nations which can in no sense be regarded as developing. That is, LLDCs are the poorest subset of LDCs. This also moderates the naïve tendency to believe that the standard of living in Somalia or Ethiopia is comparable to that in Brazil or Mexico.

The concept of the developing nation is found, under one term or another, in numerous theoretical systems having diverse orientations — for example, theories of decolonization, liberation theology, marxism, anti-imperialism, and political economy.

Sources of (under)development

According to different theories, sources of underdevelopment include:

- Low saving which may lead to low investment according to Harrod-Domar model but large amount of saving and investment still does not imply strong development Intrinsic attitudes and aptitudes, real or used as justification
  - attitudes and culture of the people;
  - aptitudes and behavior of the elites and leaders;
- Legal structures and institutions
  - a breakdown in the rule of law
  - high corruption

- Extrinsic factors, real or used as justification
  - geopolitical or commercial interest that it creates compared to other countries;
  - place of the country in a historical and cultural system;
  - inadequate reforms imposed in counterpart with financing of last resort, by multilateral organizations (like the International Monetary Fund and the World Bank) to get out of situations of deficit and indebtedness in which the country is placed (see Developing countries' debt).
  - lack of interest in and comprehension for the specific dynamics of a nation, by multinational companies.

pology and names of countries

untries are often loosely placed into four categories of development:

1. Developed countries, and their dependencies (*For a list of countries, see* developed country.)
2. Countries with an economy consistently and fairly strongly developing over a longer period (China, India, Brazil, South Africa, Costa Rica, Mexico, Turkey, the Philippines, Egypt, much of South America, Malaysia, Thailand, Possibly the former Warsaw Pact, etc.)
3. Countries with a patchy record of development (most countries in Africa, Central America, and the Caribbean excepting Jamaica (category 2); much of the Arab world falls in this category); also most of Southeast Asia, falls under this category excepting Singapore, Philippines, Brunei, Malaysia and Thailand (category 2). 76% of the world's nations fall under this category.
4. Countries with long-term civil war or large-scale breakdown of rule of law or non-development-oriented dictatorship ("failed states") (e.g. Somalia, Sudan, Burma, perhaps North Korea)

e term "developing nation" is not a label to assign a specific, similar type of problem. Designation of these nations depends on the angle at ich one approaches them, and according to the solutions envisoned to solve their problems. Each one of these terms has meanings beyond first appearance:

- **Third World**

The term was used for the first time by demographer Alfred Sauvy and refers to the Third Estate. The Third world does not include the nations of the liberal West ("First World") nor of the Soviet bloc ("Second World"), and to some extent were ignored because they could not throw strong support behind either. A Cold War era term which is increasingly deprecated.

- Countries of **The South** and **The North**

These terms originate from the fact that most developing countries (including many of the poorest) are in the southern hemisphere (south of the Equator), and most developed countries are in the northern hemisphere. However, the geographic distinction is not perfect — for example, Australia and New Zealand, both developed, are in the southern hemisphere, but not included in "the South". "North" and "South" are essentially euphemisms for "developed country" and "developing country", but are alternatives which are often preferred by people from the South because they avoid the loaded reference to "development".

- **Rich** and **poor countries**

These terms suggest a greater focus on income per capita. It should be noted that this statistic only reflects the statistical average wealth of a country's citizens; when income is distributed very unequally (as measured for example by the Gini coefficient) this figure may be misleading (see also kleptocracy).

- **Industrialized** and **non-industrialized countries**

Most countries that are currently being industrialized or are in advanced phases of industrialization, also have characteristics of a post-industrial economy.

[Date Prev][Date Next][Thread Prev][Thread Next][Date Index][Thread Index]

Culture gap

- *To*: John Cowan <cowan@LOCKE.CCIL.ORG>
- *Subject*: Culture gap
- *From*: Iain Alexander <ia@stryx.demon.co.uk>
- *Date*: Tue, 12 Sep 1995 22:18:57 GMT
- *Reply-To*: ia@stryx.demon.co.uk
- *Sender*: Lojban list <LOJBAN%CUVMB.BITNET@uga.cc.uga.edu>

It is becoming apparent that there are different cultures with regard to logic.

PC comes from the culture of Pure Logic, where e.g. certain sets are implicitly assumed to be non-empty, and numeric quantifiers are handled in a way which makes them commute, but doesn't allow them to be expanded independently.

I come from the culture of Applied Logic, where any set may be empty, and numeric quantifiers do not commute.

Unfortunately, it may not be easy to play the usual Lojban trick and allow both cultures to coexist, since logic is so fundamental to the structure and purpose of the language. The best hope at the moment seems to be that we might agree on ways of using combinations of PA to make our different prejudices explicit.

Technical details of the known problems and some potential solutions are in a separate post. If anyone can suggest another, perhaps metalinguistic, way of allowing our conflicting views, of how best to express the underlying logic, to coexist, I'd be pleased to hear it.

--

Iain Alexander ia@stryx.demon.co.uk
I.Alexander@bra0125.wins.icl.co.uk

- Prev by Date: **Re: quantifiers**
- Next by Date: **Re: quantifiers**
- Prev by thread: **Re: afterthought conn within NU?**
- Next by thread: **bridi conn & Nicholas tapes**
- Index(es):
  - **Date**
  - **Thread**

الملحق : (8) الثامن

The Digital Divide

Many expressions were used to describe the dichotomy of people's participation or not in the Information Society such rich or have/ have not, but the most widely spread now is the "Digital Divide". Used by most international organization become the reference term. There is not one single definition about it but they are more or less taking about the same narrower definitions of the digital divide were focused only on access to computers and Internet but access alone technology gap. As a result, definitions are much wider today.
I chose two of them found on the web, that state clearly what is according to them the digital divide:

- *"The term 'digital divide' describes the fact that the world can be divided into people who do and people who do and the capability to use - modern information technology, such as the telephone, television, or the Internet. The between those in cities and those in rural areas. It also exists between the educated and the uneducated, between and, globally, between the more and less industrially developed nations"* (Whatis?com, 1999).
- *"The digital divide is the "Differences based on race, gender, geography, economic status, and physical ability:*
- *In access to information, the Internet and other information technologies and services*
- *In skills, knowledge, and abilities to use information, the Internet and other technologies"* (OITP, 2000).

First, those two definitions noticeably show the multidimensional nature of the digital divide. They stress the nec knowledge but I will add a third one, which is contents. These three key points **access, knowledge, and contents** are wh participation to Internet and therefore will be studie all along this work.

When looking at access, you can see that the Internet is expanding its territory so rapidly that soon you might be able to in multiple forms (you can already find it in mobile phones or digital Televisions). However, today it is still mainly th one can access the web. Either you can buy your own computer to access Internet but this is not affordable for all. Gover financial problem are pushing for installation of computers in public spaces, such as libraries or post offices. The marke this new demand by the creation of cyber cafés. The last months have seen an incredible development of huge cyber 300 terminals in all major European cities. Their success relies on fast access connections at low price and a 24 hours

opening and clearly show that there is a demand for such access. These different approaches might well be part of the an for all. A study done in the UK shows that the success of bringing a new audience to the Internet primarily relies on th as well as on the staff support you can get. Therefore, it is challenging the value of attempting to extend access via uns points (Milne, 2000, p57).

This research also clearly emphasizes the second factor, the necessary knowledge to use Internet. There are user's need training in order to participate in the Information Society, and this is definitely another major risk of exclusion. For *potentialities of the information and communication technology may be a bigger barrier for new users than lack of te* For example, people who are quasi-illiterate have no chance to master the Internet. I strongly believe that the educatio main provider of this new knowledge, but that some other options must exist for people who would not have access to it

Moreover the fantastic pace of evolution of information technology obliges any participant in the Information Society to one's knowledge, learning does not stop once one has completed a training course. In addition, mastering the Intern training, but knowledge also develops through learning by doing (Milne2000); one can improve it by trying thing problems and seeing what others are doing. All this will contribute to a lifelong learning society where people will have to master these constantly changing technologies, and therefore to be able to participate in their society.

Finally to participate, people must have access to information that is relevant for them; the contents can be found on th the success of this participation. Currently on the web, more than 78% websites are 96 % of e-commerce sites are in 2001, p20). The dominance of English, and especially US content, makes it less useful to other countries. English sp users of Internet, so the predominance of their language was natural. But Nowadays, Just over 50% of all Internet use speakers with an increasing diversity of users but this, so there is a necessity to have more variety in languages on th non-English countries produce less local content making the Internet less relevant to their lives. It is also necessary that creators as well by the creation of their own websites. By doing that, they participate in the construction of the Web a might interest others.

The definitions also introduced two different forms of Digital divide, one between countries but also between grou

technology (ICT) between countries (the "international digital divide") and between groups within countries (t divide")" (ibid, p13).

International Digital Divide

The International Digital Divide, also sometimes call the global DD, is easy to understand but hugely difficult to o' divide is an infrastructure problem. For example, in all of Africa, there are fewer phone lines than in New York City phone is seen as a luxury item. The costs are enormous and this is why developing countries need support otherwise th able to give access to their population. The structural problem is not the only one. In developing countries, the major wealthy individuals cannot currently afford the technology, even when it is available, so usage remains low. "*Poverty i to Internet growth in Africa*" (ibid, p19), this statement by the US Internet Council wants to emphasize the fact that cc are in comparison to developed countries much higher and therefore unaffordable. It is not rare to see a monthly conne in Africa exceeding the monthly median income of the population.

For Internet, it is difficult to give accurate figu changing so quickly. Most institutions when trying users across the world use the Nua Internet survey from November 2000, if they estimate that 407 Internet users, only 3 million of them were Afric these figures with the world population, you can gap with developed countries such as USA and C more than 16 millions users. (Nua internet surveys,

The World Bank also stresses this point "Roughly ! host computers are located in high-income count only 16 percent of world population"(World Bank,

It would be an error to consider the International D countries vs. rich ones problem. Even within the l gap exists. If in Sweden or the Netherlands two th are Internet users, only less than 20 % are in (European Commission (2) 2001, p3).

Domestic Digital Divide

The domestic digital divide is more complex to define, because multiple factors are involved. Access within cou according following socio-economic factors:

- Age - Income

- Geographical location - Education

- Race - Gender

- Disability

All following figures come from the latest Eurobarometer of the European Commission in June 2001 clearly show that is often **cumulative adding to other social disadvantages.** (Ibid, p2)



Gender: If gender difference in Internet usage is limited among white-collar workers or students, the gender gap be considering groups that are disadvantaged for others reasons. An example can be that among people with low income ı are only half that of men. Huge differences on this issue can be seen between countries, if in the USA, a near parity h UN Development Fund for Women reveals that only 4% of Internet users in the Arab world are women (Bridges.org 20(

Disability: Internet and Information Technologies are promising for people with disabilities because it can assist them handicaps, however the potential may not be realized if they cannot afford assistive technologies or if accessibility o content is not ensured.

People with:	no disability	a disability	learning disability	difficulty in using hands	hearing problems
Internet access (%)	56,7	28,4	42.2	22.5	27,2

Source: Survey on Income and Program Participation, Aug. Nov. 1999 - U.S. Bureau of the Census

In the US, Internet penetration among disabled people was only half that of people without disabilities in 1999, with difl the kind of their disability (European Commission (2) 2001, p6)

Race: Mainly studied in the USA, this aspect shows that there is a vast disparity between the usage by European a versus Hispanic and African Americans. "Falling Through the Net", the US Department of commerce report states tha Internet penetration was 23.6% for Hispanic and black households to compare to 41.5% for households nationally (Bridı

Age: There is a normal difference because ICT are easily used and adopted by younger generations and they benefit fron training. However, studies in Sweden or Finland show that a more active participation of older people is possible.

Geographical gap: there is a difference in use between different parts of same countries as show the following graph dra European Union figures (European Commission (2) 2001, p5). It is easier to get an Internet access in cities and this trenc changed soon.



In Fact, the new fast access technologies to Interne fibre for example, are mostly available in urban risk that this divide increases. This is why the national planning at a country level to insure th same possibilities.

Income: It is interesting to notice that socially excluded people have mostly a low income and once more, this econom
their participation in the Information Society. Income is the first factor of exclusion, because even if computer prices a
by a large margin, they would still be inaccessible to poor people who need to cover their basic needs first.

Education: is closely correlated with employment and income. Those with higher levels of education are more likely t
and at work. The less educated people show least interest in getting on-line, may be because they do not see the interest

All these questions related to the domestic Digital Divide are mainly studied in developed countries but there is evic
these inequalities are far more pronounced in developing country where a small elite own everything and cumulate th
most of the population with very little.

Spanning the Digital Divide: Understanding and Tackling the Issues is a bridges.org report on what is known, what is being done, and what is needed to tackle digital divides.

Spanning the Digital Divide: Understanding and Tackling the Issues

Executive Summary

1. Introduction

There is a great deal of hype and fervour about the digital divide. It is difficult to gain an overall understanding of the problem, the different approaches to solutions, and what is really making a difference when there are multiple definitions of the "digital divide," conflicting reports of whether it is growing or shrinking, and a range of opinions on the key factors affecting it. What is clear is that the disparities between the "haves" and the "have-nots" is growing, and the potential impact on society -- whether good or bad -- will be exacerbated by technology. In fact, the digital divide is a complex problem that manifests itself in different ways in different countries. It presents both practical and policy challenges. Moreover, it is apparent that solutions which work in developed countries cannot simply be transplanted to developing country environments: solutions must be based on an understanding of local needs and conditions.

This report reviews some of the basic facts about ICT access and use, and provides an extensive list of resources for further information. It goes on to examine the major approaches to the problems, describing the various on-the-ground initiatives and considering government policies that play a role. It reflects on what is working best and what is failing -- and why. Finally, it illustrates the key elements necessary for integrating technology into society in an effective, sustainable way so that people can put technology to use to improve their lives: what we call *"real access"* to technology.

2. International and Domestic Digital Divides

Real disparities exist in access to and use of information and communications technology (ICT) between countries (the "international digital divide") and between groups within countries (the "domestic digital divide"). There is a wealth of real and anecdotal evidence to support this statement. The volume of statistics is impressive and persuasive: "In the entire continent of

(الملحق: (9) التاسع.

Information rich information poor

Monday, 1 November, 1999, 19:01 GMT

Losing ground bit by bit

By BBC News Online's Jane Black

The hype for everything online obscures the reality about how technology is changing life at the end of the 20th century.

From Manhattan and Madrid, the Internet has fundamentally changed work, recreation - even love. But in Malawi and Mozambique, life remains very much the same.

More than 80% of people in the world have never heard a dial tone, let alone sent an email or downloaded information from the World Wide Web.

"Think how powerful the Internet is. Then remind yourself that fewer than 2% of people are actually connected," said Larry Irving, former US assistant secretary of commerce. The power of the Web increases exponentially with every person who goes online. Imagine what we're missing."

Facts first

First the figures. The statistics on the basic building block of connectedness - that is, phone lines - are stark.

According to the latest UN Human Development Report, industrialised countries, with only 15% of the world's population, are home to 88% of all Internet users. Less than 1% of people in South Asia are online even though it is home to one-fifth of the world's population.

The situation is even

Links to more Information rich information poor stories are at the foot of the page.

worse in Africa. With 739 million people, there are only 14 million phone lines. That's fewer than in Manhattan or Tokyo. Eighty percent of those lines are in only six countries. There are only 1 million Internet users on the entire continent compared with 10.5 million in the UK.



Even if telecommunications systems were in place, most of the world's poor would still be excluded from the information revolution because of illiteracy and a lack of basic computer skills.

In Benin, for example, more than 60% of the population is illiterate. The other 40% are similarly out of luck. Four-fifths of Websites are in English, a language understood by only one in 10 people on the planet.

Barriers

The lack of resources in poor communities can't explain the technology gap alone.

In the developing world, there is still resistance to the idea that technology is a quick-fix.

Take the African Virtual University. The World Bank-sponsored programme has broadcast over 2000 hours of instruction to over 9000 students in all regions of sub-Saharan Africa. The initiative has allowed AVU students to take courses given by professors from world-renowned educational institutions in Africa, North America, and Europe.

That does not impress Ethiopian Meghistab Haile: "With that money just imagine how many lecturers you could have. If the World Bank is really wanting to help African universities then the first step would be to encourage and support the Africans to return
In the end it is only the Africans who could solve their problems."

Others complain that high-tech education - available only to a select elite - is not worth it when so many places on the continent are still without electricity and running water.

"Our priorities are hygiene, sanitation, safe drinking water," said Supatra Koirala who works at a private nursing home in Kathmandu. "How is having access to the Internet going to change that?"

How to close the gap

As the famous Alcoholics Anonymous saying goes: Admitting you have a

problem is the first step to recovery. International organisations, governments and private institutions are just starting to do this.



When I was first talking about the Internet in the developing world in 1992, I was called a 'technofascist' and a 'cybercolonist'," said Larry Irving. "Now I don't get those comments, just questions about how can we get this - and fast."

Magda Escobar, Executive Director of Plugged In, a non-profit working to bring technology resources to poor communities in California, agrees.

The convergence of a lot of different interests has this on the agenda," she said. "The general public is interested in having access to the tech revolution, businesses want to expand their markets, schools are interested in trying to change the way kids are taught. Everyone's awareness is coming together at the same time.

Experts like Mr Irving estimate that the Internet will be virtually global in five to seven years. But for that to happen infrastructure must be put in place, which means a lot of money - and fast.

The Net may be the wave of the future but age-old problems still apply.

Front Page
World
UK
UK Politics
Business
Sci/Tech
Health
Education
Sport
Entertainment
Talking Point
In Depth
On Air
Archive

Feedback
Low Graphics
Help

Thursday, October 14, 1999 Published at 13:13 GMT 14:13 UK

Networking locally

The Internet is not yet a reality for Burkina Faso

By BBC News Online's Kate Milner

If the Internet is supposed to be a tool to open up communication for all and enrich all our lives, what better test than a project involving illiterate farmers in Burkina Faso?

Information rich, ...

- Introduction
- The widening gap

Case studies

- Burkina Faso
- Mongolia
- Morocco
- United States

Father Maurice Oudet is doing just that. A priest who has lived in Burkina Faso for 30 years, he is using the Internet to gather information and publish a magazine for farmers in some of the country's 71 local dialects.

Father Oudet knows well what it is like to be out of touch. When he first arrived in Burkina Faso, he was based in a remote parish with no telephone. The closest post office was 20km (12 miles) away.

Today Father Oudet is a little more connected. In Koudougou, a town about 100km (62 miles) from the capital Ouagadougou where he now lives, he has a telephone and Internet access.

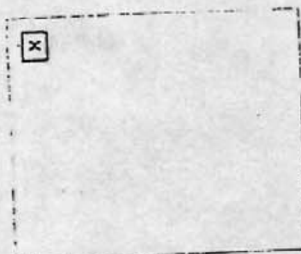
Statistics/Reports

- UN Human Development Report
- UN Development Programme Info 21
- World Bank InfoDev
- African Development Forum
- The first mile: Wiring the South and rural areas

Case Studies

- Plugged In
- PEOPLink
- NTIA report: Falling Through the Net
- CIA World Factbook: Burkina Faso
- African Virtual University
- Virtual Souk
- Information and Communication Technology, Mongolia
- Asia-Pacific Development Information Programme
- The United Nations in Mongolia
- Soros Foundation: Mongolia

organisation offers residents state-of-the-art computers and courses to build their literacy and computer skills, work on their CVs or make money as Web designers.



Plugged In Enterprises, a teen-run Web page design business, is one of the centre's most dynamic and talked about programmes. Each year 36 teenagers learn cutting-edge business skills and earn money working on projects for real clients including Hewlett-Packard and Sun Microsystems.

PIE, as it is known, is run by John Mireles, a 17-year-old from nearby San Jose. Formerly a graffiti artist, John's own projects include transferring his own highly-charged images into digital form and pushing the medium to its limits. His goal: to earn a good living that leaves him plenty of time for his own art.

Plugged In also runs a programme called Community Kids which hosts 55 children each day after school and involves them in hands-on arts and crafts and computer projects. The Plugged In Community Technology Centre, a mixture of a café, copy shop and library, is a resource for teenagers and adults to work on their CVs or get career advice.

But there is still much work to be done. The latest report from the US Commerce Department, Falling Through The Net, reports that the digital divide widened between 1998 and 1999.



Black and hispanic households are approximately one-third as likely to have home Internet access as households of Asian/Pacific Islander descent, and roughly two-fifths as likely as white households, according to the report.

The disparity does not only follow racial lines. Even at the lowest income levels, those in urban areas are more than twice as likely to have Internet access than those in rural areas.

"We need to keep up the pressure to keep up with the technology," says Ms Escobar. "There's a risk that people will just dump equipment into poor areas. This is a long process."

E-mail this story to a friend

... information poor

Information rich information poor

Thursday, 14 October, 1999, 12:10 GMT 13:10 UK

Making ends meet in Morocco

By BBC News Online's Jane Black

"Men eat and sleep," says Fadma Bouadou of Taliounie, Morocco. "Women work."

That may never change but Fadma has found a way to beat the system. She still does the work but thanks thanks to the Internet she can now sell her wares in the global marketplace, earning enough money to take care of herself and two daughters.

Information rich,

- Introduction
- The widening gap

Case studies

- Burkina Faso
- Mongolia
- Morocco
- United States

Fadma is part of a group of local weavers who sell their rugs through a site called Virtual Souk. The project, which employs 775 artisans in Morocco, Tunisia and Lebanon, works through non-governmental organisations to get rid of the middleman and deliver 65-80% of money earned to the artisans themselves.

Around 75 to 80% of the artisans partners of the Virtual Souk are women.

"Taliounie was our first project and we chose it because it is remote and isolated village. We wanted to demystify the technology," said Azedine Ouerghi of the World Bank Institute who is managing the project. "If we could do it in Taliounie, we could do it anywhere."

The project has thrown a lifeline to the women of Taliounie as each woman involved in the project will testify.

Fadma Aoubaida, a mother of seven, earned 532 dirhams (£33) which she spent to repair her roof and start building an indoor latrine, one of the few in her

Top Information rich information poor stories now:

Bridging the digital divide
Losing ground bit by bit
Plugging in to the revolution
Making ends meet in Morocco
The cost of communication

Links to more Information rich information poor stories are at the foot of the page.

village. Ijja Aittalblhsen spent her last payment to buy cement and windows to renovate her home.

When asked what she wanted to do with future profits, Ijja first said she would buy gold jewelry - a traditional way for women to save.

Then she got more imaginative. First she suggested buying a truck to transport rugs produced in the village to the town where they are marketed. She now believes that getting all the women bicycles would be more fun because they could have a race on the way home.

But the market for indigenous crafts on the Internet is still uncertain. If brand-name Net start-ups - with huge amounts of venture capital behind them - have yet to make money on the Internet, what chance is there for isolated artisans in the developing world?

"We thought we could build a cool Website and people would come there and buy things," says Daniel Salcedo, founder of PeopLink, an Internet marketplace for indigenous crafts. But having people find you is hard. Having them trust you is even harder."

That is where Virtual Souk is trying to help. All transactions are processed through a clearinghouse in Paris. Artisans are not paid until clients receive the product. Mr Ouerghi of the World Bank says he hopes to expand the project, creating sub-sites for artisans in the Middle East, Asia and Latin America.

Either way it's fine for women like Fadma Bouadou. Even in it's early stages, the Internet has opened up her up to the world and helped to make ends meet.

News Front Page
World
UK
England
N Ireland
Scotland
Wales
UK Politics
Business
Entertainment
Science/Nature
Technology
Health
Education
Talking Point
Country Profiles
In Depth
Programmes
SERVICES
Daily E-mail
News Ticker
Mobile/PDAs
Text Only
Feedback
Help
EDITIONS
Change to World

Information rich information poor

Thursday, 14 October, 1999, 12:35 GMT 13:35 UK

The cost of communication

By BBC News Online's Kate Milner

Communication has never been easy in Mongolia.

The country is nearly three times the size of France but has a population density of 1.5/sq mile, one of the lowest in the world. The Internet seems the natural answer but the problem is less one of infrastructure than the cost of getting online.

Information rich,

- Introduction
- The widening gap

Case studies

- Burkina Faso
- Mongolia
- Morocco
- United States

The price to connect is certainly out of reach for most ordinary people. One ISP charges approximately £30 ($50) per month and that does not include the cost of the phone call. The average GDP per capita is £1,359 ($2,250).

That's complicated by the gap between rich and poor More than one third of the population lives in poverty. Outside the capital Ulaanbaatar, many areas still do not have telephone access.

The Asia-Pacific Development Information Programme (APDIP), a United Nations-funded organisation based in Kuala Lumpur, Malaysia, is trying to help.

APDIP has launched Citizen Information Service Centers, where citizens in remote Aimags including areas of the Gobi desert, can now connect to the central government, apply for grants on-line, receive news, and obtain basic training in computing.

The first step was a summit designed to explore opportunities through IT. APDIP also set up a cyber

Top Information rich information poor stories now:

Bridging the digital divide
Losing ground bit by bit
Plugging in to the revolution
Making ends meet in Morocco
The cost of communication

Links to more Information rich information poor stories are at the foot of the page.

people what technology has to offer.

"We want to involve ordinary people," he said. "If they cannot see the vision then we cannot make it work," said Atsushi Yamanaka who works for the UNDP.

"Young people are the ones who have to create this. People are very eager to tap into new technology, but they're not sure of how to best use it.

The programme's long-term aim is to encourage businesses and colleges to take up information technology and to build a culture of open information. It has set targets for the next two to three years and is building an action plan up to 2010.

But Mr Yamanaka said there were still problems in Mongolia following the end of socialism and the country's first democratic elections in July 1990.

"Under socialism there was a train every few days, so people got letters every two days," he said. "Citizens who had everything, all of a sudden they didn't have anything. Now it can take two months for letters to get through.

"The people are suffering a lack of information and a lack of basic services."

But even as new technology takes hold, those in power in Mongolia still have doubts. Changing people's mindset is the hardest part.

"There needs to be a very top-level support." Said Mr Yamanaka. "Email is not seen as an official document. It's not like a paper agreement that you can sign and seal.

"The government is keen to use email but they ask, 'What is its status, how official is it?'"

E-mail this story to a friend

Links to more Information rich information poor

In This Section Go

^^ Back to top

News Front Page | World | UK | England | N Ireland | Scotland | Wales | UK Politics | Business | Entertainment | Science/Nature | Technology | Health | Education | Talking Point | Country Profiles | In Depth | Programmes

To BBC Sport>> | To BBC Weather>> | To BBC World Service>>

BBC
CATEGORIES TV RADIO COMMUNICATE WHERE I LIVE INDEX SEARCH

BBC News UK Edition

You are in: Special Report: 1999: 10/99: Information rich information poor

News Front Page
World
UK
England
N Ireland
Scotland
Wales
UK Politics
Business
Entertainment
Science/Nature
Technology
Health
Education

Talking Point

Country Profiles
In Depth

Programmes

SERVICES
- Daily E-mail
- News Ticker
- Mobile/PDAs

- Text Only
- Feedback
- Help
EDITIONS
- Change to World

Information rich information poor

Thursday, 14 October, 1999, 12:10 GMT 13:10 UK

Plugging in to the revolution

By BBC News Online's Jane Black

Think of Silicon Valley and you think of the information revolution. Technology has created hundreds of young millionaires in the Valley and brought an epic boom to the rest of the United States.

Information rich,

- Introduction
- The widening gap

Case studies

- Burkina Faso
- Mongolia
- Morocco
- United States

But such riches have not reached everyone. In East Palo Alto, the area bordering the tech-rich Stanford University campus and the corporate HQs of multi-billion dollar companies such as Yahoo and Oracle, more than 17% of the population lives in poverty. Only 14% have a four-year college degree and less than one out of five families has a computer in the home.

Even in America the digital divide is wide. But as technology increasingly becomes a part of everyday life, and the political debate, a new awareness is emerging that the benefits of technology will not filter down by themselves.

"It's taken a while for mainstream culture to understand how it would make their lives easier - and what their lives would be like without it," said Magda Escobar, the Executive Director of Plugged In, a community project that aims to bridge the digital divide. "It is also a very sexy issue. And it's politically advantageous for everyone - liberal or conservative - to focus on it."

Plugged In is leading by example in East Palo Alto. The non-profit

Top Information rich information poor stories now:

Bridging the digital divide
Losing ground bit by bit
Plugging in to the revolution
Making ends meet in Morocco
The cost of communication

Links to more Information rich information poor stories are at the foot of the page.

cannot change the lives of the poorest people because it doesn't put food in mouths.

Land-locked Burkina Faso is one of the poorest countries in the world. It has few natural resources and a poor soil. Life expectancy at birth is around 45 years. Although around 90% of people live on the land, many families still struggle to eat.

The average farmer's income is around a 60p a day and they may live far from towns and telephone lines. This is one of the chronic problems of bringing the Internet to the developing world. The information gap may be getting wider but the world's poorest still don't see it as a priority.

But Father Oudet believes it can help in other ways. Besides a chronic shortage of food, Burkina Faso also has a largely illiterate population. Only 19.2% of people speak and read French, the official language. The farmers who can read and write are learning their own dialects.

Father Oudet's magazine, published every three months, uses many of the diverse languages of Burkina Faso to help them learn. Agricultural workers can contribute to the magazine, by sending in their views and experiences and passing on farming advice.

The magazine is produced using desktop publishing facilities in Koudougou, but the editorial content is gathered from volunteers from each region and language. Outside resources have also proved useful. Websites as far away as Canada provide feature material.

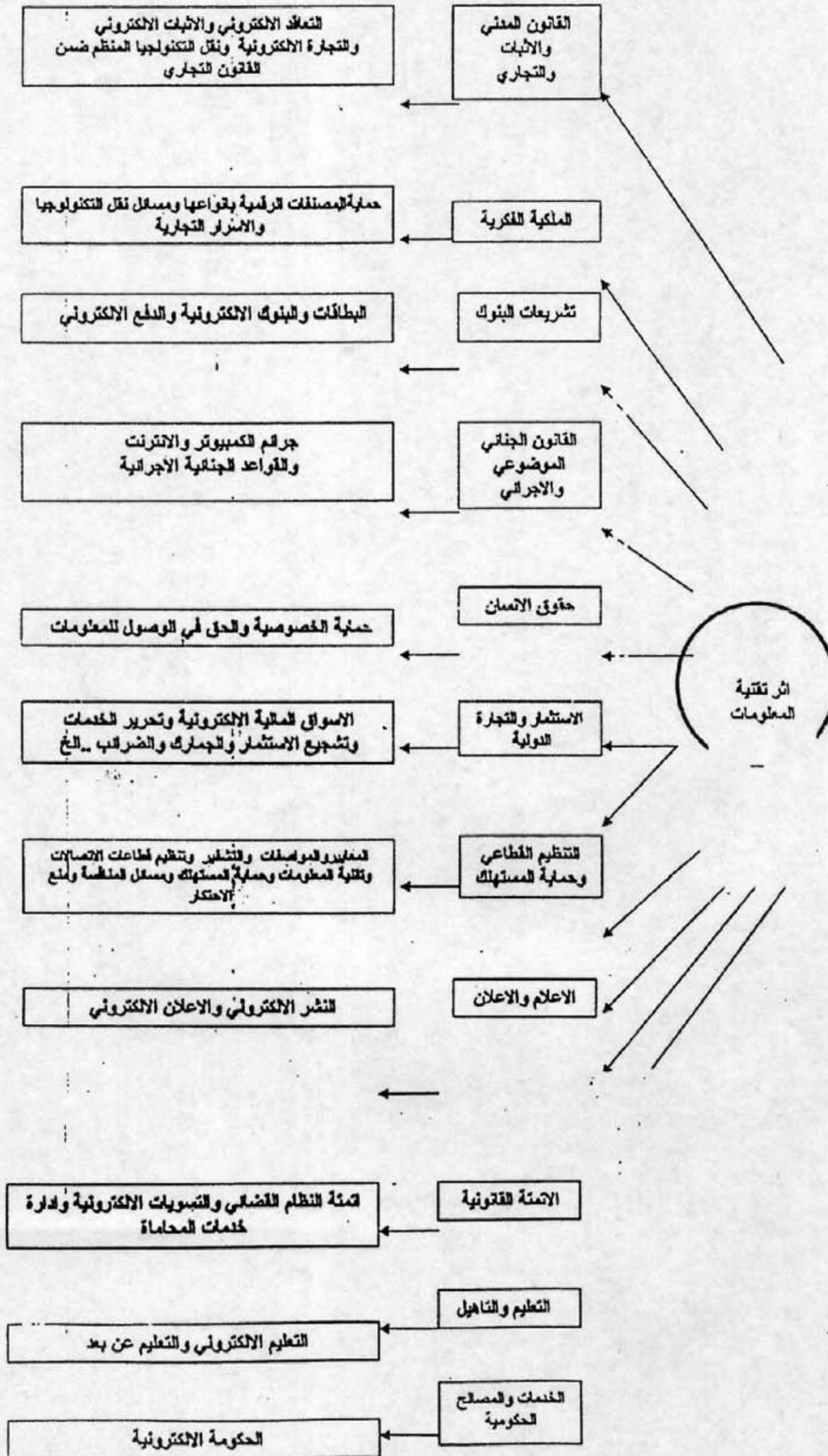
The magazine is not yet published online - but the possibility is an appealing one. The online magazine would create a community of farmers, using technology to exchange ideas and information, a world where everyone, rich and poor, can access information with the click of a mouse.

There are some encouraging signs. Burkina Faso is one of 13 African countries where local telecom operators have set up a special 'area-code' for Internet access. That means that a call to the Internet only costs as much as a local call even if the Internet Service Provider is far away in a major city.

But there is some way to go before the average Burkinabe is truly represented on the Internet.

العلاقات والقواعد والتشريعات القانونية

المتأثرة بتقنية المعلومات (*)

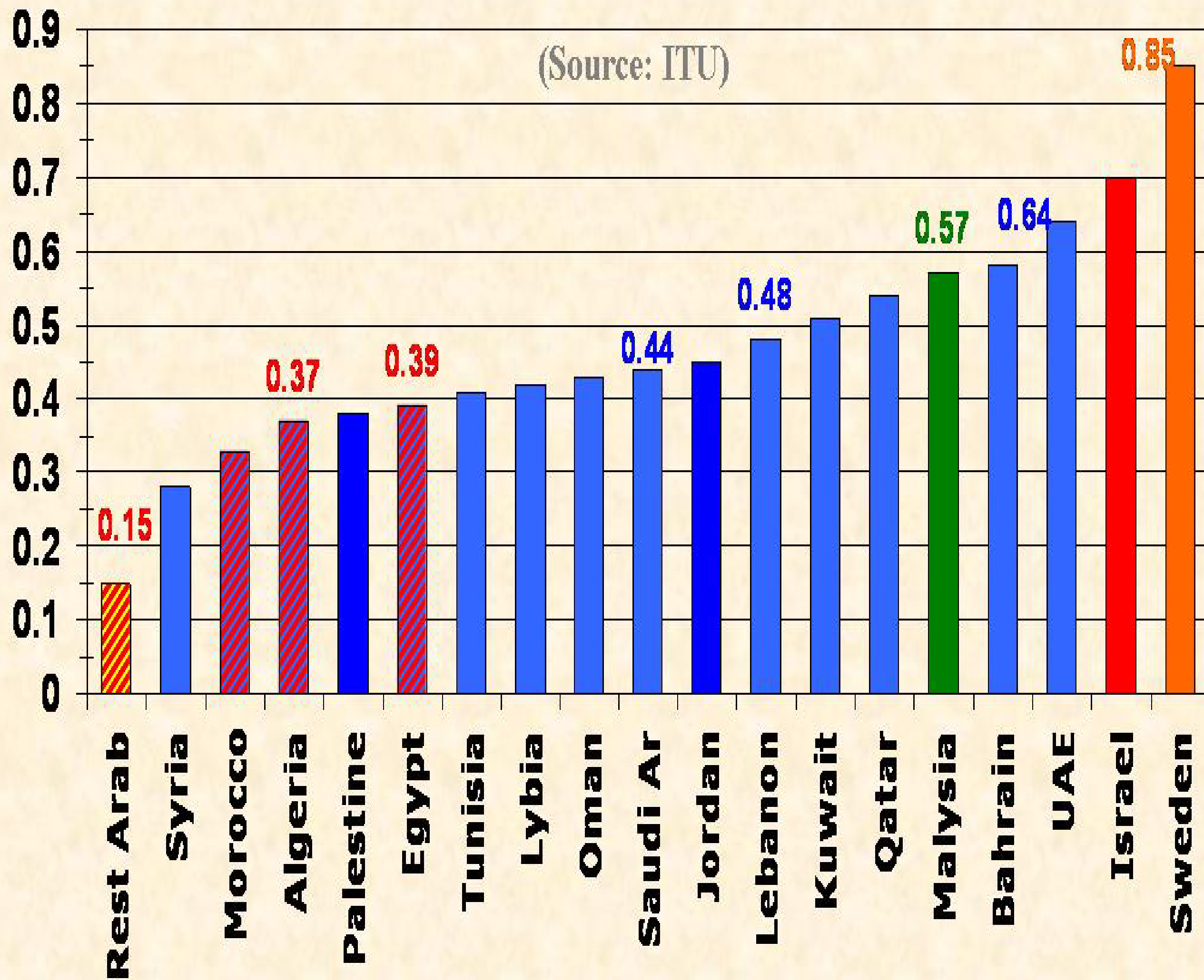


*حسبما ورد في اشغال الملتقى السابع لمجتمع الاعمال العربي-البحرين18-20اكتوبر 2003

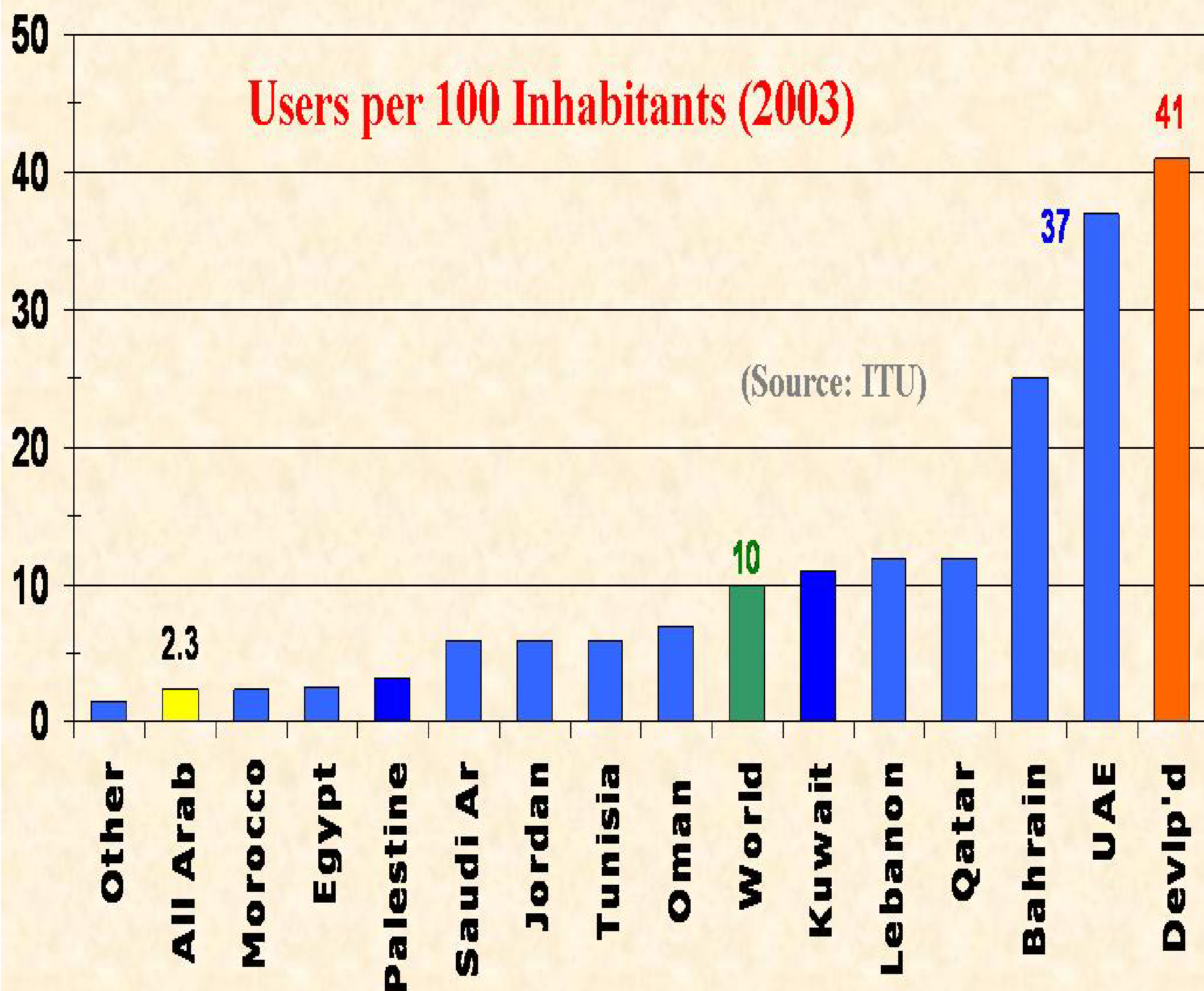
HTTP://66.102.7.104/SEARCH?q=cach:qR 39U3LW GF 8J WWW.arablaw.org./+& hl=ar

الملحق 10

مؤشر الوصول الرقمى (DAI) – الدول العربية

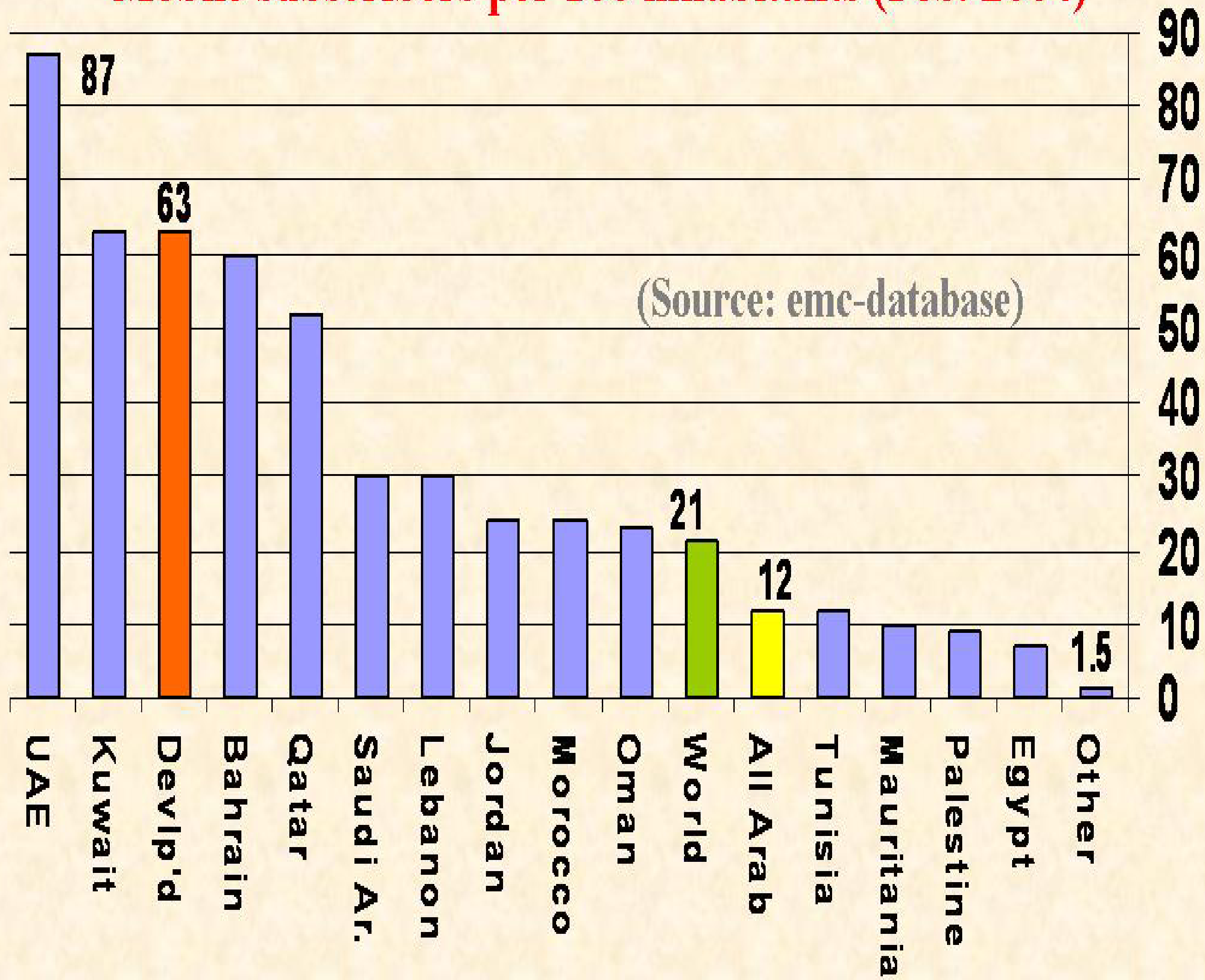


الفجوة الرقميـة العربية (استخدام الانـترنت)

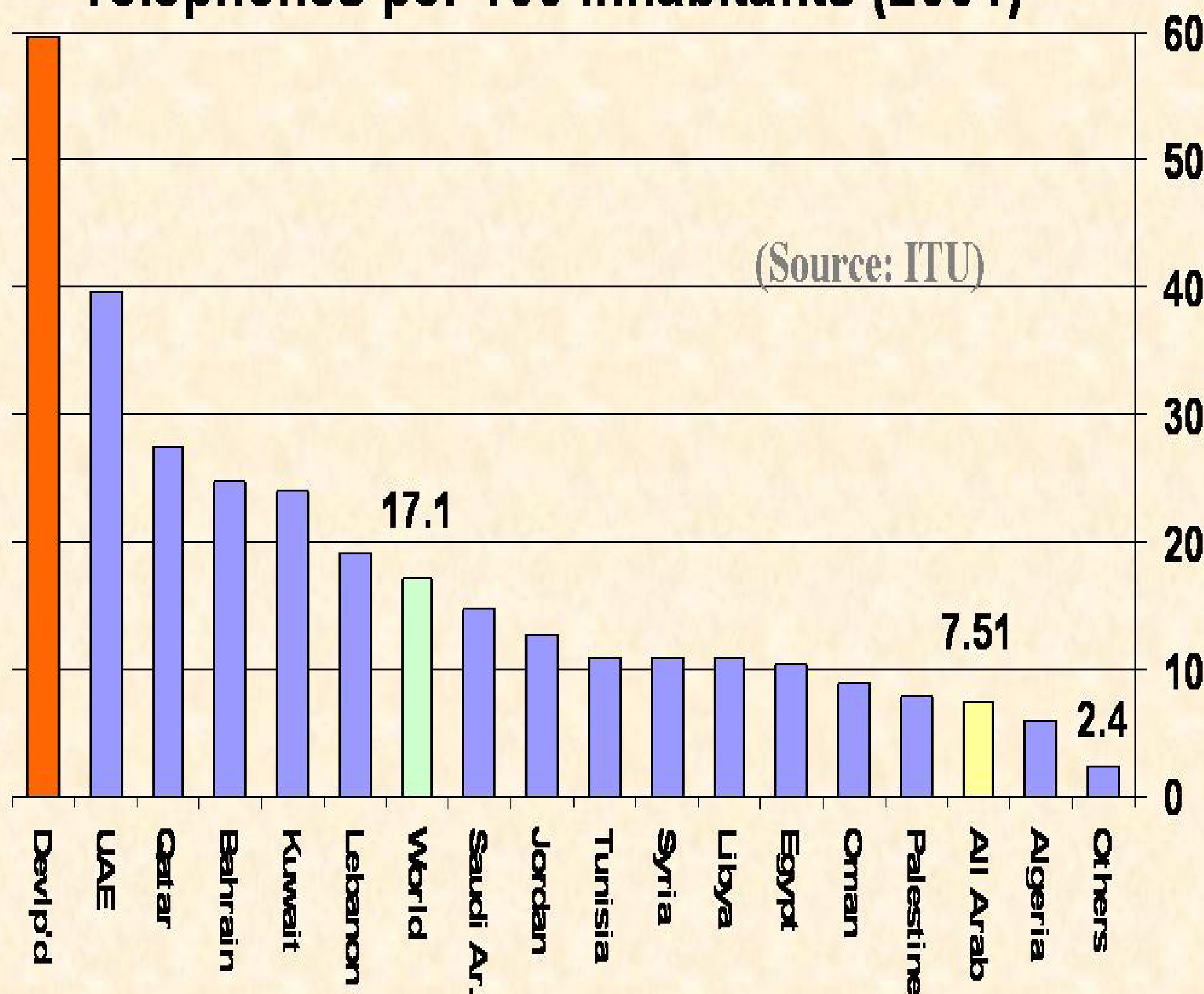


الفجوة الرقمية بين الدول العربية (الهاتف الجوال)

Mobile subscribers per 100 inhabitants (Feb. 2004)

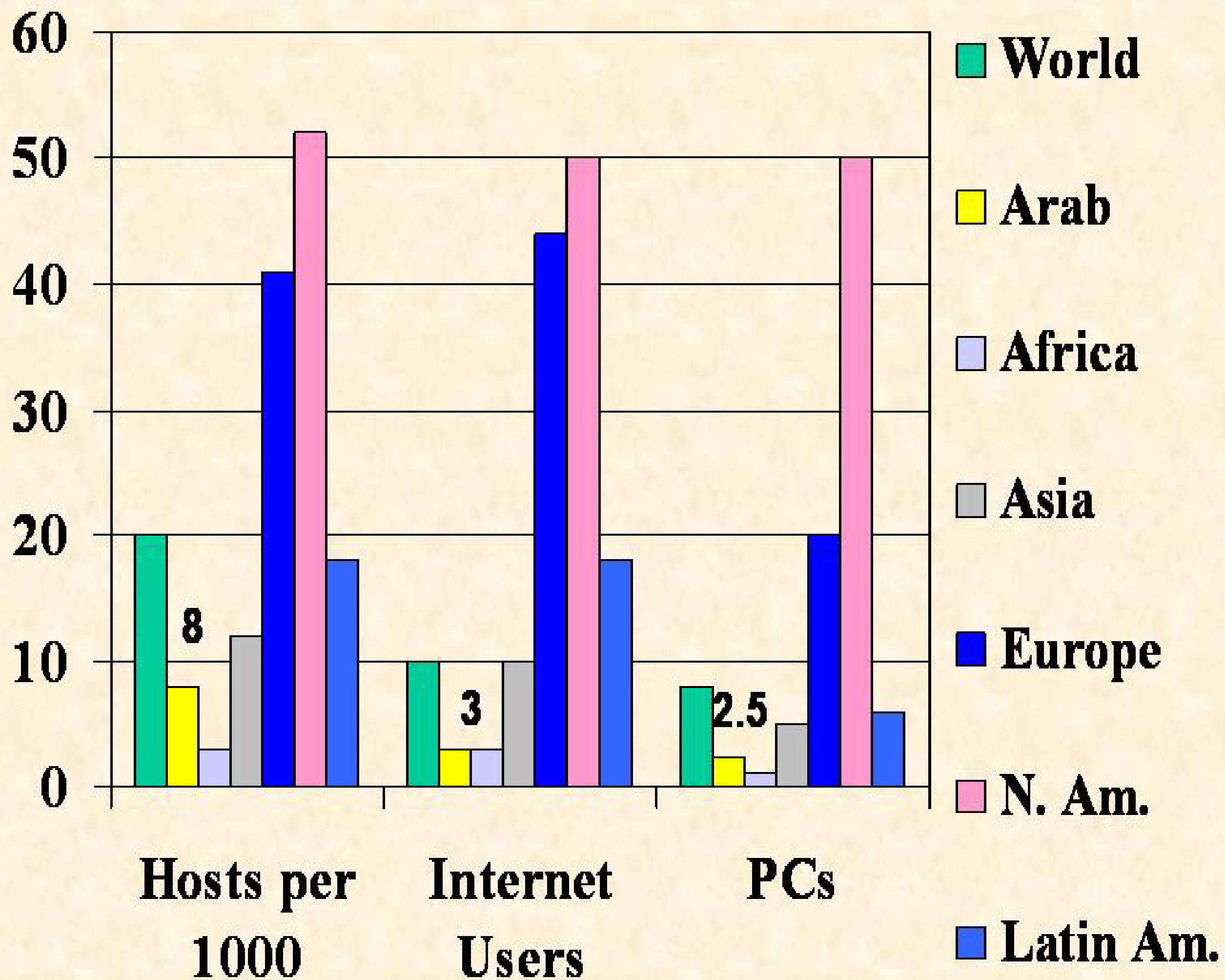


الفجوة الرقمية بين الدول العربية (الهاتف الثابت)



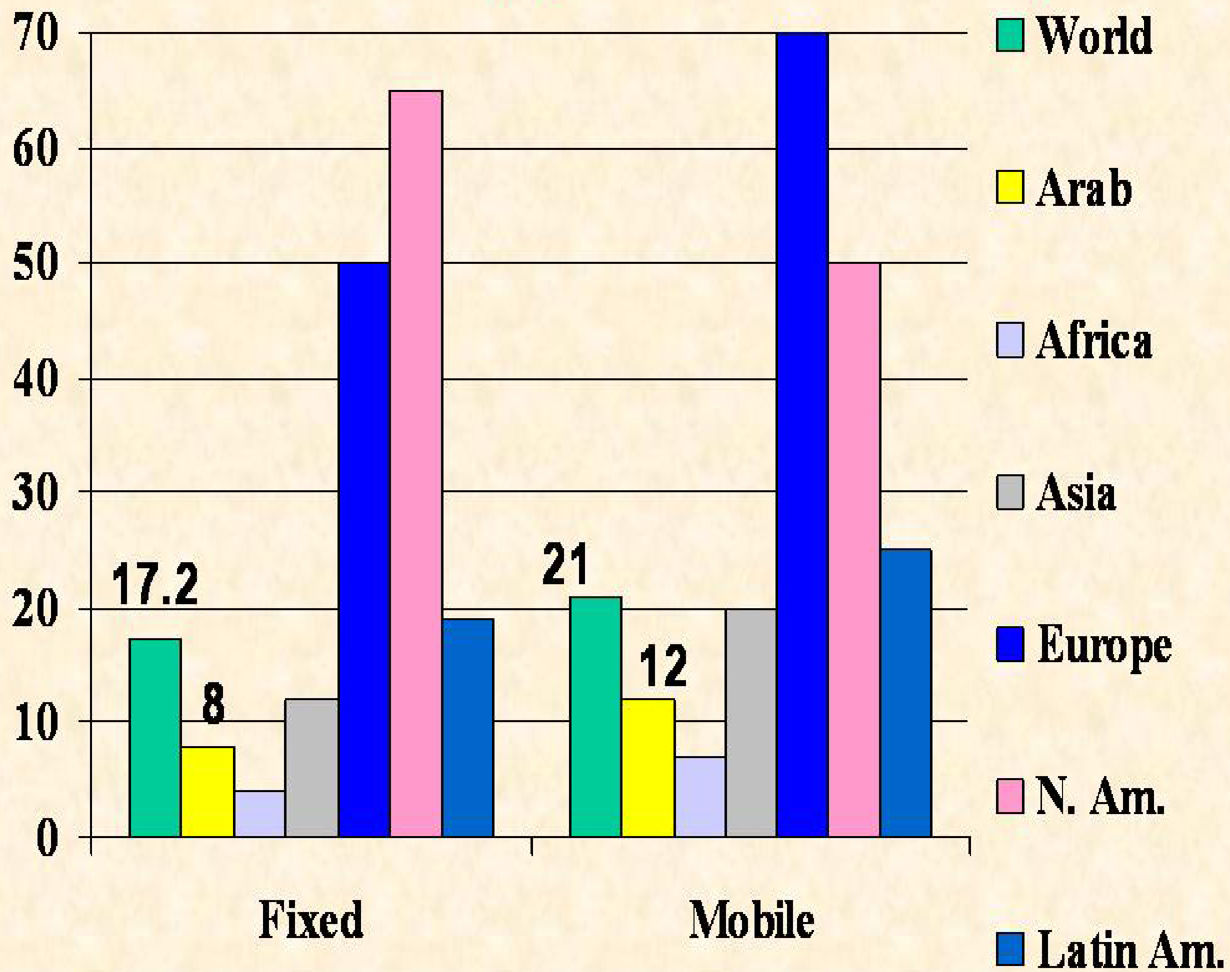
الفجوة الرقمية المعلوماتية

PCs and Internet (per 100 inhabitant)



الفجوة الرقمية فى الاتصـــــــالات

Tele-density (per 100 inhabitant)

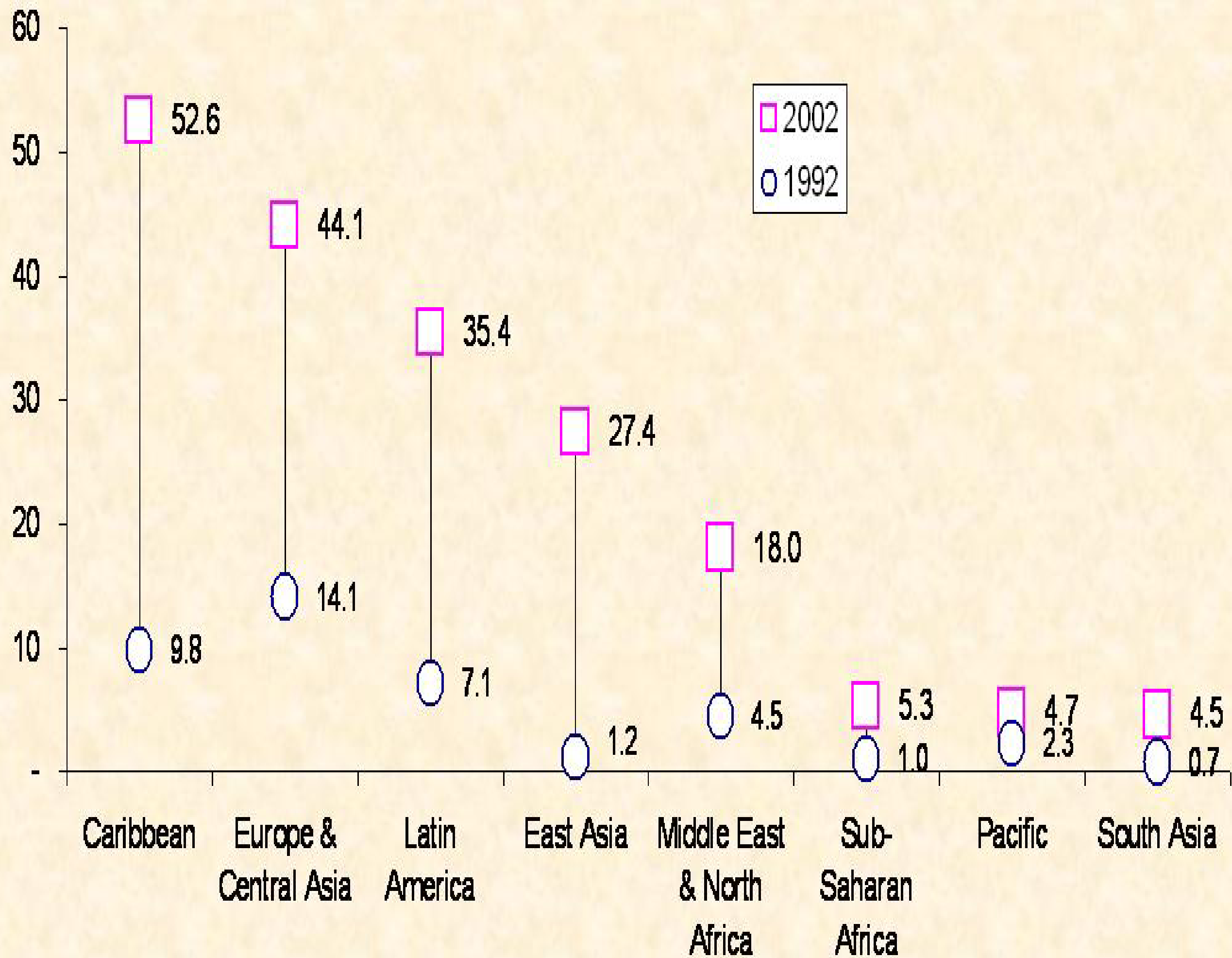


مؤشرات معلوماتية سريعة:

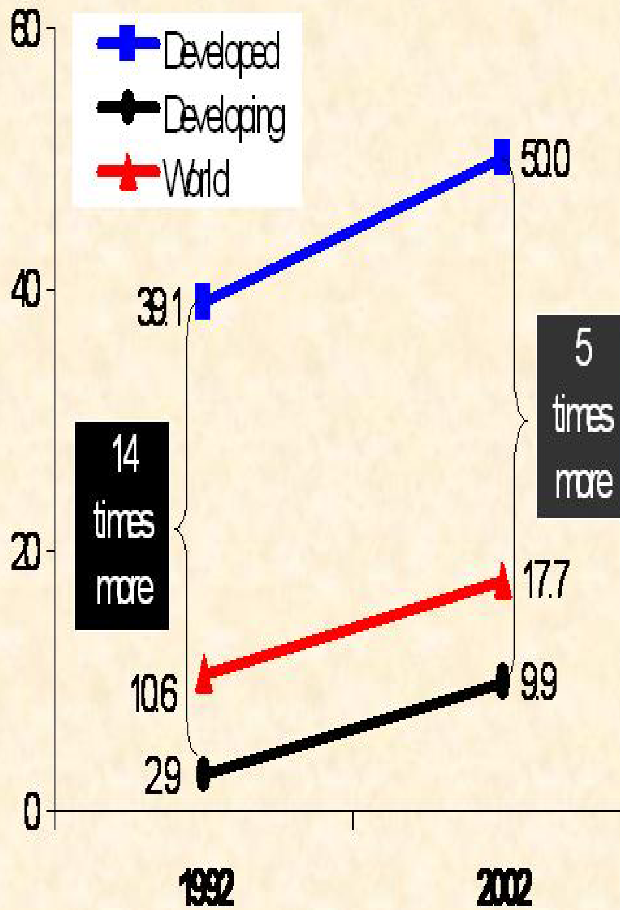
Arab States Profile, 2002

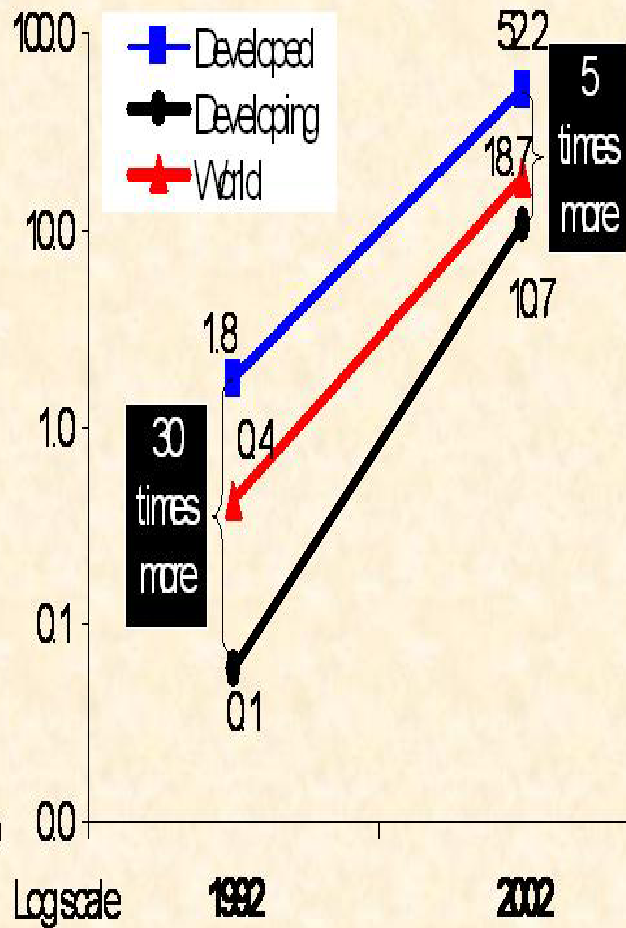
86 million sets 29 per 100 people	أجهزة المذياع
67 million sets 23 per 100 people	أجهزة التلفزيون
8.7 m in circulation 3.2 per 100 people	الصحف اليومية
8 million users 3 per 100 people	مستخدمو الانترنت

نمو الهاتف الثابت فى عشر سنوات

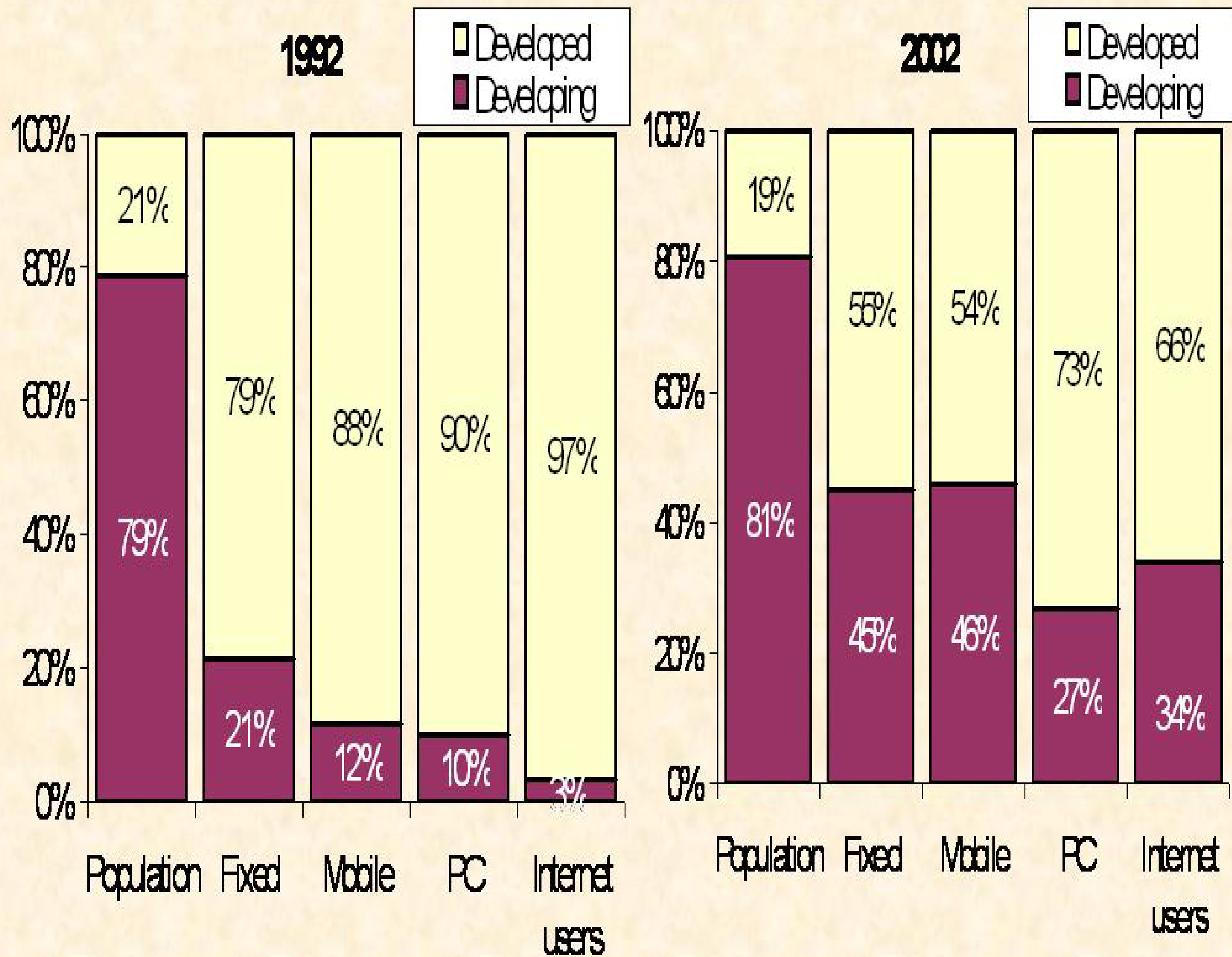


فجوة الجوال تضيق بسعة أكبر (من الثابت)

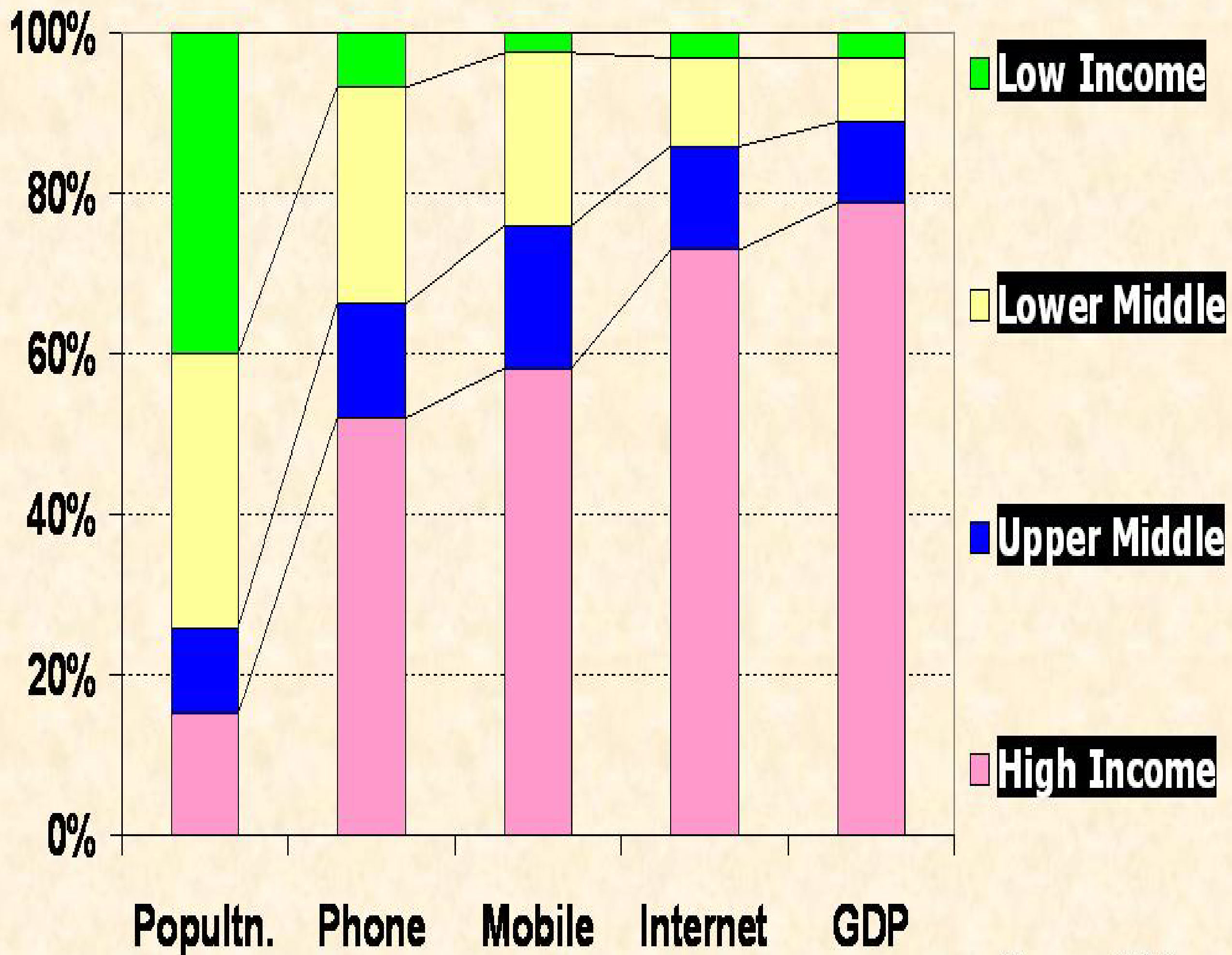




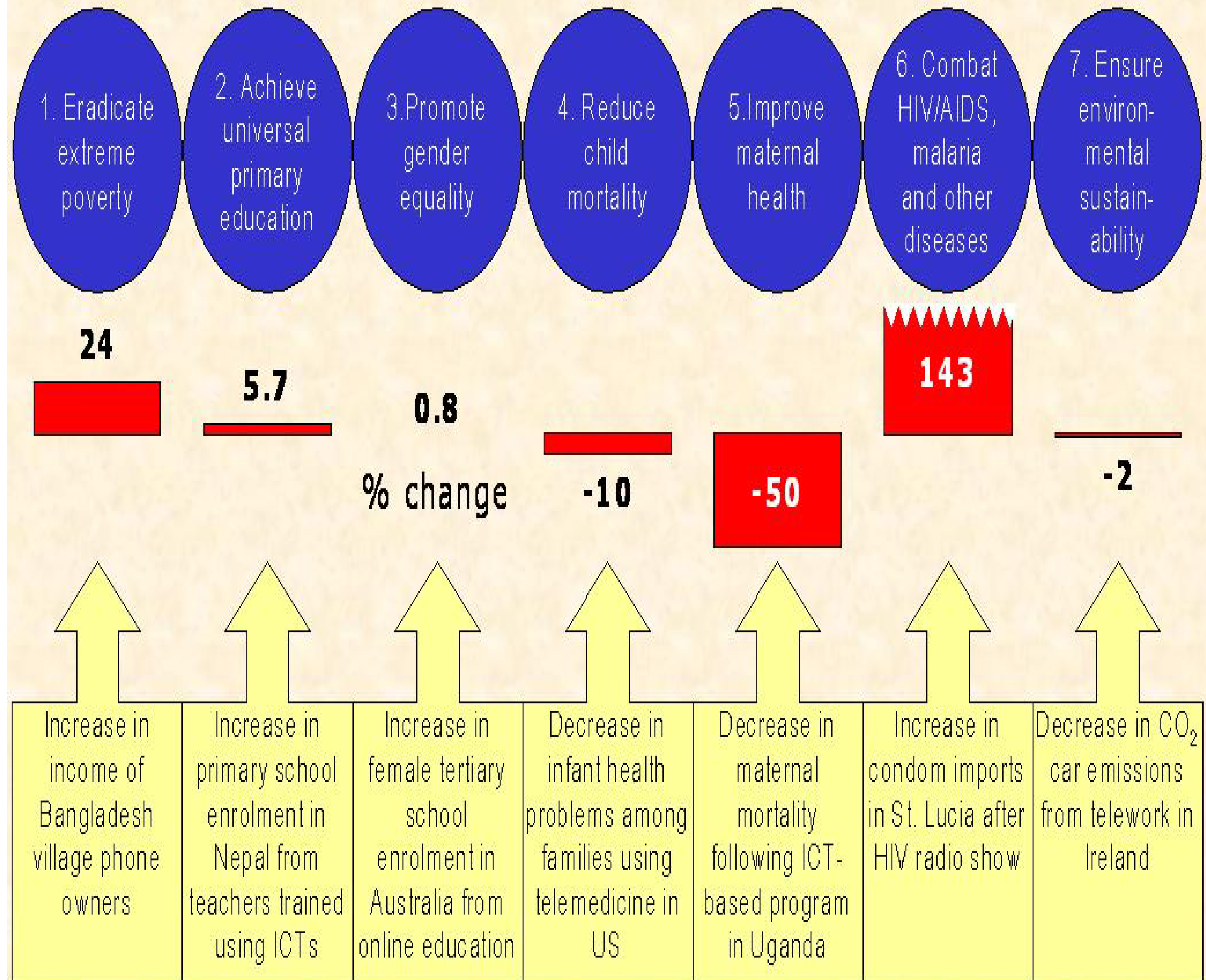
الفجوة الرقمية تضيق (ولكن ببطء .... !)



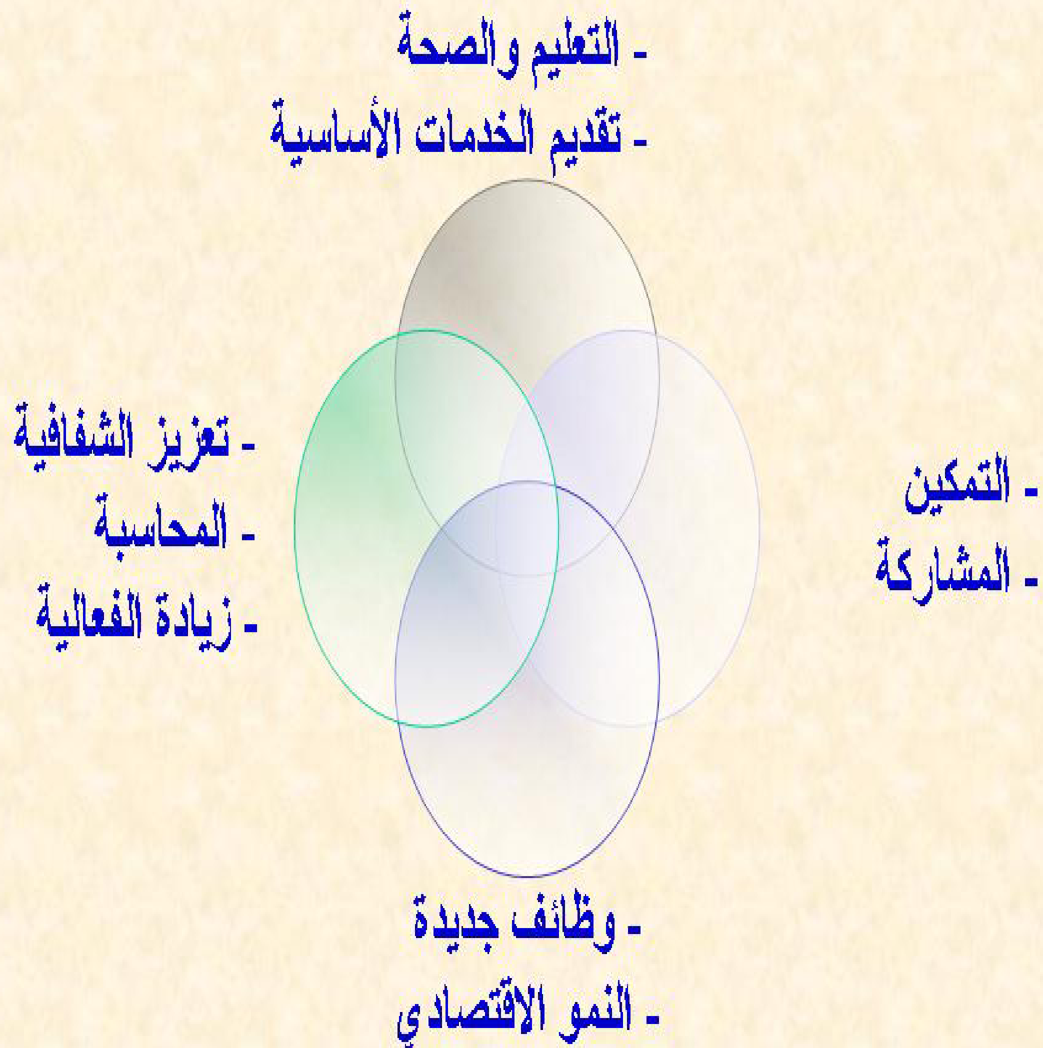
الفجوة الرقمية فجوة اقتصادية فى المقام الأول



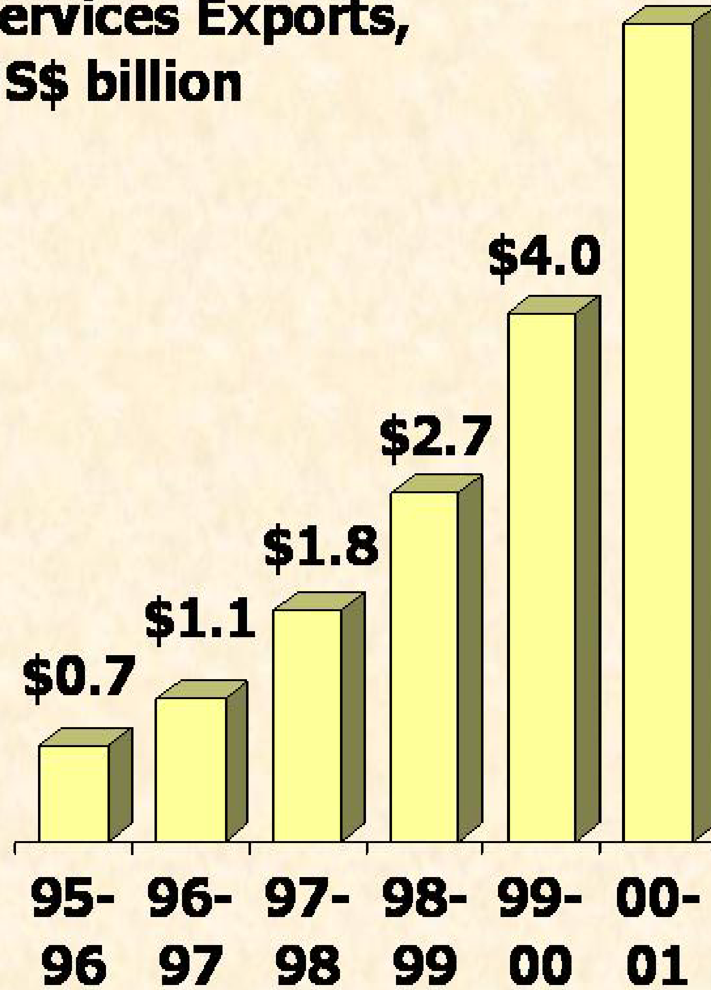
(Source: ITU)


كيف تساعد الاتصالات والمعلوماتية
فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ؟
1. Eradicate extreme poverty
2. Achieve universal primary education
3.Promote gender equality
4. Reduce child mortality
5.Improve maternal health
6. Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases
7. Ensure environ-mental sustain-ability
24
5.7
0.8
% change
-10
-50
143
-2
Increase in income of Bangladesh village phone owners
Increase in primary school enrolment in Nepal from teachers trained using ICTs
Increase in female tertiary school enrolment in Australia from online education
Decrease in infant health problems among families using telemedicine in US
Decrease in maternal mortality following ICT-based program in Uganda
Increase in condom imports in St. Lucia after HIV radio show
Decrease in CO_2 car emissions from telework in Ireland

الاتصالات والمعلوماتية تحفز التنمية



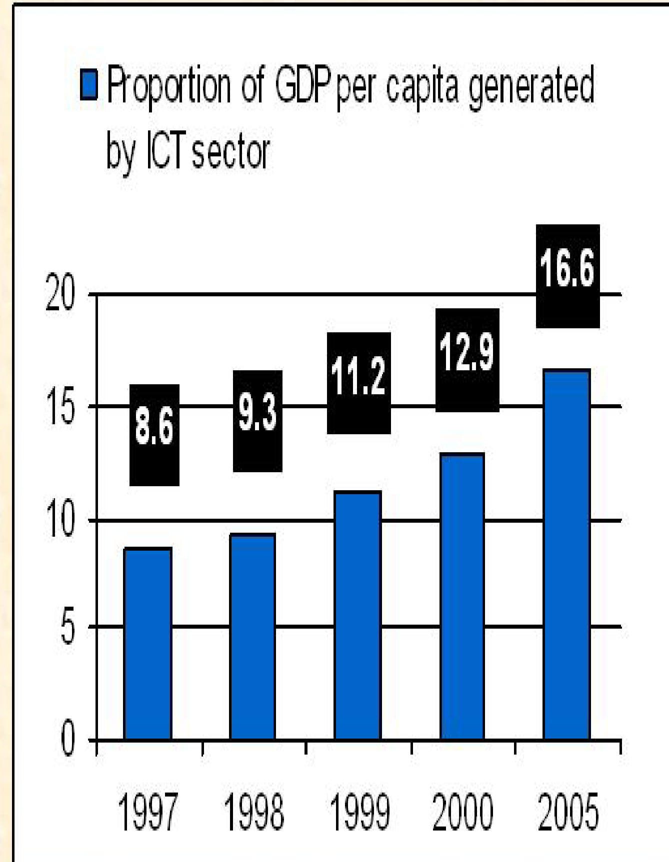
الاتصالات والمعلوماتية تحفز النمو الاقتصادى في الهند



صناعة البرمجيات الهندية - ٢٠٠١

- صادرات البرمجيات ٦ مليار دولار
- 14% من الصادرات
- أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ وظيفة إختصاصية

الاتصالات والمعلوماتية تحفز النمو الاقتصادى في كوريا



- استثمارات الاتصالات والمعلوماتية تعود على الاقتصادي الكوري بفوائد جمة في النمو والتنوع
- الناتج الاجمالي:

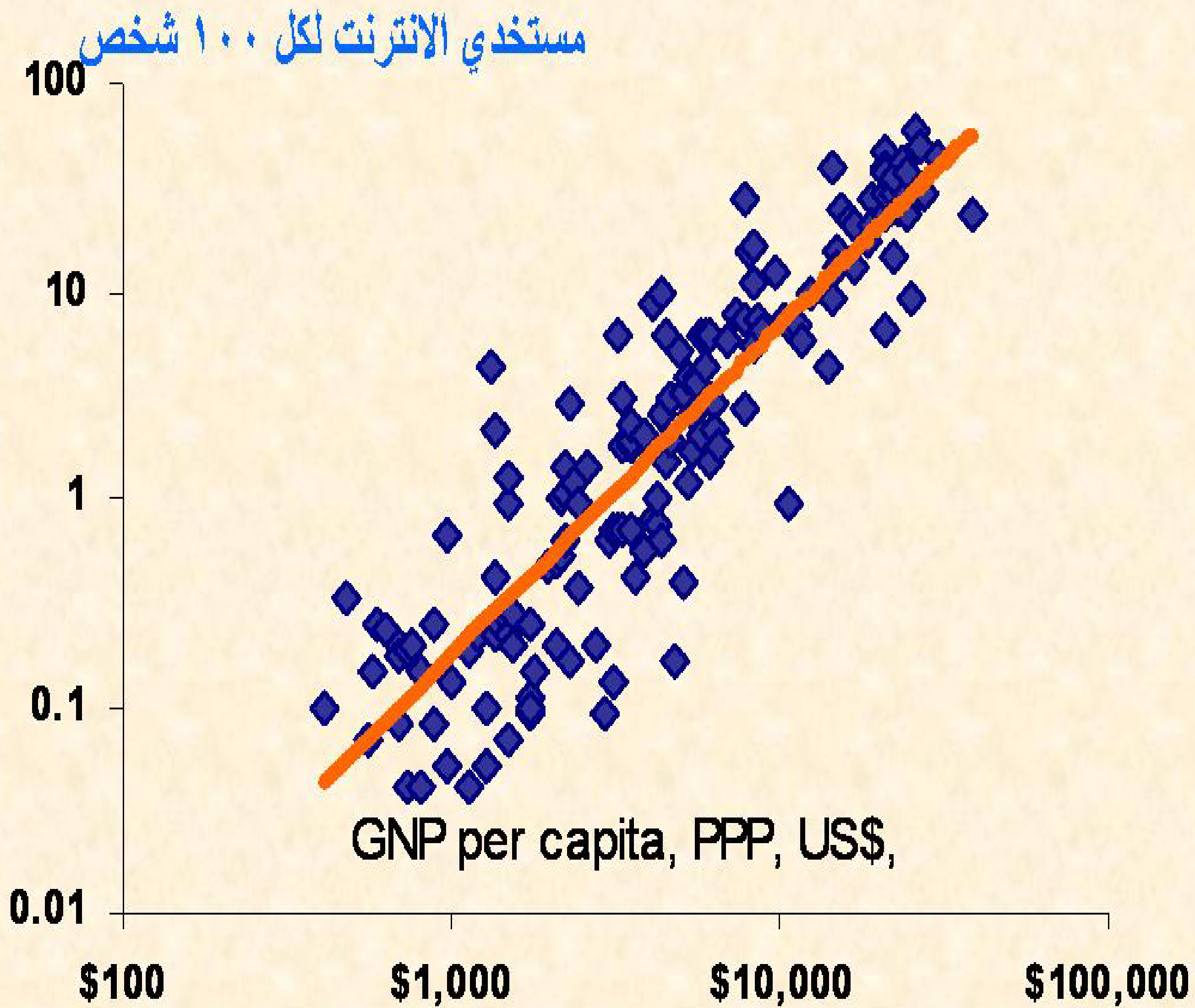
1991		2000
١٥ مليار يورو	←	١١٩ مليار

- الفائض التجاري:

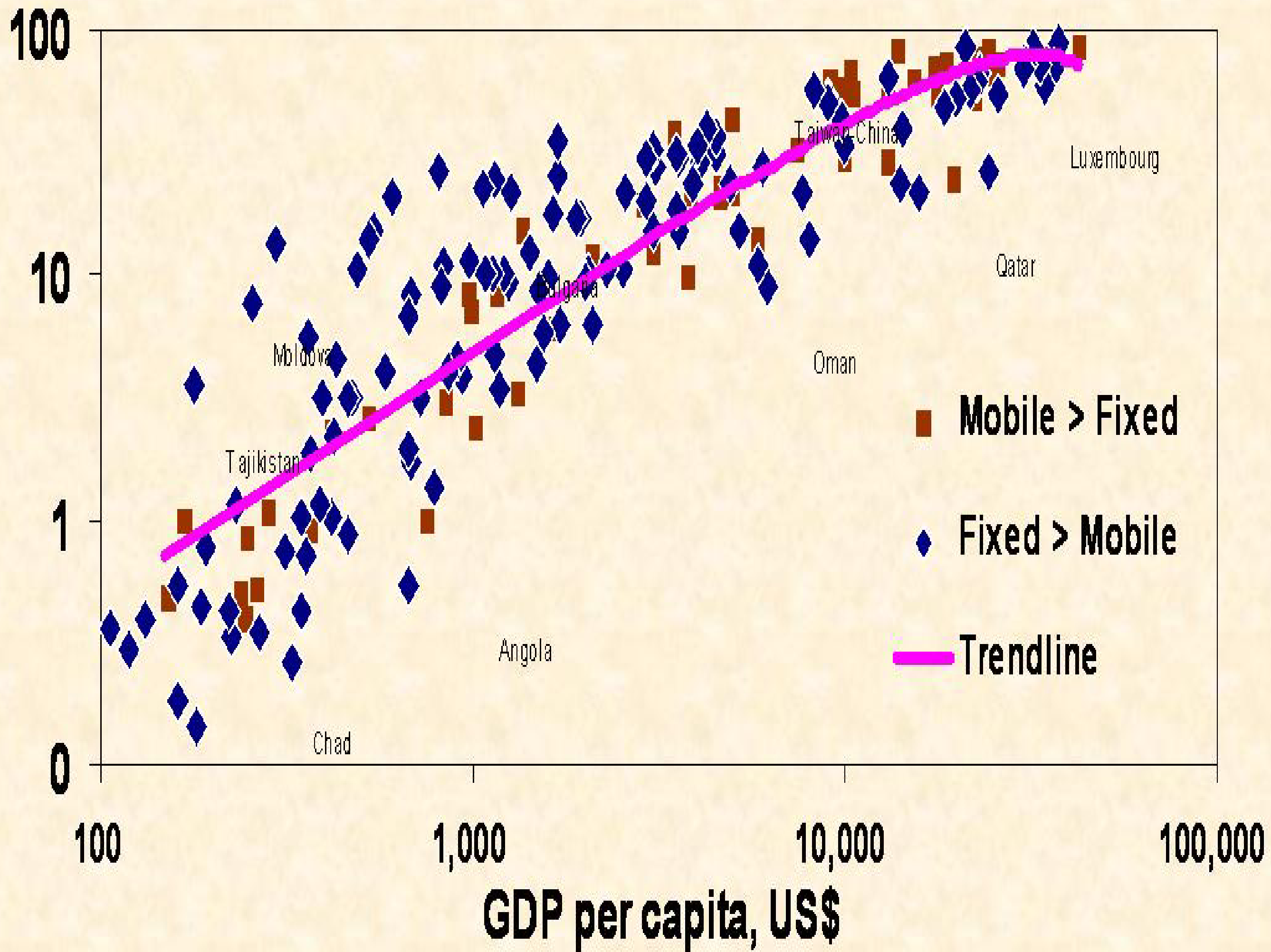
1991		2000
2.7 مليار دولار	←	١٥,٧ مليار

"لقد عادت الاستثمارات في مجال خدمات الانترنت الواسعة النطاق إلى فوائد غير مباشرة تقدر بما بين ٧ إلى ٩,٥ بليون دولار كما أن عدد الوظائف التي تم استحداثها يتراوح بين ٤٩٠٠ و ٨٣٠٠ وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٠١" تقرير وزارة المعلوماتية والاتصالات الكورية ـ ٢٠٠٢

المعلوماتية والنمو الاقتصادى

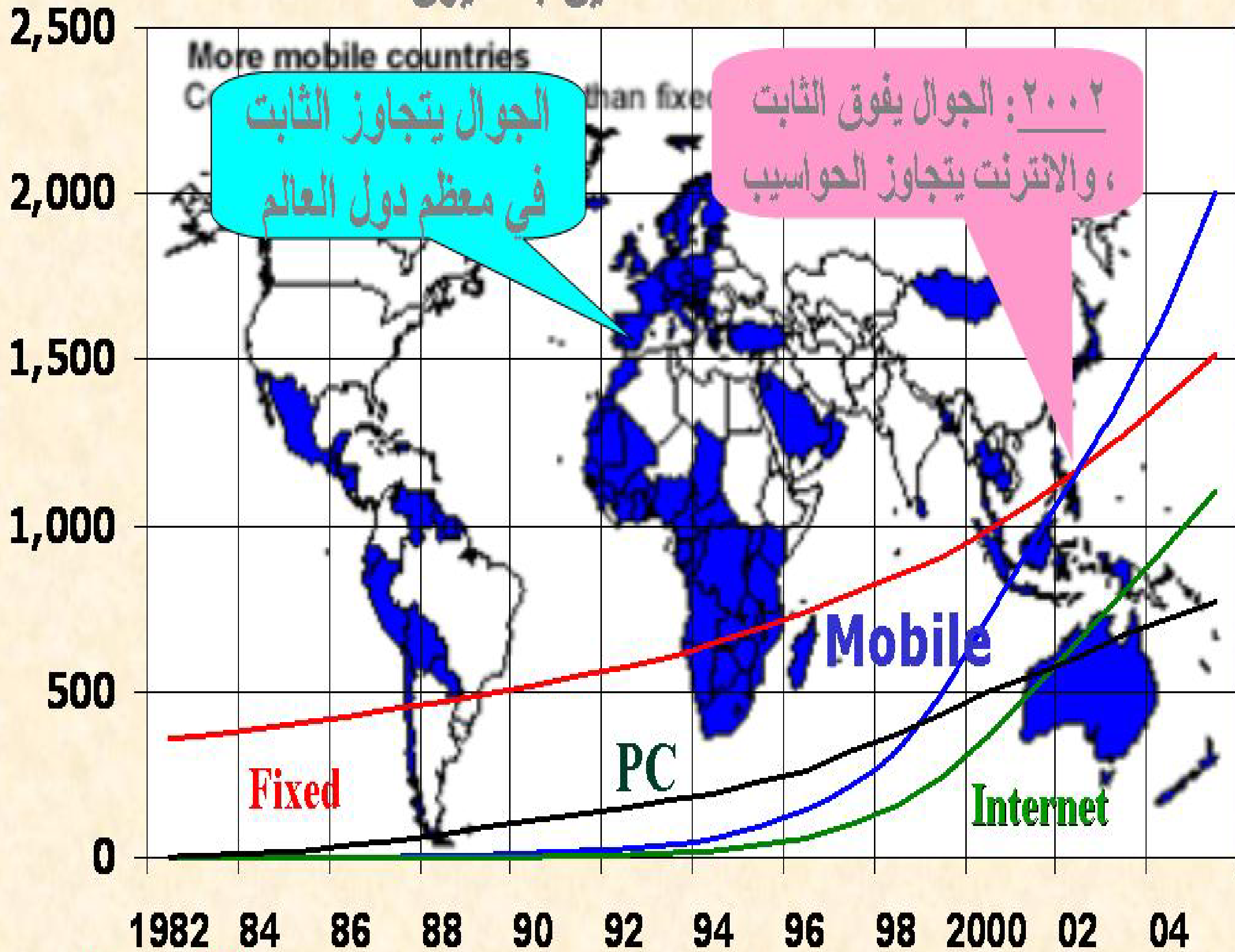


الاتصالات والنمو الاقتصادى



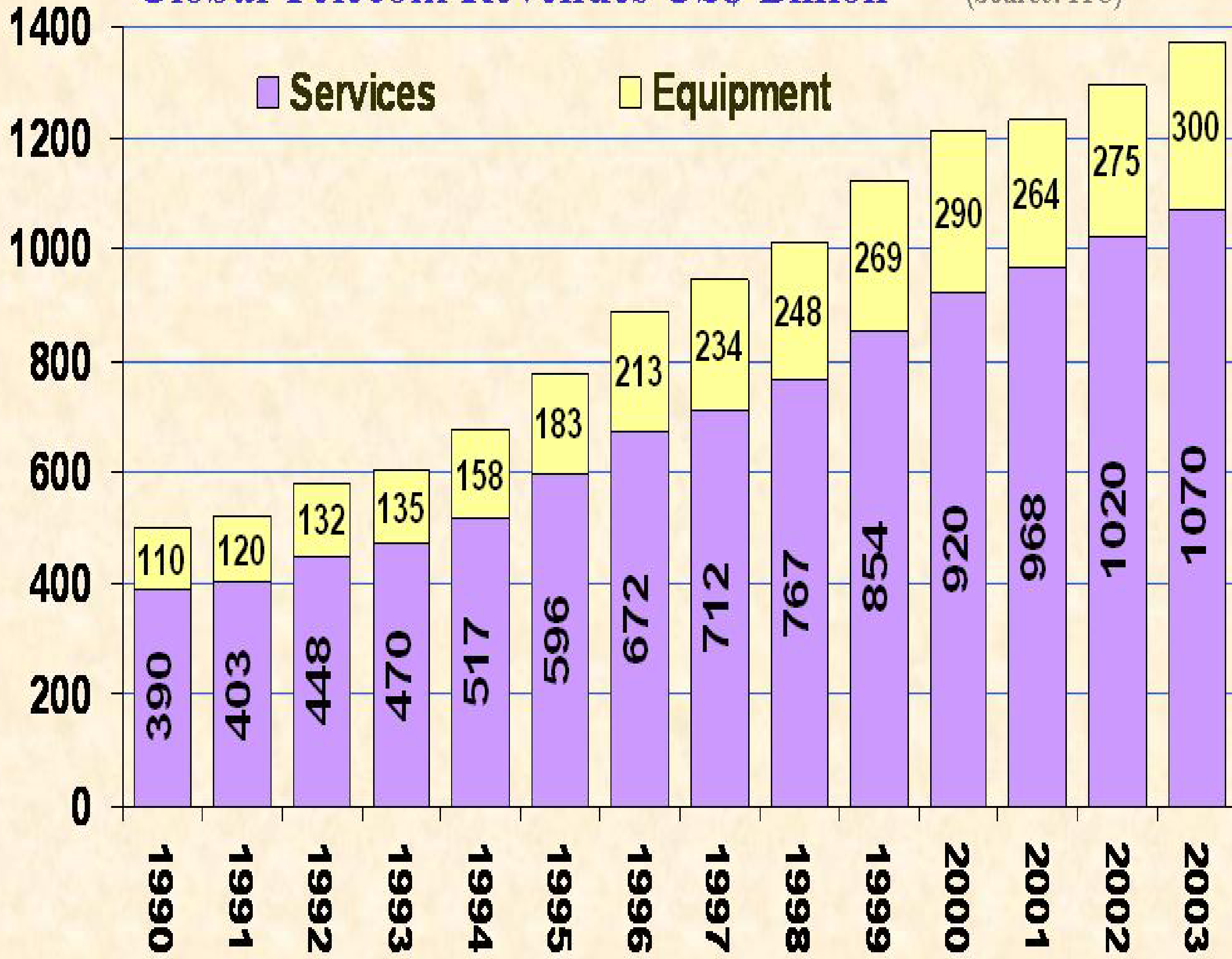
خدمات الاتصالات والمعلوماتية – نمو متواصل

عدد المستخدمين بالمليون

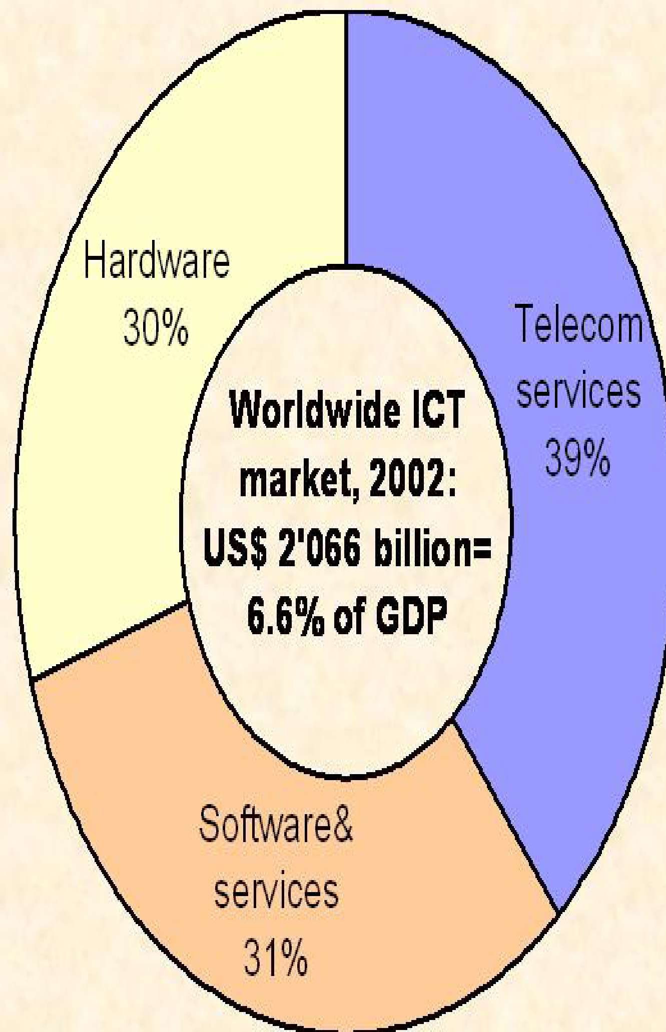


Source: ITU

اقتصاد الاتصالات - إيرادات ضخمة ومتنامية

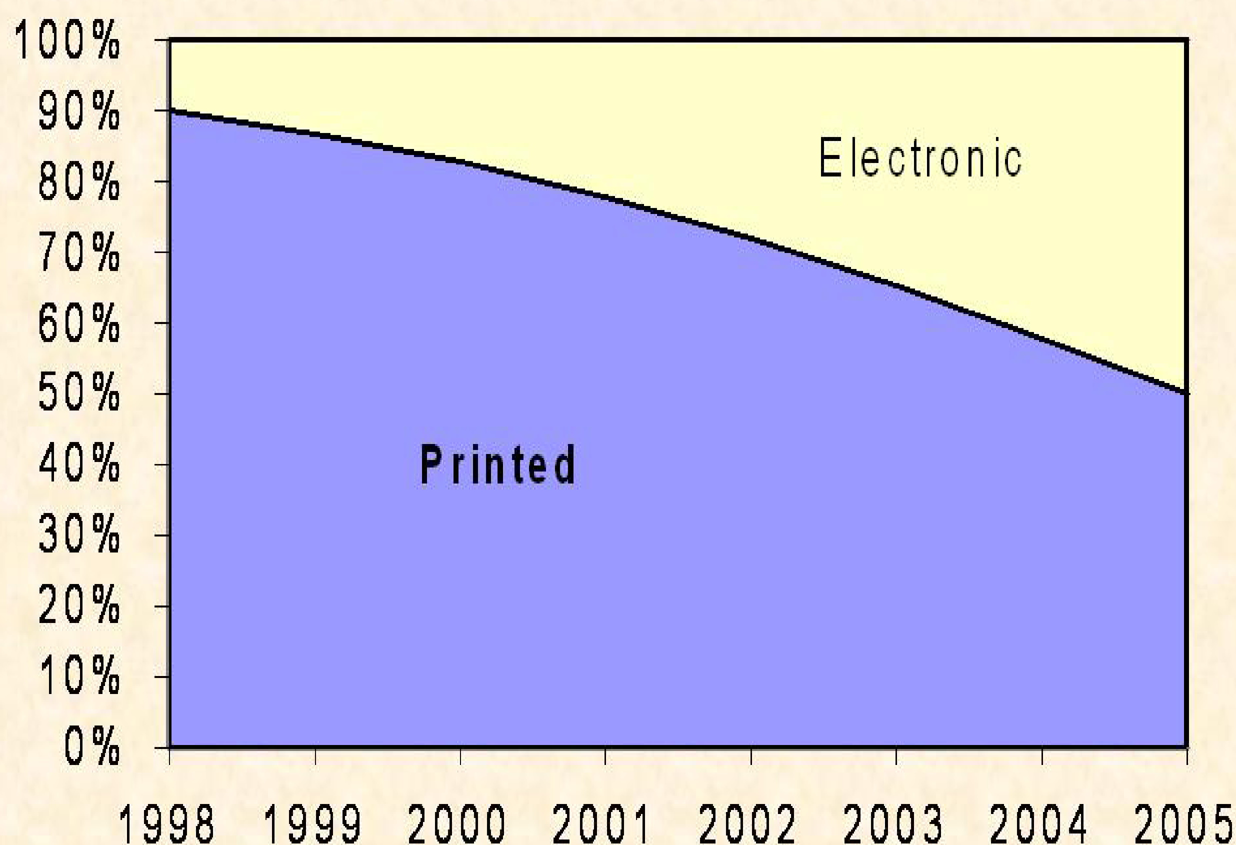


مكونات اقتصاد الاتصالات والمعلوماتية (٢٠٠٢)



نمو الوثائق الالكترونية مقابل المطبوعة

Distribution of printed and electronic documents, world, %



المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

-مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية –ثورة المعلومات و الإتصالات و تأثيرها في الدولة و المجتمع العربي.ط1998/1

-د معن النظري –المعلوماتية و المجتمع – مجتمع ما بعد الصناعة و مجتمع المعلومات . المركز الثقافي العربي –الدار البيضاء- المغرب .ط1/ 2001.

-د محمد محمد الهادي .تكنلوجيا المعلومات و تطبيقها . دار الشروق . القاهرة –ط1 /1989.

-د محمود علم الدين . تكنلوجيا الإتصال في الوطن العربي .عالم الفكر . الكويت. أكتوبر .1994.

-د عبد المجيد ميلاد . المعلوماتية و شبكة الإتصال الحديثة . إنجاز و طبع شباكة. جوان. 2003.

-د عبد المالك ردمان . الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنيت .دار الراتب الجامعية. ط2001/1.

-د صلح بن محمد العساف .المدخل إلى البحث في لعلوم السلوكية .مكتبة العبيكان.ط1995/1.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

- guide de chercheur débutant. techniques de préparation de recherches scientifiques, de mémoires et de thèses universitaires .cogito édition .

المعاجم و القواميس باللغة العربية

- المنجد في اللغة والاعلام . دار المشرق . بيروت . ط 39 / 2002 .
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة . دار المشرق. ط 02 / 2001 .
- الكنز- قاموس انجليزي –عربي .تاليف جروان السابق .1974 .
- موسوعة البحث العلمي واعداد الرسائل والابحاث والمؤلفات . انجليزي – فرنسي – عربي – شرعي .الدكتور عبد الفتاح مراد . المنشية . الاسكندرية .

المعاجم والقواميس باللغة الأجنبية

-OXFORD ; Learner's pocket dictionary . new edition (3rd edition) oxford university press .2003

-The worldsworth dictionary : french-english english-french worldsworth reference

اطروحة دكتوراه

- د. محمد لعقاب . مجتمع الاعلام والمعلومات (اطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في علوم الاعلام والاتصال) جامعة الجزائر 2001 .
-

رسائل الماجستير

- محمد لعقاب .الاعلام الاسلامي (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال) جامعة الجزائر 1995 .
- محمد الزاوي الطيب . .الاعلام الالكتروني (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال) جامعة الجزائر .2004.
- ايت وعراب سعاد . اسهام شبكة الانترنيت في البحث والتطوير التكنولوجي في الجزائر (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق) .جامعة الجزائر . 2001 .

شبكة الإنترنيت

المواقع الإلكترونية باللغة العربية

http://www.islam-online.net
http://www.alsunnah.org
http://www.mafhoum.com
http://www.arab.casanet.ma
http://www.arab.ca
http://www.ahram.org.eg
http://www.chihab. net
http://www.mowaten..org
http://www.annabaa.org
http://www.elwatan.com
http://www.al-jazirah.com
http://www.aljazeera.net
http://www.ayna.com
http://www.arabic.fao.org
http://www.arabi.cnn.com
http://www.iccarab.com
http://www.arablaw.org

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية

http://www.wsisarabic neews.org
http://www.europa.en.int
http://www.digital_divide.com
http://www.whatis?com
http://www.bbc.com
http://www.cnn.com
http://www.itu.org
http://www.int/wsis/G.F.L
http://www.ilo.org
http://www.swiss info.org
http://www.meadleast-online.net
http://www.fao.org
http://www.web worldbank.org
http://www.diquindia.com
http://www.itso.org
http://www.wikipedia.org
http://www.culture-gap.com

الفهـــــــــرس